

سنة ١٣٤٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

محمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين

اعماله الجليله الاكساب منبسطه رتبه كماله الربوبه لغام القدره

[illegible]

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَكُونَنَّ لَهُ شُكْرًا

ووقفه من قبله ووقفه من بعد

بسم الله الرحمن الرحيم

والتكليف على كل واحد منكم ما استطاعه في نفسه من الخير والبر والتقوى

[illegible]

والله اعلم بالصواب

جانبه والعماس والارواح الحامسة واليد بشاره والكلية البه فرقة رعداى ابو جوده الربى

[illegible]

مرحبت مع الفاعل المفعول به والفاعل والمفعول به

العلم لا يغني عن العمل ولا العرف لا يغني عن العمل

[illegible]

السوف نفوس السوف نفوس السوف نفوس السوف نفوس السوف نفوس السوف نفوس السوف نفوس السوف نفوس

ما من شيء الا له بعد تحقيقه اهل ان يكون له نصيب في كل ما يملكه

وكانت كذا بقية من كلامه في هذا الباب

۱۰۰

[illegible]

[illegible]

۱۰۰

[illegible]

[illegible]

مولا محمد

[illegible]

[illegible]

۱۰۰

[illegible]

القول وهو من حيث هو موضوع بغيره العوض في نفسه ما فيه وما يصح له من حيث هو الموضوع
في ذلك الموضع بغيره من العلم فالحكم المستلزم للعدل لا يخبر بغيره من حيث هو الموضوع بالبرهان وهذه القضية بداهية والبرهان
وغيره من العلم فالحكم المستلزم للعدل لا يخبر بغيره من حيث هو الموضوع بالبرهان وهذه القضية بداهية والبرهان
فيكون من حيث هو الموضوع بغيره من العلم فالحكم المستلزم للعدل لا يخبر بغيره من حيث هو الموضوع بالبرهان وهذه القضية بداهية والبرهان
عوض في نفسه العوض وحجة الكتاب في نفسه منقول عن الدلائل المستلزمة للعدل فالحكم المستلزم للعدل لا يخبر بغيره من حيث هو الموضوع بالبرهان وهذه القضية بداهية والبرهان
في نفسه من حيث هو الموضوع بغيره من العلم فالحكم المستلزم للعدل لا يخبر بغيره من حيث هو الموضوع بالبرهان وهذه القضية بداهية والبرهان
الدلائل المستلزمة للعدل لا يخبر بغيره من حيث هو الموضوع بالبرهان وهذه القضية بداهية والبرهان
في نفسها وكلها جمع عليها في العلم بها وهذا القول الذي ذكرناه في حجة الدلائل المستلزمة للعدل لا يخبر بغيره من حيث هو الموضوع بالبرهان وهذه القضية بداهية والبرهان
الافتقار فافهم في موضوع غير الحكم في ذلك الموضوع ان موضوع علم الدلائل المستلزمة للعدل لا يخبر بغيره من حيث هو الموضوع بالبرهان وهذه القضية بداهية والبرهان
في غير العلم في نفسه من الحكم في محبت غير غرض الدلائل المستلزمة للعدل لا يخبر بغيره من حيث هو الموضوع بالبرهان وهذه القضية بداهية والبرهان
وتحقيق موضوع العلم المعاكس للدلائل المستلزمة للعدل لا يخبر بغيره من حيث هو الموضوع بالبرهان وهذه القضية بداهية والبرهان
بها فانه اوجب الضبط وتحقق العلم هو الحق الثالث في رتبة الدلائل المستلزمة للعدل لا يخبر بغيره من حيث هو الموضوع بالبرهان وهذه القضية بداهية والبرهان
في الموضوع ان في القول بالبرهان والبرهان المستلزم للعدل لا يخبر بغيره من حيث هو الموضوع بالبرهان وهذه القضية بداهية والبرهان
ان الدلائل المستلزمة للعدل لا يخبر بغيره من حيث هو الموضوع بالبرهان وهذه القضية بداهية والبرهان
فيها كطب راجع الى الدلائل المستلزمة للعدل لا يخبر بغيره من حيث هو الموضوع بالبرهان وهذه القضية بداهية والبرهان
غير الدلائل المستلزمة للعدل لا يخبر بغيره من حيث هو الموضوع بالبرهان وهذه القضية بداهية والبرهان
ترجمتها في الفقه في موضوع الحكم المستلزم للعدل لا يخبر بغيره من حيث هو الموضوع بالبرهان وهذه القضية بداهية والبرهان
مستلزمة للدلائل المستلزمة للعدل لا يخبر بغيره من حيث هو الموضوع بالبرهان وهذه القضية بداهية والبرهان
لا يخبر بغيره من حيث هو الموضوع بالبرهان وهذه القضية بداهية والبرهان

[illegible]

[illegible]

[illegible]

11

الوقت

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

۱۰۰

فمنه ما قيل من ان سائر النظم غير ان كثير حشبات مهم فلو كررنا ودفعناهم بان لا ينفذوا كما جرت العادة
كانت وتتم ان محركات تفاديا يحكم العقل بما لو لم يطرأ احد من اسس او لم يكن زرع في يد السواد ووجوده وفقدان
عليه ان تعادلكا كانت سس هاتمة فالهناز موجود ان لو ساد النظم من قبل الاخير وحيد ينفذ العلم النظم العلم
ان ان يفهم ان العلم يجب بان يكون بالقضية التي هو كذا يخفى اني محض بالذات ان يكون من حيد للممكن الفقه كما ينبغي
وعلى الرغم من هذا على تقدير كونه حشبات او كذا ساد ساد لا ينفذ بخلافه ولكن ينفذ في حشبات
فمنه ما قيل من ان سائر النظم غير ان كثير حشبات مهم فلو كررنا ودفعناهم بان لا ينفذوا كما جرت العادة
كانت وتتم ان محركات تفاديا يحكم العقل بما لو لم يطرأ احد من اسس او لم يكن زرع في يد السواد ووجوده وفقدان
عليه ان تعادلكا كانت سس هاتمة فالهناز موجود ان لو ساد النظم من قبل الاخير وحيد ينفذ العلم النظم العلم
ان ان يفهم ان العلم يجب بان يكون بالقضية التي هو كذا يخفى اني محض بالذات ان يكون من حيد للممكن الفقه كما ينبغي
وعلى الرغم من هذا على تقدير كونه حشبات او كذا ساد ساد لا ينفذ بخلافه ولكن ينفذ في حشبات
فمنه ما قيل من ان سائر النظم غير ان كثير حشبات مهم فلو كررنا ودفعناهم بان لا ينفذوا كما جرت العادة
كانت وتتم ان محركات تفاديا يحكم العقل بما لو لم يطرأ احد من اسس او لم يكن زرع في يد السواد ووجوده وفقدان
عليه ان تعادلكا كانت سس هاتمة فالهناز موجود ان لو ساد النظم من قبل الاخير وحيد ينفذ العلم النظم العلم
ان ان يفهم ان العلم يجب بان يكون بالقضية التي هو كذا يخفى اني محض بالذات ان يكون من حيد للممكن الفقه كما ينبغي
وعلى الرغم من هذا على تقدير كونه حشبات او كذا ساد ساد لا ينفذ بخلافه ولكن ينفذ في حشبات

فان قيل

14

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]



ترجمہ غفران افغان

15

[illegible]

دانیہ

خبریں

منقول من نسخة
 المكتبة
 رقم
 تاريخ
 منقول من نسخة
 المكتبة
 رقم
 تاريخ

[illegible]

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

انجمن روحانی فہم ان تصدیق علیٰ التعلیق علیٰ معنیہ التعلیق و سوانح من الکلیۃ فی وجہ احوال و ترقی ان

[illegible]

وكانت هذه هي الحالة التي كانت عليها الأمور في ذلك الوقت.

وَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمُ الْإِسْلَامَ فِي قَوْلِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَنُفُوذِهِ فِي الْمَسْجِدِ

لهم جند الرب فكيف حورهم تغنيهم اللؤلؤ ان حصفين من الكثر في الغديب ع

فصل في بيان حكمه للابن بطرس في ذلك الفصل في بيان حكمه للابن بطرس في ذلك الفصل في بيان حكمه للابن بطرس في ذلك

[illegible]

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنَّ فِيكُمْ أُمَّةً نَافِلَةً لَا يَمُرُّ بِلَا إِلَهِ إِلَّا اللَّهُ إِلَّا نَفَقَتْ مِنْهَا نَفْسٌ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثِينَ مَرَّةً

سید فاضل و فقیہ اودکان ذیالہا کانت الاصل مع قطع النظر عن تعلق الکلام بہم منسوبا

وَمِنْهُمْ مَنْ يَمُنُّ بِالْغَيْبِ ثُمَّ يَكْفُرُ بِهِ إِذَا جَاءَهُ مِنَ الْغَيْبِ مَا هُوَ بِشَيْءٍ عِندَهُمْ إِلَّا بِحُجْمٍ

جواب سوال پنجم: مستعمل و باز فروشه. الطابیع بخود مایع و جامد و سلب و ایجاب و غیره که در این کتاب مذکور است.

[illegible]

وہاں سے لے کر ان کے گھر تک پہنچا۔ ان کے گھر پر پہنچ کر ان کے گھر کے دروازے پر دستکوب لگا دیا۔ ان کے گھر کے دروازے پر دستکوب لگا دیا۔ ان کے گھر کے دروازے پر دستکوب لگا دیا۔

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً يضيء به القلوب ويهدي به السبل

مجلس شورای اسلامی

وہی ہے جس نے ان کو

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

[illegible]

[illegible]

[illegible]

۱۰۰

[illegible]

[illegible]

ما قبل

[illegible]

غير

61

والله اعلم

والله اعلم بالصواب

الواجبة على كل من كان له على الغير حق او على الغير حق او على الغير حق او على الغير حق
والفعل ان الفعل الذي لم يركب فيه شيء من اجزائه او من اجزائه او من اجزائه او من اجزائه
والعلم والبرهان واقع عندكم كانت تلك الفاعل يجوز ان يعلم في ذلك الفاعل تحت حكم
ذلك اجوب الفصل في ذلك الفصل واقع عندكم كانت تلك الفاعل يجوز ان يعلم في ذلك الفاعل تحت حكم
عليه في كل البطلان الذي لا يجوز ان يكون له العلم في ذلك الفاعل فاذ ادرك العلم في ذلك
او في غيره مما لم يكون له العلم في ذلك الفاعل او في غيره مما لم يكون له العلم في ذلك الفاعل
منه وفتنا في ذلك العلم في ان ظهوره في عدم الفاعل في ذلك الفاعل في ذلك الفاعل في ذلك الفاعل
انتم في ذلك العلم في ذلك العلم في ذلك العلم في ذلك العلم في ذلك العلم في ذلك العلم في ذلك العلم
منها من اجتهادها واقع وادركها في ذلك العلم في ذلك العلم في ذلك العلم في ذلك العلم في ذلك العلم
مقيم في ذلك العلم في ذلك العلم في ذلك العلم في ذلك العلم في ذلك العلم في ذلك العلم في ذلك العلم
او في ذلك العلم في ذلك العلم في ذلك العلم في ذلك العلم في ذلك العلم في ذلك العلم في ذلك العلم
وذلك العلم في ذلك العلم في ذلك العلم في ذلك العلم في ذلك العلم في ذلك العلم في ذلك العلم
المعقول في ذلك العلم في ذلك العلم في ذلك العلم في ذلك العلم في ذلك العلم في ذلك العلم في ذلك العلم
لا يقدر فيه قطا قول لا يرد في ذلك العلم في ذلك العلم في ذلك العلم في ذلك العلم في ذلك العلم
منه ان مكره الوصية في ذلك العلم في ذلك العلم في ذلك العلم في ذلك العلم في ذلك العلم في ذلك العلم
او في ذلك العلم في ذلك العلم في ذلك العلم في ذلك العلم في ذلك العلم في ذلك العلم في ذلك العلم
المعقول في ذلك العلم في ذلك العلم في ذلك العلم في ذلك العلم في ذلك العلم في ذلك العلم في ذلك العلم
التي لا يقدر في ذلك العلم في ذلك العلم في ذلك العلم في ذلك العلم في ذلك العلم في ذلك العلم في ذلك العلم
انها لا تقدر في ذلك العلم في ذلك العلم في ذلك العلم في ذلك العلم في ذلك العلم في ذلك العلم في ذلك العلم

[illegible]

pm,

الى القسم الاول بالنظر الى صفين الوصف في ذي الواسطة فان العقل اذا لاحظ صفين
 الفصل حكم في ذي الرأى بان الوصف المذكور لذات العقل ثم اذا ادرك العلم يعلم
 من ان الوصف بالنظر الى الغير وتحقيقا تمام هذا النمط من دفع ما يتركي وروحه هو ان قوله لا
 اختيار للبعد فيه يدل على مفهوم الخلف في مقام البيان ان الالف في اختيار ليس على
 ويوجب في الواسطة في الوجودي واما الواسطة في الثبوت في غير صحيح فانهم يجوز ان يكون
 صفين اختيار ما كان كسنان في نفسها ويكون حسن احدهما واسم حسن والاخر هو معنى بالعلم الاولى
 ووجه الذي جاء في هذا القسم من الواسطة في الثبوت غير على بالاول بل في داخل
 في القسم الثالث كما عرفت فحقبة الثانية في رتبة عوالم من ان الامثلة المذكورة
 في القسم الثاني من الصوم والركوأة في كل يكون الواسطة القرينية للحسن في القسم
 من جهة الفقر وتوطين السبب والنفوس وحاجته الفقيرة والسبب واسطة بعيدة
 قرينة في اختيار البعيدة بعيد من حيث ان المحصلين على ان نفوس من ذلك الامثلة
 المذكورة في القسم الثالث فان الواسطة القرينية في اختيار الكفر والبعيدة ذات
 الكافر وسائر سون الواسطة القرينية في الاختيار من جهة من يمد يد والبعيدة من جهة
 ذات الى وفي صياغة المجازة يكون القرينية بعدم نصيب والبعيدة في
 في الواسطة البعيدة في اختيار رتبة والقرينية اختيار رتبة وطول تلك الظواهر
 في القسم الثاني والثالث والعجب من جهة في الاختيار في حيث
 قال في حسن الركوأة والحج والصوم لا موزع في لذات هي هي الى اي وجه
 حاجته الفقيرة في الركوأة وفيه النفس في الصوم في شخص السبب و
 فيه امور غير اختيار رتبة للصوم دون ذلك في الحاشية على الفقير ما انشئت

[illegible]

شیراز

20

五

[illegible]

وان لم يكلف بها بل جبرها من الاحكام وامامنا روية صلوة الصبي ونحوها من الاحكام فسيان الحكم
فيه ثم في المذکور الحكم الجائز الاول انه لا يكون التعريف جامعاً فانه يخرج من الاحكام التي هي من جنس
الخطابات التي تتعلق بفعل المكلف ولا يكون فيها اقضاء او تجبراً صريحاً ويكون مضافاً الى الاول
التعريف كالحكم بان الوقت سبب للصلاة والطهارة شرط لها فممنهم من زاد ووضعاً لشمها وحاصلها
ان الحكم خطاب للمكلف ففعل المكلف بالاقضاء والتجبر والوضع وهذا ليس هو ما يقتضيه
من ركز قوله في اختيار تعريف آخر منهم من لم يرد وجه التعريف المذكور بان لا يقتضيه المذکور
اعم من العريضة والضمي والهرج ان يكون والاعلى الاقضاء دلالة مطابقة واخرى هو الضم في خلافه
ولما يقتضيه او الامتزام ولا سكت ان سببه الوقت للصلاة معناه ان الصلوة واجبة بحده
فمنه الوجوب وان لم يكن مذكوراً في بيان سببية الوقت للصلاة لكنه يعجزهم التزاماً ويريدون
ان الزمان لا يقتضي الاقضاء اذ اقبض الله ورسوله صلى الله عليه وسلم يكون حجة في القصاص الى ان
مع السابغ يكون ذلك لا يقتضيه الضمني فيكون الحكم جامعاً انهم لم يعذروا بها واجابته
في القضية من حيث انها قضية لا يقتضيه فيها صريحاً ولا ضمناً ومن حيث انها واجبة لا
اولاً نزل عليه ولا نفع فيه الاقضاء ومن هذه الجهة لا بان يعجزه من الاحكام وان
في الاقضاء الضمني ان لا تكون مركباً من اللفظ بل مفهوماً بلا دليل خارجي فلا يكون في القضية
من الاحكام اهلاً فان مجيهاً بدليل قوله تعالى فاعتبروا يا اولي الابصار وغير ذلك من الآيات
في الوقت للصلاة مثلاً مقدم على الاقضاء فان الاقضاء يعجزهم من السببية والامتناع
من المؤخر فلم يكن مندرجاً تحت ذلك المذکور لا يبرئنا فان الاقضاء المفهوم من السببية

المتأخر عنها فاعلموا فافهموا الصريح لا الضمني ونحن نزيد بالافقار المعنى العام الشامل للشيء والضمنى فافهموا
 افهموا من تأخر الضمنى ولا مضايقة فى ان يكون بمعنى واحد شاملا للمقدم والمتأخر ثم المقدم بما هو
 متقدم لا يشمل المتأخر وللذين لم يزدوا فى التعريف لفظا وضعيا جوابا عن معنى كون الحكم كونه
 من المعروف فانهم يقولون باننا لا نسبها حكما وان سمي غيرنا ولم ثبت مثبتهم فهو غير الحكم الى الاحكام
 التكليفية والوضعية وان ثبت مكان كنهية المسمى الى المتصل وتعرف المتصل بالخرج بالادوات
 والاحكام الوضعية لما كان على الخاشية ولم يجزها حرا فاجمع قسمنا الى الاقسام وهو الصالح
 فى حكمها خاصة والجبث الثانى من جانب المعترضة على الاشاعة ان نفس كرم الحكم افي من كرم سنز
 قدم المحلوث او حدوثه بتقديم بالحوادث يستلزم مفاسد غير عديدة فان الخطاب قدوم عندهم وكلم
 حادثة محدودة بذلك يستلزم ادعاء المذكورة بلا كلفة اما كون الخطاب حادثة فلا تعبارة عن الكلام
 النقيض فهو من الصفات الكاملة للواجب فلا يكون حادثا بل يكون قدما عنه بهم كالحكمة والقدرة
 الحكم تاوفا فلا قابل للشيء وهو احد اقسامه وما ثبت عدمه الطارىء امتنع قدومه كحادث غير مستمر ولا
 يكون منوطا بحدوثه كالتفريق يكون منوطا بالكاح وهو حادثا فاقطع طرعا حادثا ايضا
 نه حكمه وانما يحصل من ثلثة الياكم والمحكم عليه وبرد في غير من حادثا في خدوش العالم كلها اعظم
 فالحكم اليا حادثا وانما لا نسلم ان الحكم حادث بل هو قدوم الحكم للخطاب وانما الحادث
 هو التعلق بالتقديم مغفلة بتقديم الحادث بالحيث فلا يلزم ان الحادث قدما بالعكس
 وانما يستلزم مفاسد اخرى ومحصلة الى الخطاب الياى عبادته عن كلامه تعالى
 الحرف والصوت عندهم بل هو قدوم كبر صفة وهو من حيث التعلق بالافعال

الحمد لله الذي جعل في ذات الخطاب حكم انزل عرفا بل لا يستعمل في فعله
 جازية ولا يتخصص بالحكم عليه به وهو من حيث يتعلق بالافعال بفعل الاشارة الى ذكره والخطاب
 من عرف الحكم من حيث هو كلف مع قطع النظر عن هذه الحشية مع كون الحكم
 والوجه الثالث ان الحكم غير شامل للاحكام المتعلقة بافعال الصبي من منسوبة صلوة وصحبه
 بغير وجوب التعوق المانية لضمان التلغات فتكون مثلا وبنوعه الشمول ان الصبي عند تكليف
 وفيه انظر لفظ المكلف في التعريف وتوابعه ان الصبي لا خطاب له محلا اما الخطاب للولي فعليه
 ضمان متلفات الصبي وكذلك الامر الذي وقع في قوله عليه الصلوة والسلام مرويا كما اذا بلغا كبرها
 انما يتعلق بالولي وله نواب التريض وليس له امر ان يستلزم كون الصبي لمواصلة لاسمائه
 وهو البيع بحجارة عن كتابه الحقيقة المينة في الشريعة والمراد من المطابقة كونه فردا منها وهو
 عقل لا يلحق بالارواح فلا يكون حكما عندنا وفيه ما فيه فان الامر تعالى لا يضع امر من حسن
 عند فلا يكون الصبي محروما عن الثواب وترتب الثواب على صلوة لمعنى مسند ومنها ان
 حكم من الاحكام التي لا يشترط في تحقيقه ان الرب يعرف بما تاب على فعله والثواب المأخوذ
 في تكليفه اعم من ان يكون من جهة فضل الله تعالى او من جهة افعال العباد بالاول
 بتدقيق النظر يرجع الى الثاني كما حققنا سابقا من ان المرجحات الخارجية ترجحها
 الى ترجيحها مع ان قول المكلف في المكلف يخرج نعم يمكن التفسير من تحفظ
 في باب ما تاب على فعله من جهة تعلق خطاب الله تعالى به ثم يتعلق وح شمله
 بين عليه اذا كان مدعى عليه ولا يفهم الا من قوله صلعم واليمين على من انكر ان يكون

في دفع اصل الاشكال على من قالوا سابقا ان التعريف للحكام والتكليف من وجهين الوضعية ان تعريف
 المذكور للحكام المستند بالتكليف فقط فالحكم الذي يتعلق بالصبي واجب اخلاقي المحرور فتأمل البحث في ابع
 يخرج من التعريف بالحكام التي ميز بها اصول الدين غير الكتاب من السنة والاجماع
 قد توسل بخطاب السؤال المجتهدين والجواب ان الشك المذكور كما مر في بعض الجواهر في كتابه
 مؤلفه وجوب اطاعة امر السيد واول الامر فانه مع كونه حكما وان لم يكن ثابتا بالخطاب الالهي صريحا ولكن
 ترجح ثبوت الخطاب هو قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اطيعوا الله واطيعوا السور واول الامر منكم
 هو قوله لا يا ايها الذين امنوا اطيعوا الله واطيعوا السور واول الامر منكم
 هو الخطاب عن كونه حكم كونه واجب عند المصدر بان يحكم عند نظم القرآن من الكاشف من الكاشف
 كالتشبه فمن جهة ان الدال اي الكلام لللفظ للفردين وفي المصاحف كانه الدال اي الكلام في
 بذاته تعالى بل في عن الخطاب بتوجه الاشكال بان الكلام لللفظ مدلوله للمبهمات من حيث
 تقرر في مباحث ان الالفاظ بارادة المعاني من حيث هي دون الخارج والذاتية فلا يكون الكلام
 لقائم بذاته المدلوله لالفاظ القرآن اقوال يمكن التفوق عنه بان الكلام اللفظي عندهم
 قائم بذاته المدلوله ليس من حيث الحروف والصوت عند الصنف من حيث هي دون اعتبار
 بالباري تعالى وتعلقاته واصافات فمن جهة تعلق خاص يكون مدلوله الامر للفظ ومن جهة
 متعلق آخر دون مدلوله للذهني وبكذا فالمراد بهما من الكلام اللفظي هو تلك الصنف مع التعلقة الخاصة
 ولا شك انها مدلولات لفظية هذا تذييل على وجهه يطابق مقاهم ويكفي في هذا مقام
 اما تحقيق ان تلك الصفة ما هي وكيف هي فذلك يقتضي مقاما اوسع من هذاولين ساعد

لعلنا

جان بان الشيخ اما على ابن سماح بان المقولات مساوية بالذات فلا ينفاد فان على شيء ولو باعتبار
 مختلف بل مساويا مختلفا بالذات اقول مقولته المقولات اي كونهما اجناس اعانية لما تحتها لم يوجب دليل
 قطعي وكون صدقها علمي مراد بالمقولات شي مختلفا بسبب شي وسر الحكم لا يفرقا في هذا المقام لا جاز
 من الصبان نقاد المقولات لم يميز بينهما ونقاد الاعتبارية ليس بمشيع واصل ان الفعل
 معنيان احدهما التاثير مطلقا وبهذا المعنى ليس مقول واما بينهما التاثير التي في وبهذا المعنى مقول كذا لانفعال
 احدهما التاثير مطلقا واخر التاثير تجردي وبهذا المعنى مقول والواجب ان سلم كونه انفعالا فانما هو بالمعنى
 في هذا الجواب ان سلم كونه مفعلا فبالمعنى الاول والاعمال المعنى الثاني فبالسلم صدقها علمي امر
 على مقوله الحمد والوجوب والايجاب والمنع هذا دون ذكر ثم خطاب الوضع في ما مر كان نفس الحكم
 التكليف والاكن شرع في تفصيل الحكم الوضعي وبذلك تنفي موضوع مباحث الاحكام ومسايلها فيفسر خطاب
 مزيد البقرة في وقت المقام ان الحكم الوضعي هو الخطاب الالهي المتعلق بفعل المكلف غير الاقضية الشرعية ولكن
 اصناف احدها الحكم علمي وصفه بسنة وهو عبارة عن الوصف المترف بالحكم الشرعي الالهي بالاسم
 منقولة في نوعين وفرة منسوبة الى الوقف كدور الشمس للصلاة ومعنوية مسورة في الذي هو في الوقت
 لا سيما التحريم فان قلت اذا كان المراد من المعنوية غير الوقيعية فيكون الحكم مفعليا استقاماته
 لم يفسر المعنوية نعم الوقيعية بل هذا المراد هو ازمة العامة ولما بها الوصف الذي اعتبر سايادة
 عليه شرعية اقول التاثير عند هذا الوجه بالتحقيق الالهي سبحانه تعالى فهو تعالى ربه
 ثم بعد هذا فان الاشكال بالنسبة الى التحريم كذا ما ير العبد المعبرة في باب التماسات لا يكون علة
 هذه الحرفات بالحقيرة وصغير يرفع ما سويهم لانها في الموضوع في السمية والمانع والنظر كما في

من اغيار ابراهيم فاسد لوجود القسم الرابع هو العلة الحقيقية وليس سبباً في عبارة صريح المظهر فقط ووجه
 الدفع ظاهر ثم اقول الاول ان القسم السبب الفاعل الى سبب الحكم كما يقسم المانع الى مانع سبب
 ومانع الحكم والمشترطان شرط السبب وشرط الحكم ومعرفات الاسباب كثيرة مذكرة في كتابهم كقولان القول مشتمل على
 الى المال الثاني والصف الثاني من الاثبات هو الحكم يكون الوصف مانعاً به على كونه اما ان يكون مانعاً
 للحكم بالابوة للمقتضا فان القتل من حيث هو هو موجب للمقتضا والابوة مانع عنه او يكون مانعاً
 للسبب بالدين في الفقرة فان النفايب سبب وجودها واستتغال الذمة بالدين مانع عنه اقول الحق
 المقام ان المانع للشيء على عدمه وقد قررت سابقاً ان الحكم بالعبودية من الضرورية

شاهدة بان الظاهر على لوجود النهار والليل سبب العلية نفورة العقلية ولا تحسن البعد اعطى للعلم
 وكذا الحكم بالعبودية بالذات او بالواسط من الضروريات العقلية فان السبب حاكم بان المحل على الحال
 بالذات دون محل المحل فانها علة العلة وجب سدفع الوهم بان المانع السبب مانع المحل ولكن عند من
 الحكم بالابوة سبباً في عبارة عن المقتضا لا الحكم والمظهر ولا يتقارر اليه عند ظهور المانع فلا يتحقق
 وجوب الاندفاع فانه يجهل لفرق بان المانع السبب الخامس على رفعه وجوده بالسبب بالذات وترتب رفعه
 بالذات وهو يكون ترتيب الحكم وجوده بعد ما بالطريق المذكور في مانع الحكم يكون الامة العكس فان
 على ارفع مانعاً وعدمه على وجوده بالذات وترتيب الحكم وجوده على ما بالنسبة المذكور بل هو
 من غير حق يتحقق المتأخرين المذكورين انما فان السبب جعل القبل سبباً للمقتضا من قوله
 الى النفس بالنفس والعين بالعين لا بد في عبارة قتل الاب لابنه يحكم العقل المأمور بالوفاء
 والاحكام بوجود السبب وبعدم القتل والابوة والعين عن حكمه هو وجوب القضا من قوله

انما يرفع القول بان الدافع مانع كغيره بان احدهما حقيقي والاخر مجازي فان الاستواء
 ليس على كون المعاني حقيقيا وحمل بعضهم لدفع الدافع على ان الالزام واجب وكذا الترتيم
 والزمه من ان الامرات ومختلفان بالاعتبار فيجعل اقسام الحكم باختيار الكاتب والتجسيم
 واعتبارا في الزمته فان معنى افعال وانسب الحكم نسبة الجايد واذا انزل الفعل
 يسمى وجوبه باقول غاية ما يقال في حقيقة ان الوجوب مع انتزاعي وكذا الالزام ونسبته انما
 نفس منتهى افعال الصادرة عن الحاكم فهما متحدان بحسب المنشأ والاحكام للامرات اعيان سما
 رية انما هو بحسب المنزلة فانها نفسها معان اعتبارية تابعة للاعتبار فلو لم يعز
 احكامها وجودها احكام بحسب نفس الامر والاحكام المنزلة الى المنزلة في الواقع وجوب المعنى في الامر
 بالنظر الى الاحكام المذكورة فيكون نفس معنى افعال من حيث انه منتهى من الوجوب وكذا الالزام المعز
 في العلم المذكور في مورد التقاسيم ونفس معنى افعال من حيث انه منتهى من الوجوب وكذا الالزام في
 نظام السمع المتعلق كنفوس معنى افعال ولا تفعل مثلا فقد يتسم باحد الاعمال من ان
 الالزام والتجسيم وقد يتسم باعتبار اخر من الوجوب والزمه مثلا فلان دافع امره ان للعالم
 الامرات في المسخيرة قد يتسم بحسب المنشأ كالخبرة والوجوب والعلم وغيره من هذه الامور
 من ذات الابدان تعالى في الحكمة فكل واحد من تلك الامرات اعيان احكامها من جهة به
 وان كان يرجع الى المنزلة وانكر الوجود والوعدة والهيئة المتبعة عن التوحيات من ذات كبر
 في ذاتها وبها احكام مختلفة لجعل كل واحد منها موضة عالبار ومعاير لاثارة الميوت في الوجوب
 اخر فالاحكام المكره المختلفة المنزلة في الامور الامرات في المختلفة بالمعيار المنشأ باعثة للاعتبار

تأثير تلك الاشتراعات وان كان منشاها واحد لا ترى ان الوجود الواحد لم يجعلها احوالاً
في فن سور العائنه التي ذكرت انما الاكثر فلك الاجابة وجوب لكل واحد منها احكامه في حقها
واحد المبني مع تأثير الاحكام بعين من شأن المصلحة بل السابق بها تأثيرهما في التقسيم الذي
وضع لبيان الاحكام وكجتها وان لم يكن من مقاصد الفن على التحقيق كما هو
شدة اربطتها بالمدائل التي هي موضوعات الفن فالاصح ان يقال ان الحكم مشترك في نظر بين
الاجاب والوجوب والتحريم والمودة او يقال ان الحكم بينهما وجوب مطلقاً مثلاً وهو قد خضع من جهة
الفعل وهذا المراد في تعريف الفقه وقد خضع من حيث العقود ومن الواجب وهو
وه يكون الاشتراك مشتركاً في الكلي او في حصصه بل في مشترك الكلي بين
الشخص عندهم هو الطبيعة المعقودة ولا يكون العقيد والقيود اخلان بل بعجز العقيد في الخارج فقط
فانهم ومن الاخر كقولهم ان جعل محل عبارة للمصداق وجعل بعضهم على انهما حتى ان بالذات احوال
لم يلائم بعضها ثم اورد المصداق على القول بالاحاد وان الوجوب مرتبة على الاجاب يقال
الوجوب المرتبة مرتبة على تأثير ان فكيف الاتحاد واليجاب عن الايزولي كوزن في الاشياء
سواء ما... انما لان من حيث الحرارة مثلاً ترتب على نفسه من حيث الحركة ومرجع ذلك
لما ترتب الحرارة والفاو بها على الحركة او الظاهر بها وبالجملة يرجع ذلك الى ترتيب اجزاء الاعتبارين على
الافعال وادعاء بان الوجوب من مقولة اللاحقة قال واليجاب من مقولة للفعل والمقولات
مبنية واجاب السيد في بانه لا استعمال في صدقهما ما عدا احوال باعتبارات شتى
بهناء صدق المقولات على ما في بانه من مقولات شتى في محل مناقشة واورده عليه الفاضل كما طهر

عليه ولكن لما كان له من تلك الشهادة واحكاما باختلافها في تلك الاحكام والعرض متعلق بذكر الاحكام
واختلافها بذكر التقسيم التقسيم على الدال من التقسيم على المبدأ فاولوا بالبيان للجهات ونف الخ
الى القسمين بالنظر الى فقالوا ان ثبت الطلب الجازم والقطع لغيره فكيف فلا فتراض او كيف فلا فترام
وان
باعتبار غير دليل قطعي في شبهة فالواجب او كيف فكرامة التوبة وان لم يكن الطلب حذاهل
براجها ما ان يكون به فعل غير كيف فالندب او كيف فكرامة التوبة وان لم يكن الطلب اصلا بل يكون
تخييرا بين الفعل وعدمه فالاباحة وكان المناسبتين الطريقتين ان يقسموا على عشرة اقسام فان
الطلب
من جازما او غير جازم وكل منهما ما ان يكون بالفعل او بالكلف فهذه اربعة اقسام

ان ثبت دليل قطعي لا شبهة فله اطلاق من لوازمه انه يكون مكررا او مكررا او مكررا
سبعة فهذه ثمانية اقسام للحكم الطلبية والاعمال التجريبية المعنى الاباحه فهو ايضا ثمانية اقسام
اباحه بل دليل القطع فمكررا كافر اولادهم تسبوا الى سبعة اقسام وتركوا التفصيل في الكرامة التوبة
والندب والاباحه اعلم ما فصلوا في الطلب الجازم وفصلوا فيه دون المرحي وغيره لكنه فعلوا الاحكام
في باب الصلوة وغيره بالاول دون الثاني ثم للموافقا لما في التبرير والشارك في استحقاق العقاب
بالترك ان يترك الله بوجه من يترك الكرامة التحريمية الحرام في استحقاق العقاب بالترك بوجه ظاهر
في الاول والثاني وفيه خفاء فان تارك فعل الحرام والكراهية التحريمية لا يستحق العقاب
فاما ان يتركها من غير وجه فليس هو الكراهية اي ترك التحريمية وكراهية لمصلحة عدم الاعتقاد بها فاعلم ان
الاعمال كلها ان تاركها عاصي ليس غفروا مكررا الحرام كما هو عليه لا تفصيل للمكرره والحرام فهو اباح
التوبة اما بعد دليل قطعي في الحكم المذكور فان تارك ما من تلك الجهة يستحق للعذاب بل كافر وان

فستذكره في مقامه ان الله تعالى ثم يوجب الاشكال ان يكون السنة والاجماع من الكواشف كما سبق في
ان القياس مظهر عنهما فاجاب عنهما بأنه مبني على ان القياس سراج في العزيمة وهو
في سلوات المبكوت للمصوص والمساوات للنص فرفع فالتقياس ايضا فرفع

فرفع للمطالع سراج في رفعه وبهذا معنى قوله الامح في الترفع وهذا الخطا يثبت الحكم فرفع المزال على من
التصريح بشبه المشرق واما رفعه هو القياس فليجوز عنه المشتبه بالقياس بعده من الكاشف اولى والى
ثم السيرة الكلام في الازال اقول قد اثارنا سيرة الكلام في الازال في ان خطاب ام لا يلحق الازال
سر بالذي يفهم في الحال او في الماضي لم يكن خطبا فان الكلام الازلي لم يكن مفهوما لاحد من
موجودهم وان سر بالذي يفهم في الحيز ولو في الالة يتبين يكون خطبا بهر موجوده ولو لم يوجد

للمبلغ والمبلغ اليهم والحق عندي ان الازال المذكور مع كونه لفظيا ليس من ادب المخلصين في غاية
السخاوة فان الازال كغيره عبارة عن توجيه الكلام كغيره وعبارته من الكلام الموجه والتوجيه بالقوة ليس
لونها بالحقيقة وصدق المشتق لا بد من قيام مبدء الاشتقاق في الحال كما نقرر في هذه التوجيه
في المال لم يعنى للذوقين المذكورين فالحق ان ليس خطاب الازال حقيقة بل فيما الازال ثم رفع
على هذا فنكون الكلام يتناول خطبا في الازال اختلاف كونه حكما في بقوله ومبني على انه حكم في الازال
او فيما لا يزال ان الكلام ان كان خطبا في الازال فهو حكم فيه وان لم يكن خطبا لم يكن حكما اقول ان سلم
ان معنى كونه خطبا في الازال ان لم نفهم كونه حكما فيه فان دفع احد اجزاء المعرف ما يستلزم رفعه
للمعروف المستلزم رفع المعرف بالفتح لكن لا يستلزم اثبات كونه خطبا في الازال كونه حكما فيه
فان دفع احد اجزاء المعرف لا يستلزم صدق المعرف بل قد يخلج الى فهو ذريعة لم يثبت وجوده

ومن تلك القوية ههنا تعلق الخطاب على النحو المخصوص ولم تثبت وجوده في الازل والمضى بعد ذلك
على تعريف الحكم سبه - حريته المشهور الى حرافته من بالنظر الى القيد الماخوذ
الاختصاص والتحيز فالاول هو التبع الماخوذ بالنظر الى الاقتضاء على اربعة اقسام

في تعريفه اما ان يكون اقتضاء بفعل غير كلف حتما وذلك بعد تجويز الطالب بتركه - سبعا فالحال
وقد يكون غير كلف لتجويزه عن التحريم والايجاب المطلوب وان كان يمكن ان لا يوجد بحيث يكون التحريم
فرداه ومشمول له وذلك كجبر بغيره من حيث كونه فعلا كافيا وغيره ولكن لما كان بالمعصية

ههنا بيان تمايز النوازل لتمايز احكامها فحصل الى ايجاب ماخوذ على وجه اخص والتحريم
عن كل واحد من القسمين حتى جيل الاختيار والتجيز ولا يوجب المتعلق بفعل غير

اما ان يكون الاقتضاء بفعل غير كلف ترجيحيا وذلك لتجويز الطالب تركه على وجه المرجو به سبب
ومن الناس من زعم ان ذلك الامر عند الحقيقة وان كان حقيقة في باب مجاز في البعب
لكسر الالف في الذي هو عبارة عن ردلول اقتضاء بفعل غير كلف حتما او نه بايشتمل النوعين
التي هي النفس عبارة عن ردلول اقتضاء كف حتما وترجيا فيشتمل التحريم والكراهية لكن الحق ما نبي اليه
اعلم ان الامر النفس اخذ فيه قيد المحبة وكذا النهي النفس فانهما مدلولان للفظ نفس وعال المدخل حال الدال
والثالث ان يكون اقتضاء لكف حتما وهو التجريم والرابع ان يكون اقتضاء لكف ترجيحيا فالكراهية والقسم
الذي الماخوذ بالنظر الى التجيز والاباح هو الذي مس قال والخيفة لاحطوا به اقول ان تنقبة المنة والمذكور للحكم
بالنظر الى ردلول أي الكلام النفس مدلول للفظ فكان تسمية بالذات والحقيقة كقوله النفس بالافعال
مثلا والخيفة لاحطوا حال الدال في النفس ان يلفظ بهذا التسمية وان كان بالعرض للحكم بهذه الدال

المانع للابتهام في الكل هو جوار كلا بهام في الكل فلهذا يصح طبعه وادخله في المانع ثبت
 المانع الى الوجوب على البعض واليه عن القوز الا وان قياس مع الفارق لان بهام الكل يستلزم
 بالتميز المهم وهو وجوب واهتمام لكل من يستلزم شيئا من المسبب مانع حجة ووجه الجواب بان
 البهم المميز لو كان من بهام ثم الواحد المهم وليس من بهام فلك بل ان السبب ليس بترك الكل خاص عن
 بهامه وان ترك البعض يقتضي ولا وبالذات ثم البعض هو غير معقولة وان كان ترك البعض المهم
 لا يستلزم ترك الكل وانما يتبادر بالعرض وعدم معقولة بالذات يستلزم عدم معقولة ما بالعرض
 من جهة ما هو بالعرض وهو بان يقال كان الحكم المطلق في القضية المهمة المجرى خارجي على طريق متناهي
 مثل بعض الانسان موجود في الخارج يرجع الى ما هو موجود فيه اعني مصداق عنوان للموجود ولا يستلزم
 الاستحالة كالحكم الشرعي في الواجب الكفائي مثل الوجوب يرجع الى مصداق مفهوم البعض من الكل
 او البعض فقط فمن ثانياً بالفعل يكون تمثلاً وسيقاً للوجوب عن الساقين وهو عدم الفعل
 عن الوجود من ثانياً فانما يكون بعد من الكل كما ان سلب الحكم في القضية المهمة المذكورة عن ذلك الموضوع
 انما يكون سلب عن كل واحد واحد فاما كل واحد من حيث انه فرد من البعض المطلق فاما من
 فهو صير كل واحد واحد وحيزه لا يرد الاشكال ساسم للبهيم فان تسميم مفهوم البعض المطلق لا يلزم وكذا
 الفرد المستثنى كالحكم بالوجود والخارجي في قضية المهمة المذكورة فاعلم مفهوم البعض والفرد المستثنى
 على الافراد كالحكم بالاسم على كل واحد من حيث انه فرد البعض ولا يرد الاشكال كما ان التوار
 ساسم راجع عليه البعض من اماكن واحد معناه لكل واحد راجع الى التسميم المجهول فان تسميم
 بالوجوب على كل واحد معين فكل واحد واحد ووجه عدم الورد وظاهره فان كل واحد واحد له جهتان جهة انه

الاطراد فلم يجل جميع الحاء لعدم من كل واحد فلم يقصر الطلب الحق منهم هذا وان ذكرنا سابقا
 لكن لزيادة التوضيح والتفصيل ذكرنا ههنا ايضا فاعلم فيه ثم قبل هذه المسئلة اعني ان الواجب على الكفاية
 واجب على الكل من الفقهاء فان الوجوب من الجمولات الفقهاء قول الجهاد واجب وان كان مسئلة
 فقهية ولكن قولنا الواجب على الكفاية واجب على الكل مثابيت مسئلة فقهية بل ان كان موضوعه
 علم الاصول الادلة والاحكام كما به المشهور فهذه المسئلة من الاصول او قديمين فيها العرض
 الذاتي للحكم وان كان موضوعه الادلة فقط كما به رأي المتأخرين فمنه من المتأخرين فهذه المسئلة
 من عبادي علم الاصول من علم غيره وبغير الفقه الا ان يقال ان المستطاع من الاحكام مبنية على غيره
 كذا الادلة فقط وهو ما يعلم الاصول مبادئ له وهي بالبقية مسائل الفقه فان الفقه يباحث عن قول
 فعال المكلفين وذلك البحث يقصر على امان ان يحيل نفس موضوع المسئلة نفس موضوع العلم
 او نوعه كالجهاد والوجوب العرض الذاتي للنوع موضوع المسئلة كالمسئلة المذكورة فان الواجب على الكفاية
 عرض للجهاد وعلية الجواز مثلا فاعلم قبل لو كان الواجب الكفاية واجبا على كل واحد واحد
 مع السقوط عنه بفعل البعض فليزعم الشيخ فانه عبارة عن رفع الحكم او بيان مدة انتهائية وكما المعين
 حاصلان في القوة بالمدروسة فلان الوجوب على البعض الذي لم يفعلوا ثابت وقد ارتفع عنهم
 بان فعلهم وليس هذا النسبة اي رفع النسبة الحكم او بيان مدة انتهائية حكم فلك البعض لان
 وجوده وانما من بعض اي بعض كان والشيخ طهارة زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فقط وانما في
 زمانه الى حكم واقع للماول والحوار بعنه بوجهين الاول ما انقضى كما اذا حن ما لم ينفذ
 يقع الحكم وانتهى اليه بوجهين فليزعم الشيخ وهو ما في الثاني بالحل ما به سقوطه من قبل الاداء فلو كان

بقوله فافع وهو السمع وقد يكون لاسم الفاعل كالجاء فانه رعت الاسماء كانه نكحاً وقد حصل من
 البعض قبل الكفار وادخلهم في راحة الاسلام فلم يبق عليه الوجوب فلما ارتفع عن الآخرين وهذا
 ليس به وهذا بيان من ذهب المختار وقبل الواجب الكفاية واجبا على البعض للعين لا بعد الامتثال
 وقبل على من انفق له الحضور والدليل على من ذهب المختار ان كل واحد واحد وام اذا اطلعوا ان يبرزهم لم يفعل
 ونفروا على طبق ما حقت سابقا ان الواجب يفي بما يكون بآثاره فاذا ترك كل واحد واحد الفاعل فلما
 ان يبرزهم لم يفعل ما لم يترك صدق الضرر ودليل المحذور نعم لم يترك مقتضا الحتمى لم ينفذ التوكيم لم يكن واجبا
 على كل واحد كما ذكرنا مع ما فيه قالوا لا لو كان واجبا على كل يلزم ان لا يستلزم واجبا لا يفعل والتأني
 باطل به جاز فلما تقدم سال الملامه ان الواجب عبارة عن طلب الفعل اقتضا من شيء واحد
 ومن الاستحسان تحقيق الواجب حدوث الفعل المطلوب فلو كان واجبا على الكل يكون مقتضاه
 حدوث الفعل عن الكل والشئ انما سادى سادى مقتضاه فالوجوب على الكل يستلزم الصدور عن
 الكل واذا لم يكن الفعل على الكل كجاء البعض ضرورة تحقيق الواجب بهذا هو المطلوب
 والواجب ان طلب الفعل اقتضا من الكل لا يقتضي الصدور من الكل بل المقصود منهم وجود الفعل
 من اى شخص كان فقط يفعل البعض والتميز الفون للجنار قالوا ما سالا بهام في المكلف به
 جاز فكلوا في المكلف مسائل الاول حال الكفاية ومعين مثالا للثنائي الواجب الكفاية
 القينس وهذا القول مع التزامنا على انهم القينس من مجموع مقولتهم بهام المكلف كما يبرهن كلامهم في جعل
 هذا الكلام بربنا لم يميزه منه فمقرر مثل
 وشايه المختار ان الواجب كذا في بعض
 وتقبل الكل شيون الحكم عليه بهذا الحكم الامر المنسب بين البعض فقط وعلى كل من يستلزم

الفاصل من اجل ان العبدات التي هي في نفسها لا ينفصل بالحق والكل يدور معه
وجوه الاول ان من وعده عن الخفيف بلاموجب فان الايات للمعجزة حقيقها الاصدار والاثبات
بجاري فالقلب موجب العدم والاطلاق العفو قلت مع العفو بما قال المصانع الايجاد في كلامه
تكملة معجم العفو ولا حاجة الى ارتكاب هذا الوجه البعيد وفيه ان الاضمار ليس اولى من الجازي
في الدعوى فليس قول المصنف افعال القول ذلك الفاصل بل الحق في وجود الاشكال عليه ما قلت انما ان
المعنى في الايات بلاموجب فان الايات للمعجزة او فائدة استبرجة على إطلاقه لا محذور
الغالب على الذي وقد مرست سابقا ان الحكيم للطلبة كما لا يشك في كثير من التفسير القليل في عالم يكون
لكل امرئ في بيان السرايع والثاني ان مثله كرمي في الوعد بعد اوجوز ان يكون ان
للمعجزة بيان الوعد ان استعملت في كرمي كرمي بالبعد وفيه انه قياس مع الفارق اذا في
الاول ضرورة وفي الثاني العفو والضرورة في الثاني فان قلت لا ضرورة في الاول مع في الفرق بين
الاختيار الى ان شاء فانه يمكن الاختيار بان يجعل مقيدا بعدم العفو منع عدم الضرورة مما مرست من
الاختيار والاثبات فالحكم ان يلزم عليكم تجوز مثله في الوعد نعم فيضرب باب العفو وقلت في حجة
رجوع الى الاشكال الاول فيرد عليه طوره على الاول فقابل ولا يلزم الاشكال الثاني على الحقيقة الذي ذكرناه
انما في الوعد دون الوعد اذ في سورة نور خفف في الوعد يلزم التخييل المستقيم الحسن بجزءه وهو
حال في الجواب الحكيم المقادير الذي لا يترك الجواز كما لا يخفى وفي صورة خلافه في الوعد يلزم التخييل
المستقيم فلهذا لا يخفى في جوابه تعالى ولا شك في الثالث في ذلك الفاضل ورواه من عنده
بقوله انما هو انما انما في الايات للمعجزة على انما في ذلك على اطلاق العفو طامعا فان العفو

المذكور انما سأل به لئلا يرد فقط بدون ابعاده فلا خلاف في الحقيقة ان الكلام في زوابعه
وجوده اقول الا فاعيل القيوم في ذاتها بدون تعيين الشرح كانت سمة فلا خلاف في العبد سمي زوابعه
قوله سفت رحتي على عبي تجاور عن سيايت العباد وادعهم بالوعيدات التي في الظاهر اطلعت وفي
الحقيقة الشئ استلحقين فالنجا ودر عن السيايت في الواقع بمقتضى الرحمة الحاكمة وفي الظاهر يعرف عن
ظاهر الاختيارات الموصولة لان العباد الواقع فيها حق ما يستحقهم لان كنهه في الذي لا يتحقق
وقوله هو مع الحق فلا يلزم لبيان العفو مطلقا لان العفو عبارة عن تجاوز السيايت وقد تحقق ظاهر
او باطنا والمعبر ما نفي قول ذلك الفاضل بوجه قال فلا بد ان يقال ان الابدان في كلامه مقيد
لعدم تحققها وانت تعلم انه مجاز ولا ضرورة لنا في بل الحق ما قلنا مرارا ان الابدان لم توجد في الحقيقة
وفي صورة العفو يستحب عن مقتضائهما والواقع في تحقيق الكلام بهذا المظن بما كان كسلا في صدره
حتى لم يفت من تصانيف السبكي رحمه الله تعالى في مسئلة الواجب على الكفاية لا قول الفعل الذي
تطلب الفعل لا بفعل البعض كالجماد والعنوة الجنابة اختلف في بل هو واجب على الكل واحد
واو على البعض فقط المختار انه واجب على كل واحد واحد فقط بفعل البعض اقول في ذلك
سابقا ان الواجب في غير ما ذكره هو واجب على الكل فان كل واحد واحد اذا ترك
الفعل عام لك فالوجوب مستحق على الكل في كل مرة فاعلمه حقا فليس كل واحد
طلب منه الفع حتى فان الوجوب الممتنع انما يتصور امتناع الترك من كل واحد من جانب
الطالب وجوبه التقيضين بالذات لولا ان غير مستلزم امتناع لا ترك امتناع عدم الفعل الذي
هو الترك فمهم انما يتصور لو بطل جميع الاموال لعدم من جانب الطالب الذي لم يذكر كل واحد واحد على

او عدم ما يفتي المذكور عليها وكذا ايسر ما يوجب العقاب الخارج عن الجواز الاصلية سيما لو جوبت الزكوة
 واولا الدين من الجواز الاصلية فالدين مانع عن العقاب السبب في ثبوت نفيه عليه وجوبه واما ما يفتي
 المذكور عليه بالذات والقسم الثاني من الاسباب الحكم على الوصف كونه شرطاً للحكم كالقدرة على تسليم
 المسح الصحيح او التسليم كالمطالبة بالنسبة الى الصنعة فان سببها تعظيم الباري بعد شرط التعظيم
 المطالبة بها هو ان لا يشترط او شرع المع بعد تقسيم الحكم الى الاقسام الخمس المشرقة في بيانها
 بلها التي هي من مبادئ الاموال وقوم تعريف الواجب في تعريفات وتوحيدها من بينها ما قدم
 فذكره هو الاقفا الحتمي ما يكون مطلوباً بالطلب صحتي ومنها ما ذكره بهنسا هو ما استحق العقاب تاركه وورد
 بقوله ما يحكمون به بقرينة عدم الوجوب من الاحكام سابقة في حيزه لا في شكل بالفعل الحسن الصادر عن المطلق
 قبل ورود الشرع فانه ليس يحتاج الى يدق حده عليه عندنا وعند المعتزلة اقوال بعد التعريف اولى من
 السابق فان الواجب على الكفاية فرد من المحرم ولذا اخرج في ضمن مبادئ الاحكام وهو اوجب على
 الكل كما سببنا ولم يتعلق الطلب الحتمي من الكل ضرورة سقوط بفعل البعض نعم باثم الكل سحره بالذات
 ولو صح ان الطلب الحتمي للفعل من كل واحد انما يتصور لو تصور امتناع تركه من كل واحد فانه ما وجد
 اذ يمكن من جانب الشارع لا يحصل الاقفا الحتمي واذا ترك من واحد فهم جازم لانه لا انفاد
 فسر في ضمن الواجب عليهم فحققت الوجوب عليهم مانع المذكور بهنسا اعني استحسان التوراة بالترك
 في ضمن الواجب عليه انما بان الواجب له كان بالاسم حتى في العقاب لم يختلف عندنا
 في انما لا يفتي في العقوبة بالاولى السبعة ولا يكون الا بالحد في العقاب عن الفعل لا في اجاب عن الفعل

ان ذلك كسوة الناس من المديون ما واد المسرع ساقط فانه قياس مع الفارق فان المطلوب في الدين
 البصا المال التي صادرة عن ذلك حاصل ما واد المسرع وطلوبون وادعاهما البصا لكما عطفه والتعارة الوجهه الى
 ناس الحق مع طلبه سبحانه تعالى ليس الصبي فافهم في مسئلة الحجاب من امور معلوم في الحق
 الجارية وان عن امور معينة كحاصل الكفارة وتعرف بالواجب المحرم صريح عند الجمهور بخلافه بعض المعتمد فانهم
 يقولون بوجوبه عليهم ولكن يسقط بفعل البعض كحاشي الجارية كفايا فادعاهما الحق ويسقط بفعل
 البعض من التراتيب بالجميع يستحق تواريف تنبأ يقول في جميع منافع يقولهم بالسقوط بفعل البعض
 فان الحجاب ليس من الشرع الغاي مقصور لوقوع استثناء عدمه مطلقا ولم ينتج منه ذلك فانه عدمه على الجوين
 منهم جزء او وجود جزء وعدم تمام الجزء الاول ثم مسح من السرا على قولهم بالسقوط بفعل البعض
 ويمكن ان يقال ان رايهم للمجهول راي اعطى فالمعتمد اراد بوجوبه كل واحد ان طواه فذهب الواجب
 او يقال انهم يقولون في صورة اثبات الجميع يستحق الواجب واحدا من القدر هو المراد بوجوب الجميع
 قوله يقولون ان بوجوب الجميع فرع اجتماع الجميع وقدر لا يجوز الاجتماع كغرض المستوعين للامام فان
 امامتها لا يجوز حجبها اذا بطل المتفرع على بطل المتفرعة فان قلت فرق بين وجوبه بغير يوم للرد للمعصية
 ان يمتد الى الوجوب المطلق الذي عبارة عن الطبيعة عن حسن او الفرو المسرع كاعاق في الكفارة
 في الاوامر ان تصيب الامم عن السالم قلت اولاً ليس معنى فرق في الحال او الطلب بهما انما هو كتحقق
 في الاوامر ان يمتد في جميعها كحجب الجبهة الا ان الطبيعة المطلقة سواء كانا واكثره لافراد كالان
 في صفة فاروقه لافراد لا يجعل مرادها وانما المطلوب بغير واحد منهما انما
 المراد بوجوبه كحجب لافراد لا يجعل الطبيعة المطلقة اداة بها ويكون المطلوب فيه انما تحقق احدهما فلا فرق

فيها كجاء الطلب لاقتضاء الذي هو الواجب وثانيه ان السراج اللغظ ليس من ذات المخصص فالجواب
 جله على السراج المعنوي فالقائلون بوجوب احد الاشياء اخرى كلاف في المطاع المطلق والمرد وكذا
 لما يقولون ولو به كلام شراح المختوم وهو قوله ولنا ايضا اجماعه مد على وجوب احدهما في واحد من شخص
 الرتبة دون الجمع والرتبة مطلق في البعض فافهم قال المصنف بهذا الاحتمال الى القول في وجوب الجمع
 ليظهر قابله قال شيخنا في الغافل المعصية وقال السيد قدس سره القائل به بعض المعصية لا ادعا
 بهم وهذا لا يتناقض في عدم الشهادة بل نوبته وقبل الواجب احد يعني عند عدم تعينا وهو بالفعال كونه بالجموع
 الى المكلف اقول سأل في مثل هذه الاحتمال الركعة الواجب التوسع في الحركة الصلوة مثلا فان بعض الان
 يوجبها في اول الوقت وبعض آخر في الوسط فمال في الاخر الى ان يكون واحد عن هذه الصلوة في شخص
 قابله لجا في زمان واحد مغاير للمواري في الوقت الاخر القايم بالشخص الآخر فتلك الاستحسان من
 "صلوة متغيرة في علم الباربي بتغاير زمان بطلب من كل واحد من استحسان المكلفين واحد فقط
 من تلك الاستحسان من الصلوة ولكن هذا يرفع حقيقة التوسع ومعناه فثبت "ترسيخه الله في حقيقة
 الحرمان الاوقات فليكون الواجب بالصلوة في وقت معين اللهم الا بحسب الصلوة فذلك الواجب
 يلزم لو كان من واحد او من معين يرفع التوسع لما خذ فيه العبارة اخرى لو كان الواجب الواجب
 ليجتمع ما مطلوبها لا لطلبها اقتضائيا لو كان تغيره يجعل المطلوب منه فلا يكون هذا اليه مدعا
 كونه احدى احدى المفهوم المراد والمميز الا لم يكن للمعين واجبا ولم يكن منافيا للجمهور "اقتضاء شراح
 في احدى من خصوصية وغيره كما يمكن الاجابة المحرر في الحقيقة والمصير به
 لا بد ان يكون من الفعل فلا يكون محصلا بوجهه بالفعل وبان الواجب لا بد ان يكون

ولا مسائل عبارة عن إيمان المكلف به من حيث ما كلف به فالمكلف يكون سابقا على الامثال
 والتكليفين سواء أوجب عليه الإيجاب مستلزما للوجوب فلا بد أن يكون التوجوب قبله الامسالي مع
 والسابق على ما في الشئ سابق عليه للوجوب سابق العقل فلا يكون منحصلا والذليزم مقدم الشئ
 على نفسه وانما ينافيه من الاستدلال فإن القابدين بالنفعين بالعقل ما ياد ويدبره الوجوب
 ما حصل بعد العقل بسلم المحرر المذكور بل يتبين من هذا أن الوجوب يقع في الازل في حصول الكفاة
 مثلا بان زيدا مثلا بفعل فعل الاعتناء وعمر امانى ما لا يؤم ويكره الا لا تعلم فكلما علم بالاداء من شخص
 فهو الواجب عنه فالوجوب سابق على الفعل والعجز مما في الحاشية يحوان الوجوب طلبا وانما يكون قبل الطلب
 والشعوب في العلم بالباري تعالى الله لان العلم بالبع للمعلوم انتهى بهذا الحجة فان التعبد
 في العلم عبارة عن التمسك به وليس فرضا للوجوب الواقعي الزمى لما علم زيدا مثلا مع نفسه فبما جوده
 في الخارج وذلك ان كثر الاشكال بان العلم بالوجوب ان يكون قبل الامثال فنذكر المصالح وجوب زيدا العلم
 مسببه ولا شك ان العلم بالوجوب لا يحصل للمكلف في هذه الصورة قبل الفعل نعم يحصل للباري تعالى
 فانه عالم بجميعه في العلم حاضر او غايبا فيحصل الطلب الافضاى ولكن لا يحصل الامثال من المكلف فافهم
 ثم انما الوجوب في امر معين بالفعل مستلزم ان يكون الحاشية الراكب لجميع انفارسات عاصا وهو
 انما يكون لان الاستدلال ان الفعل لما لم يوجد من المكلف المذكور فلم يعلم سببه تعالى في الازل
 في الازل فلم يتعين الوجوب عنه واذا لم يتعين الوجوب عنه سببه فلم يوجد حاشية
 انما يكون الحاشية ان الله لم يوجب فرضا والتقدير بان تعالى انما يعلم به
 ولو فعل دفعه من هذا الفعل فيكون الوجوب بهذا الحاشية بعد تعاملا وقبله سببه تعالى

المحرر لا يكتسب ولكن يستقطب وبالأخرى مثلاً بالتوجه إلى الصلاة الصلوة فإنه واجب لعدم
 إيمانهم إلى التوجه إلى غير ما ويرد عليه بعض ما يرد على الأول كما لا يخفى على من له أدنى دراية ولا نغديره مما
 لا يطول الدليل على منه المقتض أن الصحة بالاعتقالات لا تنبض عن أن لو جيب الأمر وانما
 أمور معتبره خرج من استقال الزمة ما لا يهاش وانظر إلى عليه قال الله فيكم وأطعوا
 عشرة مساكنة من أو وسط ما تطهرون أهليكم أو تسوتهم
 أو تحرم من فيه أو ولا أحد الأمر فهو الواجب القائلون بالجاب الجمع والصدق لا يفعل البعض فالوا
 أو لا ملزمين على القائلين بالتحريم أن لا يثبت بهم قول غير معتبر رعا هذا شأنه فهو
 موجود في الشك فلا تكلف بايقاع فيه ولو حرر البيان الشك من جهة على طريق الرداء في عدم
 فيضم إليه مقدمه أخرى أن التكليف للمعين المعين المذكورين بط فلم سق إلا المبرهم أو الجمع
 والاول منهما بط فثبت الثاني والمقدمة الأولى إبداءها تتركها أو بيانها في الكسب مفصلاً السبع عن
 ذكرنا ووفق عندهم بين المبرهم وبين المطلق المعلوم فلا ينقضي بالاول التكليف الطارة لنفسه
 في الواجب الغير الخياري كاقبوه الصدقة والواحدة مثلاً ليست الطيرة للطنية موجودة في الخارج مما لا
 يسر وجوده ووجوده لا سخاص ظاهر فانهم زعموا أن مفهوم أحدهما مجهول منهم فلا يمكن طلب
 والطلب المطالبة بمعلوم بطلب وقوعها في ضمن فرد من الأفراد وجوابه لا سلم أن مفهوم واحد منها
 الشك مثلاً مجهول بل هو معلوم واضح ذلك هو وقوع كل واحد منفرداً ومجموعاً وانما
 بالقاء إلى أنه غير معين من حيث أنه غير معين الخارج وهو ممنوع وسبب ذلك
 ملط في الأمر المطلق بل مفهوم أحد الأشياء فرد من أفراد المطلق في المطالبة سواء

الطبيعية بحسب الوصف في الخارج في ضمن ذلك هذا اوزن التعريف خطأ فافهم وقال في الاستدلال على
 منزهة من ثانيا ان الواجب لو كان احد الاشياء يلزم اجتماع النقيضين فان الترخي في احداهما ثابت العلم فالوجه
 العلم اللذين بما يقفان كجوان في اخر ما وجه ان محل النقيضين مما هو فان الوجه بحسب احداهما
 والخروج في المتعارضة من ذلك مثل وجوبه بعد تقييد مع اسكان كل واحد منهما ثانيا فثبت
 اجب ما يكون مطلوباً للمطالب بالبقاء من المطلب بغيره والمطلب لا يمكن ان يقع في الخارج فكم يكن مطلوباً
 لم يكن واجباً بالطلب انما يكون هو الله ان فهو الواجب وهو الله فيلزم اجتماع "نقيضين فثبت الواجب
 ان يكون مطا والملاحة في الخارج او هو وذلك انما كان واجباً او بحسب في نفسه كما اذا كان بينهما
 ما لا يمكن ان يكون الواجب الطبع والمبهم ولكن في نفسه في الخارج في الزوا المعين والتخير المتعين من حيث
 انه متعين فالجملان متغايران فان قلت حكيم العز ما يبر للطلوع من حيث هي مع قطع النظر عن
 ذلك التعريف فاذا كان المخرج في معصا وفرا من احدها المبهم فيكون التخيروا الوجوب مجتمعين في سائر
 من المخرج متغاير في نفس الامر بالجهات فلا ساقص كما ان الصبيبة المطلقة مشتركة بين
 افراد مجسبة او متعدي كذا انهم انما ثبت للفرد والاصلح حتم الى ما كمد بعض المحققين من ان
 لا اقص بان النقيضين شرط ان لا يكون هاتين وهذا شرط آخر سوى الشرط المذكور في كونهم
 في غير شئ مفصلا في مقامه وقال انما اثبات الوجوب بالجميع في التخيروا لوجوب على اجمع سلفه اجب الكفا
 من المقضي والعد فهما واحد وهو حصول المصلحة من بينهما فكما ان الواجب انما
 ان يقع من اي ذو كان كذا الواجب المخرج ان يكون المطلوب في التخيروا
 الاول بفعله سائر الثاني ليقطع بفعله واحد والعد بفعله لوجوبه

و علی بن ابی حمزہ و زرعیان

الامسالك بأكمل من حيث الافراد من الميهم فلا يلزم وجوب بل وجوب فلك الميهم ثم واجب السيفادى
 فى المنهاج عن الاستدلال بغير السق الثاني اى حصول الامسالك كطواحد واحد وذكرتم من نه يلزم
 بعد العلة التامة ففى بان المستحيل انما هو العدة واولا التامة المحققة وهو غير لازم فان كل واحد
 من هذه الكيفيات مثا ليست علة تامه للامسالك بل معونة اذ العلة الحقيقية هى حصة الواجب تعالى
 وفى نظر ظاهر قال سراسمها بعد العلة التامة للمعونة الواحدة فله واحدة هو زوم كحصولها
 كما ساعاوه هو زوم في المعروف نظام الصوفان يميز المعواردة اذا حمل له اسطر واحد والعدا من مخصصا
 فذلك التميز لعدا اخرى راجع الى تحصل الماهية فليطرح تصور كحصولها فى الوجوداته واحد فليطرح
 واما التميز للامسالك الواحدة فتعقب كسبب الاوان اذا حجب الاوقات قلت كلامنا فى وجوده
 وقت واحد فان الصورة الممثلة ما اذا ان لمكانه حصول الكيفيات مثلا بالجمع معافاهم حال تقسيم
 الوقت الواجب فيه يكون مطلقا من الوقت اى لم يعرفه الوقت والعلية كركوه مثلا وقد يكون مقبلا
 اى يعرفه الوقت المجد والمعلوم والمقيد اما ان الفصل الوقت على اواله اما يقيد له وقت الفصل
 الوقت كل اوامكانا كالمرة فخر فى حين عن طهرت عن الحيف مثلا ليد او ان يفضل والناى - بالوقت
 اما انهم قالو وقت المذكور فيه سمي ثم قاوموه سفاومنا له ما ذكرت انفا وقت الصلوة وهو سبب للوجود فان
 عبارة عن المدة الى الشئ والمعتبر فيه وقت المذكور كلك اما لا موصا فظاهرا انه لم يكن الوجه
 سينا قبله ولما جاء الوقت يثبت الوجوب على طريق السعد فانهما من الاحكام العدة
 والعرفية مخصصا على الامسالك واذن الوقت فروع للمهم وى فانه يفصل على كثر
 فوجدوه ووهل انهم اعنى حكم الشرطية وجد فى كل معونة من ماله الوقت

[illegible]

هذا تحقيق كثير عن المطالب العالمة في معرفة الفن وقد بينا مفصلا في بعض فروعها من شأنه قد صح
 البرهان الثاني من الوجوه فهو ما يرد في الوقت الموقت والمبطل عليه وليس معيارا
 ومصلحة ما هو قد يكون سيما للوجوب كسهر رمضان بعدد: عتبات اللوقات التي يجب ان يكون في
 له وجوب او كسهر رمضان الذي يصح خبر ان يكون محلا لوم: يقال ان لا يصح
 للوجوب والمنسار له سبب في زقات كما هو سبب رجب ومعه غير ان القضاء كسبب
 شهيد البطلان وصار مجتمعا في آخر السيرة وهذا القول لا ينافي في تنقيح فان الظاهر منه ان السبب
 هو المعيار وانقلب يلزم على الاول والثاني "معنى" ومعنى في سبب كالمصلحة والواجب فان السبب فيها
 في كل وقت ويعطى ظاهرا للمعيار في الاخير: ظاهرة فان القدر الذي ساد في الصلوة والجمعة
 معيار بهما ولا بد من العمل كلفا في ان الاوقات التي يصح فيها اداء الفعل في نظرنا ليس يكون
 معيارا لالجب على كماله في الصوم وفي الصلوة والجمعة وسبب فان اربع ساعات مثلا في وقت
 الظاهر يصح اداء الصلوة فيها ويسكنك الاربع معيار بهما فانه يمكن ادائها في ثمانية منها في الف سبب
 يمكن الحج الذي يودي من اول دين القعدة مثلا فانه يصح الاداء في هذا الوقت مع انه قد يرد من ربه
 انما اوجبه في الحج فان ذلك ثم هذا الشهر أي شهر رمضان او كان معيار للقيام لله في
 من علم مع عجزه مشروعا للنهي الوارد في الحديث اذا سمع سبعان من اصحابهم الا ان رمضان
 وحده لا يردوا وادان السبعين به واما لا يقتضي ان لا يصح تركها في رمضان صوم غيره او ان
 يحين للقيام فيه مع انه ان صام احد عشر نذرته في تلك الايام ليس مع ذلك
 ان يسمي الحبيب المذكور واذ انعين الشهر للصوم المفروض فلا تطرأ تغاير

مطلق السرفان المطلق مستقر في المقعد الذي يقين بل يصح من مساهمة ما نقل من مطلق
 السرفان وهذا الموضع خلافا للجمهور الا ان المس في بشرطه لا التعيين فلا يخص فردا من وسكان
 في حصصه او فيكون الوقت به سعادته كجانب من التعيين فان قلت ان الدلائل القطعية كالصوم
 والاحكام والاعمال... والنية في العبادة المستمرة لا يحصل من فعل عالم متعلق بغيره كذا
 والمطلق لا يتعلق فيه بفعل اصلا ولا سلبا بل في جميع المراتب على ما في... وجوده المبرور
 بما فلا بد من تحقق السمة المطلقة في... ففردا يفعل الفرد في السرة والارادة الا بالتحقق بفعل خاص
 مخصوص من الغوم لا بفعل الا بان يورث بالصوم السرفان من نقل او السرفان وغير ذلك فلو اطلق
 في الشهر المبارك من جانب الشارع جميع المحل... بالاحصاء الفرض بالاضطرار فلا بد من اعتبار
 فيه ونحو تحقق السمة الخاصة وهو يكفي للصوم الفرض اقول فرق بين عدم اعتبار السمة مع الخصوصيات
 وبين عدم محققها فيها والاستحالة في الثاني دون الاول ففي صورت تعلق السمة في الشهر المبارك
 مع لعمري الصوم الفرض من جانب الشارع لم توجد هذه الخصوصيات في
 الشهر المبارك ولا يلزم وجه... مع عدم الخصوصيات واستحالة وجود السمة المبرورة وكذا لا يلزم فيها
 اذ لو انصاه مطلق الصوم في ذلك الشهر فان السمة عرض... الذي هو المراد ولا يكون المتعلق
 به فعل الشخص وحده في الشخص السمة بل شخصها مانع لتخصر المحل بغيره... المستحقة
 من المتعلق بالانحطاط مطلقا في شخصه او مطلقا فاذا نوى ابراهيم في الشهر المذكور محض
 التمسك بالشريعة... في صفة فيما حقه لغيره الا انهما لا يطلق في جميع هذه الصور فحسب
 في الشهر المذكور... يستلزم لاعتبار ذلك بل يستلزم لاعتبار ما وادرك ولا شك في العبادة

الموجود كالصوم الفرص فيما نحن فيه لا يصح عالم بوجوب الصلاة الخاصة به ولا بد الخ صفة عالم بوجوب صومه الفعل
والمستحق به هذا الاعتبار كامل فانه يحتاج الى تعلق العزم وقا يكون الوقت الذي هو المعيار سببا
ثالثا للبعين كقولنا نعتا على ان صوم هذا اليوم فالصوم معيارا وكسره
وقوله في الخاص المذكور فيناوي بمطلق السر وسر النقل فيروا به قال لا بد من التحقيق لا يصح
في حق مظهره في ثبوت التمسك الاسلامي بغيره واجبه بطا فلا ف لخلاف رمضان فانه الحجاب
من البدن كما فلا يغيره العبد والتد الجار عن العبد فله ان يتركه بما هو مسأوله في المنة اقول
اذ بعين العبد يوم من الايام للصوم منتهى فتعاضد في ذلك الصوم كحاجات البدن كما فلا قدرة
للعبد ان يعبر عما لا يعبر رمضان وبطرقه في القاض في المجتهد في فلا يتقصد القضاء الاخر والاص
شبهه ما في المال منها في صفة الاقرار المغاولة وسما في المماثلة من كل وجه بل في بعض الادلة
الحاضرة نسي ان لا يبطل المنة ودرجه اجب آخرها فان الحكم الداخلي تحت الحجاب البدن كما لا قدرة للعبد
ان يغير القسم الثالث ما يكون شبه المعيار والنظر ومسلوه بالجملة

واحد او هذا المشابهة عليه وعلى المعيار فان المعيار لا يصح للبا والحد واجبه واحد لا بد منه مود
المكسب عليه وعلى الطرف ان لا يستدق فعمل الحج وقوله فان اشهره شوال وود القعدة والعمر
الاو ما في الاحرام كما يكون عن اول شهر كك يكون عن اوسطه اربعة ففصل ودية
من الفصل في بعض الاماكن كحان صلوة المغرب مثلا قد يودي في جميع وفي كحا
نت التيمية في اول الوقت والقعدة الاخيرة في آخره ويودي في بعض السيرة فانصوبة في
تحت مكان في برنها قد يود بان في كل الوقت وقد يود بان في جزء او اوسع ما سيرة التيمية

والظرف انظر خطها المحيط للشيء هو فلهذا ما في إطلاق البشارة كما ان المعيار كذا ما خطها في فلهذا
تخرج عن البشارة اذا نواه كما ان للظرف كذا فلهذا ان مناسبتة المخرج للمعيار انما هو كذا
تم اولا انعام او عدمه فاصحاب انعام الى ان يكون المخرج فان الواجب لا يجوز في عدمه الا في واحد وهو ان
الواجب انما هو باطلا
في فلان المزدوي في انعام ان في مثله لا يجد فاصحاب انعام انما في ان
مثل هذا الاحتمال سأل في كل طرفه وسمع ان صلواته على من لا يكون ان يكون وفيه ما ليس
ساعة ما في معبره مثلاً من وفرة ذلك التميز الى بلوغه في كل شيء مما له سوى في الزوال دون
المجموع وبطلان هذا الرأي عند تحرير الساعات اربعة بل في وقتها كسباني وكلك الحج ووقت العزم في
موسم اي بفضل غيره وفيه الذي يصح فيه الاول والثاني في بلوغه وبين سائر انما في ان الوقت انما
على بلوغه مع قسمه القسامين فبعض منه ما يصح فيه اوازده وبقض منه لا يصح فيه الا انما كسباني في
مثلاً وسائر الظروف يكون الوقت الفاصل ما يصح فيه الاول وهذا الفرق لا يصح في المسألة بين
الحج والمعيار فلهذا في مسأله اذا كان الواجب انما في الحكم الفعل في حال النظر لعمري ان يكون الوقت
انما في الواجب موسم كوقت الظهر لعمري مثلاً ما في اي القدر الذي يورى فيه الواجب في اي ظرف
ساعات في ذلك انما في الاول والوسط دون المجموع على مجازاة ما في الواقي السبب ان السبب في القدر الذي
بمزدوي في الواجب من الاول وهذا رأي فاحذف ان صلح اليه في كل جزء من المجموع هو
انما في هذا المعنى كون المجموع وقتاً طويلاً لا يستلزم كون كل جزء من معين وقتاً له

عن الآخره وتعين الباقي منها فانها انما في الواجب موسم عاجج
منه في حال التقاضي في وجه العاقل في اكثر الاشياء فلهذا ان الواجب في الموسم في كل جزء

منه ما للفعل والعزم بلا علة اى الواجب الاصل في كل جزاء فاعماله خبر فان لم يفعل فالسبل عند
ان يعزم على الفعل وبما ليس من قبل الواجب المحركه . الكفار مختلفين الواجب فيما يتبعها
وكل واحد عن المنعجات اصل في الواجب وفروجه بالاصل في ما هو الاصل في الفعل والعدم
صاف كالعدم بالسبب في الواجب والمحرك هذا المعنى تميزه الى ان يعزم لانه لا بد ان كان اصلا في
الطلب او رواته في السبب في الواجب بان لا يفرق بين الصورة اى الاقرار منعه وطلبه
منه هو الفعل واحد وذلك ما عزم في الشرح فلا يجوز فيه انه سلم عدم الوجود في سلم انه يعزم الى
الاستحالة مع ان المطلوب في الامر مطبقه . زعم يفرق بين الواجب والعدم اجاب بطلبه بانهم لا يفرق
بين تجديده العزم بان العزم الواحد عن اول الوقت في ان يعزم كاف كحلل ان العزم في الصوم مثلا من
اول الوقت كما هو لا يجب ان يكون في كل وقت ثم اجاب عنه بالعلوه لما سلمنا في قوله بالار
في الفعل العزم كجيب في وقت اجزاء الوقت فان الفعل المحاصل في هذا الوقت غير الفعل في وقت الآخر للقاء
اما اعتبارية كما هو الظاهر في النظر للحال وجعله كجيب الشخص والوجود كما هو التحقيق فان الفعل عرضي
واعرضي يختلف استخاره باختلاف الحال او الزمان وروى عن بعض السلف في قوله تعالى
ان الوقت في حوفي واجب الموضع الماوا في ما لا آخوه فعصا باقول الا بالعبارة عن الفعل في الوقت
المعقود به في زمانه غير مظهر له . ومن من الاول للثبوت بقول اللطفي في الوقت الاول دون التفرع
والا الى معنى آخر والاعلام . نعم ان الامر في الواجب الموسع والى على طلبه للفعل مطلقا
بعض ومان الوقت من جانب الزمان من الاول الى الآخر يقضي التحفيز
انما في القول بالاول في الاول دون الثاني كجيب وهذا . والله اعلم بالصواب

ان في آخره فاعلم انه فعل مسند منصرف كالقوله قبل الوقت لقطب الغرض بعد قوله وقال سراج النجاشي
 ان يروى في صحيح فان وجوب الاداء في غير وقتها لا يوجب الجبر والعلل المذكورة وتكون ان الوقت للفعل
 فبما في جرحه العدم والافعال من الخارجين من الامر لا من المعنى ان لو ترك للفعل فيه انما يكون عاصيا
 يوجب الراجح ان لا يوجب كماله في ان يوجب المكلف على صفة التكليف في الامر فافهم فيه فافهم ان
 الواجب والافهم ان لا يوجب كماله في ان يوجب المكلف على صفة التكليف في الامر فافهم فيه فافهم ان
 الفعل في الوقت في اي جرح من الوقت لا يوجب عاصيا بالاجمال والتعريف بالاول والآخر يقتضي مناف للمعنى
 في المخرج من الفعل والعزم عليه على النقص في الزيادة في العاصي الواجب الزيادة له في غير مسبوقة وفيه ان بعض
 المتكلمين القائلين بان الفعل في اول الوقت لا يوجب عاصيا بل في اول الوقت او في آخره فافهم ان
 على ان الاتي في آخر الوقت لا يوجب عاصيا فان ما ذكره الاول هو ما ترم القضا عليه ثم ترك الاول بالضرورة
 نعم لا يلزم علمه عاصيا بترك الفعل مطلقا او اداءه وقضاؤه واستدل على ان المخرج في غير
 الا ان يحصل كونه مصلية لا يكونه اياها بالامر من ولا مسال انما يكون اداء الواجب فالصلوة هو الواجب
 فيجب على الاستدلال في المخرجين المقدمة القليلة بان ما في الفحص مسأل كونه ايتا بالاحد
 في فاعلم ان وقت مخرج المخرج في اي اساس في قوة اما في ان وجوب الفعل كانه في كل وقت
 او في كيف لم لا امتثال ما ساء كجسه وروده الفاضل الكامل مرزبان

هذا اجابنا قطعيا اقول بنوات الاجماع منسوخ والعجب في القطع على المقدم

طهر هذا الكلام وخفف عن صاحب التحرير المبهر في ان ورواه المصنف بان الاجماع لا فان ان
 في الامور التي يفتقر الى الصلوة في من جرح في نجاتها وجوبها في المنفرد عاصيا باطل او قد

فيه فكله المنفرد فان قلت اننا سلمنا التسليم فنعني انما هو واجب على كل واحد
 فيه ولكن التسليم ان الاجماع على الاول مستلزم للاجماع على الثاني فان الاول هو الاول الثاني
 مجتمعي عصر على حكم والعصر على حكم مانع لعلمهم بذلك انما هو يحصل علمهم بالتسليم
 التسليم على مجتهدين عصر ولا يحصل علم الاخر فاما كون الاتفاق على الاول هو الثاني
 عبارة عن اسان الواجب فليس فاعلم به فوجوب العلم لا وجوب سبيل اليه بله فاعلم به على
 الاول مستلزم للاجماع على الثاني فاعلم به فوجوب العلم لا وجوب سبيل اليه بله فاعلم به على
 فيه وحاصله ان المأثور قد يكون مما لا يابى ان ياتى به من غير كالتصو قبل الوقت كمن صلى على
 اي بعض الله تعالى بان وقتها آخر والمأثور من قبل سقطه للعرض فان الثاني في الاول يحصل
 للعلم للصلوة والواجب بها في بل في الآخر ووجه ما حاصله ان المراد بالامسال المجمع عليه اسان او اسباب
 عن جهة الجزب والاشك ان اوله الفعل فوقت من هذه الجهة لا يمكن الا بالوجوب فيه فوقف
 الاجماع على الامسال بهذا المعنى على الاجماع بالوجوب في جميع الوقت وقد تقدم الخاف فيه وحصل لا يرد ما
 اورد المصنف في الحاشية من خروج المصالح عن عبء التكليف لاجتماع ما بانان الصلوة قطعا لا يرد
 انه الاثرين والاجماع على انه لا يتوقف على الواجب ووجه عدم الورود ظاهر فان المراد بالحق والمصالح
 انما هو ان الامسال لا يوجب من جهة الواجب في كل من جهة الواجب في كل من جهة الواجب
 صلوة فقط ولولم يرد التسليم في المعنى لا يقيم الدليل فان الامسال كونه اوله او مطلبا
 في حاله او المال لا يقع كما عرف ولا شك ان الاجماع على المقدمه المعنى المذكور مذهب على الواجب
 موسعا فافهم فانه فريق ثم اجاب المصنف عن التسليم انما هو المذكور في العبارة على كل من الاول

اجل لها عصى امان برء كل الوقت فينا في منبر وان ارادوا قبل الامم والابن لم يزل بها
 وذكر كسرة المعنى بان كسر ما ليوجد في اول الوقت الفعل ارادوا بان لا يجازع عليه
 المستور الابن عليه فالاولى لا يقتضاه على المعنى وتقبل انما في المبدأ بقوله فينا فينا
 يا احلته واصل الحرز الصلوة بان اراد الرك فبعض قلنا نعم احكام الله واجب عليه
 له في هذا المقام الثاني ان لو شئ الحرز بالمعنى اراد هو كذا في المعنى فقلنا لم يدخل فلا يجوز
 للوقت فيه وذكر في البول لا يطال حدس الشا فغيره والقاضي انه لو كان الحرز بدلا من
 به المبدأ من فان البديل والمبدأ منه لا يحل ان يباين في المبدأ في المبدأ في المبدأ
 سائر الابدان كما تبين بالمتابعة فانه اذا جازع للوجوب على التيمم سقط به الوضوء مع ان الحرز
 لا يسقط به الصلوة كحيث نفى عنه الذي من وجوبه من المداوم القاية اذ كان بدلا يسقط به المبدأ من جازع
 المذكور من الظاهر سقوط وجوب المبدأ من وجوب ادائه ولو لم يزل به لا يخلو وقد استعملوا في
 والقاضي فهم يقولون بان ما قبل اخر على المكافاة اداء الصلوة فان لم يدا ففعل ان يعزم على
 او اهما والديز وهو الى ان دفعه اخره فان اداه قبله فيقل سقط به الغرض فالواقى وجه التمسك
 لو كان واجبا ولا اى فيما قبل الاخر على سائر مكان الموقف الى الموقف فلا بد ان لا يصف
 وجه الاول فافاركة في ذلك الوقت لم يوهن فحاشا وفي جواب ان الملازمة ممنوعة على كل من
 من موقف على جهده مصدح ومع ما ذكر من الاستحالة ففي الاول دون الثاني كما ظهر
 بوجه ما عارضه من مسأله التمسك الجزء الاول انهم اختلفوا في الوقت الموسع في البيرة وقالت
 في السبب الجزء الاول عينا وهذا ظاهر على التفسير ترك الزمان من الامانات المتشعبة كما هو من

انما على علم القابل فلا يكون جزءا من العلم على سبيل النسب واما قالوا بغيره البسطة ترجح باب في فلاح
 من غير ما ثبت في تحرير قولنا ان الجزء الاول تعمره والواجب عليه فكيف يكون
 ان في مرتبة السببية لا يكتفى بالسبب ولا يثبت قوته كما اقم الصلوة لدور في السببية على ما
 يقتضيه بين السبب والعلل فلهذا في الاول عينا فان الدوكن هو الاول قال الامام الطوسي في التفسير
 الكبير فلا عن الاول في اللام في الآية لدرجته فلهذا ان سلم ان اللام لدرجته لكنها يجوز ان يكون منقطعة
 من العمل في التلخيص ومنه الى الثالث وهكذا كما ذكرنا في عامة الحنفية بل السبب هو الاول موسعا
 الى ما ذكرنا في يكون السبب الحزب الاول فان اوجها فيها والا فليطلب في الجزء الثاني وهكذا يستقر على الاخير
 وبالميرج الى السبب اضر الاخر او لم يصبحت المتوقعة في احد منها فاسبب عبارة عن المفعول في تقدير
 الزمان المعروف له وسببها بالاسم قال الزمخشري رحمه الله تعالى في قوله تعالى من المصنف ليس في
 المكلف من اول دخول الوقت فلو تعاقبت الاسباب عليه بغير تحصيل العمل كما نلاحظ على
 من لا ادنى لغيره في صورة تعاقب الاسباب على مسبب واحد فلهذا اذا طبقت من حيث هي وجود
 بوجود مطلق ان يكون السبب احدا جزاء ان فرونها او بالعبارة التي هي كنهها في ترتيب السبب
 على السبب للمحل الشئ في السبب ان يكون كافي للمحل ان ياتي من كافي الاعداء فان الوجوب لم يحصل
 الطبيعة السببية كسبب جزاء وقت سببها لواء الشئ في وجوده في الطبيعة الكلية لوجودها في الطبيعة
 لوجود الشئ في وجود الطبيعة غيرهم اضعف من وجوده وسببها في حقيقة سببها في
 في السبب هو ان موسعا الى ما بين فيه اللوازم من حصاص التكليف في اخر الوقت في كنهها في المكلف واداه
 لم يحصل له سبب فلا يتحقق الوجوب في حصة عنده كالحال في السبب وبعد انقضاء الوقت فلو لم يمتد

الجواب في جواب عن سائر اقسام القضا الوقت السبب الاخر فقط وتبقى الدوام ان السبب عبارة عن
 عن المنفعة الى الشيء او المعروف له وفي العلوة مثلا يكون الوقت كذلك ولا يظهر منه ان
 يستخرج جعل قاتلها من الاول الى الاخر فيشرط الى الوصف المذكور في جزم من الوقت او كل وقت
 احتمالات اما ان الاول فقط او الاخر فقط او الوسط الذي يسببها ما مجبنا او به معين لواقع الاخر
 الاول الى الاخر يقول لا يكون الكل سببا للوجود بل لا يلزم تحقق الوجود بعد القضاء الكل
 او في الاخر الاول بل بالضرورة والثاني يستلزم ان لا يتصل فيه ثمار حقيقة ولما لا يكون
 فقط بغيره كما لا يخفى ولكن القول بان السبب ثلث وجوب الوسط مجبنا او به سببا يستلزم ان السبب
 قبله في احتمالات والحق في اقسامها الاول ان يكون السبب الاول فقط والثاني واحد الاخر الاول
 باطل اولها وانما قول ما حكم العقل بسببه الوقت من جهة الوقت الشارع والتوقيت من
 الاول اني لا افرق في السبب انما يكون في الكل بل الذي مرفعين في اقسامه فان التحقيق انما
 او الاخر تخصيصه بل انما هو في الاول مرجح للمحقق في ذلك كما سيجيء في الحقيقة فان
 صورة متباعدة السبب الحق في السبب حيد الاسباب مع ان الاول مرجح بالحق في ذلك فانما
 السبب في حق ما يتحقق الحكم واقفاء السبب في حق الموقوف على المتعددة بحسب الصورة للمادة
 في الحقيقة الدعا بالمتعارفة في جميعها الواحد والثنائي للشفق مثلا وسره التي في هذه الصورة
 في احد علم كاحد الجوانب وحكمنا بسببه واحد معين يلزم المرجح المرجح فان حكم العا
 مع ذلك واحد على السواء الثاني في وجود انما لا يمكن الحكم بالضرورة في هذه الدعا
 في حكم كمت في صورة توفيق الشان الاول وقت العلوة من الاول في الالة حكم العقل

من ينظر في خبر الحكم في التفرقة بين وقتي الاجزاء الملهمة بعد الحكم بتعيين الاول والثاني وقتا
 لغيره فانه لا ياتى على وجهه من جهة العمل بقول من جانب المصلحة ما ثانيا فكلما قال المصلحة الاجماع
 في وجوب العمل على ما هو عليه في وسط الوقت فهو كالسبب الاول حينئذ يتحقق الوجوب في هذه
 الحالة من انما هو ممكن لهم ان يقولوا ما يرونه الاول اول اوقات التكليف الى اول هذه الزمة مع
 انهم لا يرون ذلك ولا يرون الشافعية يقولون بسبب الاول في الواقع من الاجزاء التي دون النظر
 في المكلف فانه قد يدل الدليل على انفسه بل ملازمه يكون ان يكون من الاول اسم من ان يكون حسب
 الواقع او حسب المكلف المذكور وهذا ايضا في مذهب عامة الخنفية فالمتفق وجه الاستدلال على ما ذكرنا
 ثم المصنف على مذهب الخنفية من ان السبب سقل من الجزء الاول ان فتم بعد الخروج بتعيين الكمالين
 في اخر يوم في الاخر من الوقت لان السبب ينفذ في الناقض والمسبب المعكف فالسبب والمسببان
 فلامساحة فيه ولا يجوز فتدوة العمر الماضية في الناقض بعد المضي هو الجدة ناقص من وجوب مساحته على
 الناقص والابواب بالناقض من كل وجه وان عرض لمزوم صحه عمره امس اذ ادى في اليوم بان
 يقع يومه في الكامل ويجعله في الناقض بالشرح المصنف من وسط الوقت ثم في آخر
 من الاجزاء واجب بان الكل كاسل باعتبار عليه الاجزاء اما قسا وقت العمر بانها اقسام
 متساوية مثلا والشمس في اخر من ناقض قد سببه فالكل بالنظر من مدة اما كماله فمحصان من
 من ينظر الى كمال الايمان تسعة فكل من ينظر الى
 في كماله اما الصلوة

الفاعل في الوقت مثلا في اربعة ايمان الكل في ايمانه كماله وبين واحدة فانه فليكن
 الكل الذي هو ايمان كماله واحدة ناقص فلم يتحقق له اقله اقول يمكن ان يقع عمره في

التيمم في اول الوقت والقعد المأخوذة اي لا كالا لسحاب لا وقت مع انه لا يوجب سجدة الا اذا كان
 عدم محبة كوزان يكون لا حاله الغرض اي اول عصر اليوم فان الوقت اذا حفر في خلافه
 الاول ان كان ثم انما انقص في الناقص ما وصل لك العاوي على وجه بقوت فرضا تقربا نقص
 لزوم الجهر على السواء قلنا ليس على السواء بل التقويت من العوارض الخارجية المانع والوجه في
 في وجوه الصلوة وكان مفهوم لها في الطريق بين الآتي ان صلوة تحترق الامس مثلا اذا كانت سر
 واليوم تام في وقت الظهر ثم استيقظ ولم يتبين من وقت الظهر الا قدر ما سح لا اذ ارض الظهر ولم يود
 الظهر بل قصي عصر الامس يعني وبالمجد فرضا قضاء العصر في وقت آخر كجلب تسليم ايقاظه ترك واجب
 آخر كابتعاد برى سفاك مثلا وغير ذلك يلزم ان لا يصح العصا مع انه صحيح ثم اورد المصنف على ذلك
 المذهب عبثا عن اسم في الجواز انما نقص فلم يمس فيه فانه لا يصح فاقص غيره مع تعدد
 يزعم حتى المس المذكور الى كل الوقت فانه لم لا يصح في نقص غيره يدرك كله فاحتمل من عدم صحة ذلك
 القضاء فانه لا راد من المتقدمين مع عدم الصواب ان يجوز ما وهذا القدر يكفي في الجواز ولا يقوم
 المرسل لا بد على المدعي ان يثبت ان المبرور به الجواز عن السلف الحديث اذا نام عن صلوة او سبها
 فليقضها اذ لا يدل عليه فيلزم مما قال المصنف رحمه الله تعالى في الجواب والحق ان لا تنقص في القدر
 في زنة النقص يعرض للوقت برض عن جهة كونه طرف العباد الكفاية في النقص كقولهم
 هذا السهر فكل ان في السهر بوجه الشر القليل يلزم الكثير لك في عالم الشرع
 التام هو الذي هو في ذاته شر للكل الذي هو جوهرا مثلا فيما سبق عن تجزئة الكثرة بغير سبب
 بمرور سفاك ولا محذور ذلك النقص في القضاء فان وقته موسع فلا ضرورة في القضاء الى الناقص

مع الغيرة على المال فان لم يفعل الجواب بان جمهورنا لا يوجبون بعض الصدقة فهو ان الوجوب
 لا يعمد الى ان لا يمكن ان يتحقق الوجوب لم يتحقق وجوبه الا بالمال فان
 "هذه است البرية فلو العبادات المتأخره ولم يكره المصنف على الدعوى الاول برهان فخره على غيرها
 "ما يرد من ان سري وقد سئل عليها بان الا في الفعل السلوة في وقت مماثل ما يقال وانما لو كان
 به وجوب الاول في غير وقت في اول الفعل مثالان مثالان من الوجوب اما مثالان من وجوب
 هو الاول في وقت تلهي عنها بناء على ان الغيرة كمالها في الامثالين ويقول العبد الضعيف رضى الله
 تعالى عنه انما يتقوى بالعبادات المتأخره فان للوحي للركوة مثلا العامثل ما يساوي واحد ما دأبها
 بالغيرة وفي صورة للتغايير بينا كما هو منكم بدم مثالين واولهما ان هذه الغيرة فروعها الى الاول
 ضرورة العقل ادعاء محض بالنظر الى التحقيق فلا بد من استنباطه بان وجوب الاول انما هو كالحق
 الوجوب ان وجوب الاول في الحال كما سبها في المحقق ولا سيما في انعام والخاص فدان سفي
 انهم من سري في كل العقل كمال الامثال محقق في التحقيق ومتغايير في العقل والبر وجوب استباق
 وجوبه فان يتحقق بهما وجوبين وجوب اتفاق نفس العبد اتفاق الممنوع من امره في وجوبين
 يتحقق في رتبة الممنوع فافهم واورده المصنف على الدعوى الاخرى على الانفصال في المثالان بان المولى
 المالك للعباد لا يثم سائر الركوة ولو حجب سقط ويقول العبد الضعيف في السرعة ان يرد التقضي باله
 فانه للوحي في اول الوقت سر او منته عن الوجوب ولا بد من استنباطه الاول فدان
 سفي انهم من سري فان سري وجوب عنهم الجزء الاول من الوقت عندنا وهو عبادتنا بعد المقصود
 المولى فيخلق الوجوب واما الثاني فدان وقت الدعوة مرسى اتفاقا فلو كان بانم بالتأخير العبد في

مقيداً كما لا يخفى على من أولاد الدنيا ورثة ولا يراد عليه النقض وهو من قبيل الوقت كما هو ظاهر
 الفصل الرابع من وجوب الاداء عبارة عن تحقق الوجوب بالزمان من وجوب الاداء لا من وجوب
 ان الوضوء في وقت ثم بحسب غلبة النقض في الله تعالى ولا في العلم لان المولى يملك المولى يستأجر
 انما سميت اسبغت تعجيل الاداء لا بانها بالانذار وليس في الوضوء بل الوقت المستوجب فيه تحقق العلم
 بعد دخول الوقت والى هذا اشارة في المحاشير ان الكلام بعد تحقق السبب ثم قال فيها انه
 كما لا يمنع من وجوب العقل بعد تحقق مسنده فليست الزكوة بالضرورة بعد تلك النجاسة بل بالضرورة
 الوقت وجزءه ففرق ان السبب عبارة عن مقتضى الشيء المعروف ثم يرد ان الاقتضاء متعين
 ليس سببها فاصل السبب بل الشاؤفة على ما لا يخفى من الاخره ان المالك النجاسة بغير سبب وجوب
 في تحقق المشتبه اي الوجوب والحق وجوب الاداء لا من وجوب الاداء بل من وجوب الاداء بالزمان
 متحقق ثم يراد عليه النقض ما قبل وقت الصلاة كما ذكرتم في وجوب المستدل ان ما زاد الوضوء من الزكوة وما زاد
 اما ان يكون موطوء ان الزكاة المالك للمصاحب بعد حوالان الحول لا بانها بتأخير الزكوة بل بتأخيرها
 فزعمهم منع على المتقدم الا على وان اذ لم يبق قبل حوالان الحول فزعمهم ان السبب من الحكم المانع
 كالتعلق مثلاً بالسيارة فيقتضي في الزكاة فانت طالق او اقال لا يصح من الطلاق
 ان قالوا فلو لم يبق بالعدالة سبب الفعل فلا يقع لعدم المحس والمخلف بعد العقد السبب بالفعل بل بعد
 الشرط ما يقع بتحقيق المحس فيه وانما هو بالجملة ان الشاؤفة يكونون كتحقق السبب في كل
 ظاهر ان الحكم المانع منها لا يمنع من النجاسة بل من حوالان الحول فتأمل في هذا وهو متفق
 ففارق ان انفصال بين الوجوب وجوب الاداء مطلقاً سواء كان مبالاً او بدنياً وسواء علمه

[illegible]

القول: لتحقيق وجوب اللوازم والاسناد على اللزوم وجوب القضاء على ما يملك من
وجوب الاتفاق على الحكم وجوب اللوازم فان التاميم غير قابل للخطاب وجوب اللوازم انما يتحقق

م. فضل الجواب عن وجوبه الاول فقال الله في الحاشية بما عدا ان البيان الاول يدل على

ان القضاة يخرجون على وجوب الامور الثلاثة اعلى المستطاع بل على ان منفع على الوجوب بما مراع فيه
المراد من دفع فان القضاة يخرجون على الوجوب لسبب ان الامور المنفعة والاربع فمن صاحبها اخرجها
القضاة فان الوجوب فان تحقق ما هو في سببها كذا بطل بالحيفي اخره وعل طهرت اخره الخ

عند نظر الوجوب والامكان في نفس وجوب اللادواعاد احص من ذلك ان كل عالم به دليل قطعي على اللادواعاد
وجوب عليه القضا او التام في كل الفرض لمحقق عند الوجوب بالبرهان المذكور فانه لم يترقق ١٠٠ الفرض
فقط بل هو صحيح وانما لم يتحقق عليه القضا انه يترتب في الحقيقة على الوجوب ليس بالبرهان المذكور فاما

فجاءه فقال العبد المذنب في حق الله تعالى ان المراتب عليه السلام، بسبب انه اخذ في دفع
الشر عن الناس لا تترك احدكم كيف ولما كان كذلك كان نفسه الوجوه بدون الشرط المذكور مع سبب كونها تبا
على غير ان الشرط المذكور لا يثبت الا عند ان العمل ان الشكر لله للفضل العاود اراك آخر الوقت

[illegible]

الاداء يرتب على النفس الوجوب يرتب النفس على الاداء المستلزم من الاداء وجوب الاداء
 الاداء عبارة عن اقتضاء الفعل على ما فيه العمل وهو متحقق في ظاهر الوقت على التام
 التزم شرطه الا انه على الكفر فانه حرام على المكروه بالفعل مع انه لا يثبت مناشرة طارئة كالكراهة
 انما المطلوب منه في آخر الوقت بالفعل لكن بسبب الشك في التام لعدم العمل على
 عن ثلثة الوجوب والواجب فكيف يكون على التام وجوب الاداء فانه لا ينقض وجوب
 ثابت عليه ان تكليف للبدان يرتفع عنه وثماني بالجل ما ان الاداء تقدير ليس بمحقق بالفعل
 فكما ان الوجوب عبارة عن عدمهم عن اشتغال الذمة ولا يكون تكليف فاستد عاير انهما في الحال كوجوب
 الاداء فانه يحصل من الوجوب طين ما لم يترك بعد زوال المانع فتصور وجوب وجوب الاداء
 المصحح في رتبة التمام وما ذكره الاستدلال المذكور في بيان نفي وجوب الاداء على التام في غير تمام
 الخطاب فذكر في محله ان الاداء لا يلزم الا في الزمان كما يمكن من طابعه لم يستطع وجوب الاداء وهو اسكان من
 جهتين الاول النفس لا يوجب فانه ثابت عليه البيان المذكور عن قوله ان في نفسه وجوبه في الزمان
 بان الوجوب لا يفسد بمرور الوقت وجوب الاداء باذنه لا بغيره واما الخطاب في الوجوب
 وجوب الاداء لمطابق تحقيقه في سيرة الاول كونه في الزمان لا في غيره والتمام وحسب ظاهر صواب
 في سيرة الثاني في صورة التام في وجوب الاداء لو كان مما يلزم بالفعل الان بل مما يلزم بعد
 التام في الخطاب للمعذور وحاصله ان المعذور لم يكن مما يلزم له كان مما يلزم بالخطاب المسمى وليس كذلك
 بل هو مما يلزم بالخطاب المسمى في غير القابل الاول في الخطاب بالفعل الا عن الاول اعني المسمى
 وبان ان من التام فكما ان النسب يكون بعد وجوب المعلقة في صورة التعليق ان

بأنه تعالى قد يكون لا يصلح أن كانت أطلق في موضع ذلك الخطاب فصار من الخطاب
بدرجته الثاني كالنوم مثلاً في حق الملك التام في كونه في محل المدحوم فغير خطاب

في التام فدرجته التام وفي حق المدحوم مجرد رفع النعموم وقد ظهر ما في كونه المكلف المستحق
في تتبع الكلام في ذلك تفصيلاً وبما ذكرنا يظهره ما قاله المصنف في جواب ذلك القائل بأن الكلام

الخطاب المحرر أو الخطاب بالجدوم الثاني بعد تعدي قانوه فرق في الخطاب التعليل بين الصبي والبالغ بخلاف
الشيخ ووجه انفصال ظاهر فإن الشارع طلب من المكلف إدخال الفعل كالصلوة مثلاً في علم الوجوب فالفعل

في آخر الوقت بالرب الكلي لا يصلح في المثال - شرط والثاني بالنقل أو وجوده ببعض مانع كالنوم في التام
الذي إذا زال ولم يفعل إلا أنه وقيل أن الوجوب لازم له فله الحسب كماله هو مذنب فلا يخفى -

في ذلك من الوجوب فيه استحالة الاستعمال الذي يبرهن الطلب قبل السعة وقيل بل هو الوجوب والظاهر أن
لا يكون الاداء حسراً وإيجاباً فانه لما يكون بالطلب وهو بالشرع فقد انفصل الوجوب عن وجوب الاداء

سواء يرمي به أصل الوجوب بدون الشرع ولم يقل به أحدنا وإن قال به للعلم كما ذكره في التام
الصلح خامس والاداء بقوله ما هو منها بما سترنا في ذلك - البعث تعالى نفوساً لما ذكره في التام العلم أنهم هم

لأن الطلب أصل الوجوب بل هو محذور اعتباراً عن التشريع بأن في ذمة المتكلف جزء الفعل وحامل
الوجوب غير محذور عن استعمال الذمة بالفعل بالطلب وإنما كان يؤول إلى أن الطلب على الاداء

الجدول بين رضي الشرع أن الوجوب أن يترافقاً بالفعل حتى كما قاله المصنف هو الذي يترافق بالطلب
مفهوم الوجوب في الحقيقة في الأسرار والاعتبارات المحذرة والطلب كما في مفهوم الوجوب كذلك في

في حقيقة وهو كذا في غير الوجوب بالاستعمال الذمة فذلك غير بالضرورة إن قال السعالي الذمة هو الطلب

عن الصادق عليه السلام في قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذكروا ما كنتم تعلمون
يا أيها الذين آمنوا اذكروا ما كنتم تعلمون يا أيها الذين آمنوا اذكروا ما كنتم تعلمون

لا يعرف مالك فوجه السقوط طارفاً في الطلب ما هو في مفهوم الوجوب. فلو ذكرنا سواها كان

لَوْ أَجِدُ كَافِيَ الدِّينِ لَوَجِلْتُ كَمَا تَنَاقَلُ السُّبُوبُ الْمَطَارُ يَتَحَقَّقُ مَعْنَى التَّجِيلِ لِذَلِكَ بِطَالِبِ الْفِعْلِ إِلَى أَوَّلِهِ

بعد ذلك فصار مطلوباً في ثابتة الحال أن السبب يكون مفصلاً إلى الوجوب الذي هو عين الطلب وكذا

اصحاب الموهبة في ذل ان الامساك انما يكون بالعلم بالطلب فلو اجبت ما لم يعلم انه مطلوب بل سار في غيره

مشار به اخطاء المجيب ان لما مثال مع على العلم نبوت الوجوب التزمى وعبارة عن ان

فلا يقيض السقوط سابق الطلب فلا يكون ما خوف في الوجوب ووجه الصواب الخطأ، يظهر ما في ما مل فيما ذكرنا

والاحاطة الى التفرع بعد ما ذكرنا ان الطلب في الوحدان يقال مرادهم عن الفيد الطلب الطلب متخزني

فمنهم من يرجع إلى السراج اللفظي قال المصنف وجعلنا من الناطقين بكتاب وضعه المصنف في التكملة

فانظر طالبان متفانين في ايمانهم بكون الله معهما معارف النجيب التي يكون الثابت ما جسد ما انوار الثابت

باللغو فينبعث الفعل حفاً فلو كان الرفع عن خطاب الواقع وهو الوجوب الطلب بالعام في مخالف عن خطاب

التي هي وجوب الاداء فعلم ان الوجوب امر لا يطلب فيه وجوب الاداء امر فيه الطلب لا فان كان الطلب

في الاول دون الثاني ارم قلت الوضع فان وضع الحكم التكليف الناهي عن تفرغ الذمعه وهو جائز ثم اطلب الحكم

السعي لا يكون فيه الا بيان الاقضاء او التعريف فلو العكس للاحكام الوضع ويقول العبد الضعيف

منه تعالى عن ابن الحكم الوضع فيه الاقتضاه التعريف فلو العكس ظاهر العكس الوضع والقول

[Faint handwritten notes at the bottom of the page]

المعالي

العبادة الصلوة رضى الله تعالى عنهما ان الحكم الوضعي في العبادة اقتضاها حتى ثبتت منه الوجوب كذا في الجملة ان
الوجه من نفس الطلب على جلا او اخصا فقد يكون في الحكم التكليفي الاول فقط مثل اقم الصلوة
في الوقت في الوضع يكون الثاني فقط مثل اقم الصلوة في وقتها معناه ان الصلوة مطلوبة بعد ذلك
من حوزة سابقا ان الوجوه بعبارته عن الطلب المقتضي مطلقا سواء كان ماما كالم لا يضيء او التكليف
موجب الاداء فوخاص من فاهم فاهم وبقى في مسئلة الاداء في وقتها قد عرفت سابقا ان الوجوب
على فسيح موقوف واطلق والثاني لا يتصور النفس الى الاداء والقبض فان الثاني لا يتصور فيه وانما يتصور
في الاول وانما لا يلزم الواجب الموقوف الى بالمرق عليه هذا المفهوم هو الفعل ففهمه الى اداء وقضاء
والاول ففهمه باداء فعل الواجب في وقته القدر سرعاً سواء كان تقديره بالمرق كالجواب في كل جزء معينة
هو المصير في معنى الاداء وقبل المبدأ الفعل الواجب في وقته المقدر سرعاً كما تحركه عنه الحنفية فانه لا يوقف في الوقت
وما في الصلاة في غير الوقت ففهمه الاداء كما ذكره السارعي في فقهه واحق الصلاة لسبب ما اذا
من جبهه الاداء وبعضها قضاء كذا نادى عليه المعجزات وانما سموها بالاداء لشيء فيه اختلفوا في الاداء
وهي الفعل في الوقت ماما لمحل الواجب اتمثال الواجب فصل في الاداء واتسام بعمل بلية الاداء والاداء
والقبض او الاداء فعل الواجب في وقته بلا محل سابق والاعادة الفعل كذا مسبوقاً بالمحل العارض
للاداء ويقول العبد الضعيف رضى الله تعالى عنه ان هذا بابا لمحمد راجع الى مسح القسم فان الاعادة
كما يكون في الاداء يكون في القضاء والعاد فان لفوت الصلوة الظاهر ان ترك الفاتحة في القضاء كذا
القضاء ايضاً فمرجع التقسيم ان الفعل اما ان تقع في وقته المقدر سرعاً وتقع بعده استمر كالمعاقبة
وكل منهما اما ان لا يكون مسبوقاً بمحل الواجب اتمثال الواجب ولكنهم قد رافقوا في البيان فقالوا

فلهذا سوي وصاياه من الفعل به اقسام لان العبادة ان وقتها وقتها المعتبر شرعا والتمسك
 بها فادام والتمسك به كل واحد في الوقت فاعادة وان وقعت بعده وقتا حتى يستمر
 ولما اولم عن حكمة التسمية فقال عن الاداء والاعادة وهو الفعل فيه ما سلكه في قولنا العبد لله
 رضى الله تعالى عنه لا يوجب جعل الاعادة عن الاداء فقط بل في الاداء بقضاء سواها من فاسد
 المان يقال السراج في حكمة تسميته سراج الاداء والقضاء بها وقوع في العبادة الى صفة هي ويكون في
 فقط واما اعاده القضاء فممن يتفكرون على انه قضاء ثم اختلفوا في ان الاعادة المذكورة بل هي اكرام لافعل
 بعضهم انها ليست بواجبة فان العبرة قد سقطت وامر من عن الفرض في الذمة اصلا وقما بعضهم واجب
 هو الامر وحري عليه قوله صيا العبد لله وسلم للاعتراف به فانك لم عمل فلان الامر بالاعادة لم يتحقق
 الا لتترك خبر بل كان الذي ليس عن الاكان والشرط بل من الواجبات وسما في الالزام لوجوب
 فالاعادة لاخلال الواجب واجبة او لا وان العبرة قد سقطت ولم يبق الفرض في الذمة فواجبة اليها العبرة
 سقطت بانظار الى الفرض لا بالنظر الى الواجب الذي اخلو عدم نقلا للفرض مسلم ونحن نرى ما ذكره
 الذي اخلو ولا يمكن ذلك بالاعادة وان لقسم الثاني اعني القضاء، فيفسره الله ليفعل الواجب بعد الوقت
 استمررا كالمافات عدا او سهوا يمكن عن فعله في وقت كالمسافر القادر على الصوم في رمضان فليس
 مانع او المبرور فيه وصاه في شوال مثلا ولم يمكن من فعله في وقتة مانع شرعا كحيص فانه مانع عن
 الصوم في رمضان شرعا اذا اختلف فيه فيقضي في سوال مثلا ولم يمكن عن فعله في وقتة مانع عقلا كالايوم
 فان النائم في وقت المغرب مثلا هو انه من صلوة عقلا ويقضي المكمل انما يسقط وعمله ردا لشكال
 في صلاه سحران العبد لله تعالى في وقتها فان وقتها مع حجاب المصروف في الصلاة والاهم في الصلاة

[illegible]

والمسئل الثاني المتيقن بسبب ظن في صورة عدم ظن الموت بسبب الظاهر الواقعي فللعصيان المتحقق
 تركه في الأخير كجبر الواقع ثم قال في الثاني شبهة على هذا قول عن آل بالغضبان في
 الرداءة ومات في جادة بدليل تحقق الوجوب لا يردده على ما قبل بان الواجب ما لم يتركه في وقت
 باختياره وهم متأثرون في البعض بالاختيار وفي البعض بالموت وبان الموت لا يصلح كسباً للعصيان
 فلا يوجب على التوبة كما يحا تفكير بعد اتفاقا والوجه الثاني ان جابر البعض كل انما هو ظن الموت
 لا يقترن على ان ارتقاء الوجوب فيه يكون الوجود والمانع كالسفر والمرض والجبر في ذلك انتهى كلامه وهذا الكلام
 مع فله جبر وانه لا بد من تحريره ليضم حلالا ما يمان المتأخر قول عن قال بالعصيان في متأخر من ظن السلافة
 انه من تركه بقية نهوانه لما قال المصان الموت يجعل السوء فلا يتم القول المذكور فان موت العباد
 انما قسم عن الموت وظل قسم عن الموت بعض جعل الوقت كماله يوم التوبة ايراد الاول القائل بان
 الواجب عدم ان كان حاصل الردان العاصي لما هو بآثار الفعل في جميع الوقت بالاختيار وفي وقت
 الموت الاختيار في تركه فلا يعنى وهو غير متوجه بما فوره للمصان بقاء الموت كجبر البعض
 كما في البعض الذي بان الموت كل وقت به بآثاره بالاختيار في جميع ان بعض وقت ولا عدم توجبه
 في الوقت في فان حاصل الردان الموت للاختيار للعبد فيه فلا يصلح كسباً للعصيان لكن نقول
 ان الرداءة في تقييد الموت فان ترك حاله غير توجب الطلب موجب للعصيان والامور الغير بالاختيار
 قد يكون ما عدا الامور بالاختيار سبباً للاختيار والاختيار لوجب العصيان وخاصة الوجه ان
 الوقت انما هو لظن الموت لا نفسه فان مناط النقص لو كان على الموت الواقعي لا وى انى
 انما هو بالاختيار في سبب التوبة وما قلناه من ان
 انما هو بالاختيار في سبب التوبة وما قلناه من ان

[illegible]

[illegible]

[illegible]

في خبر ينظر كما ان تامل بالغ بالتركيب في نفسه هو العلم كجنايق الصلوات في خبر الموضع ما عرفت
 مسدداً لا يختلف في وجوب القضاء اذ لا يختلف بعبارة من القوم في ان الموجب له ان يكون
 القضاء او وجوب غيره والثاني من باب الكثرة والاول من باب علة كونه من جهة اخرى في غيره وليس
 امر به في ان الحال الاول في باب القضاء لا يوجب ولا في ان الامور جارية من باب القضاء
 فانه عن قبل ان المعنى هو وجوب العمل هو موجب للقضاء الى ان يسهل في وجوبه
 قالوا ان الحارس عاين عمله من ان المعنى الموجب له العمل من قبله عند فوره والشك في ان تزدنه
 فانما هو معتمدى ثم اختلفوا في ان الاختلاف المذكور هل هو في الفعل المسمى معقول فقط كما عرفت في باب الكثرة
 في سراج او العلم ان يكون معقولاً فقط كالصوم عموم او غير معقول كالعمد وهو هذا هو الظاهر فان
 اوله اخذ في غير تمامها يستعمل الثبوت في الدليل لا كثر من ان عدم القضاء يوم الخميس لم يجمع يومه
 وحاصل ان صوم يوم الخميس يوجب به الاحكام ولا يفتق لعموم يوم الجمعة فاقضاء الاول يستلزم اقتضاء
 الثاني بل الفرق بين القيومين كالفرق بين شخصين عن جهة الالبس مثلاً لا يرد به وتطلبه يومه
 حسب الثاني وبما بدت لاقتضاء من الصومين نظر الى المعنى الذي قد يصح وسواء في مقتضاء الاول والثاني
 بانظر الى المعنى وكذا بانظر الى اللفظ وادراك حاله وادراكه فان اقتضاء المقتضى في سبب قبوله
 معناه في يوم الجمعة فيكون ان كان كذا عن الصومين عن الاول الاساطم وحسن الامر
 ما عرفت في المصاحح كذا في الدليل على ان المصاحف لا كلام لغاها هو معبر ولعل مقصودهم ان
 مقتضى الجائز في مقتضى مطاوعه عند فوره فالحال الاول في الثاني اي نعمته ثم مقتضى القضاء
 ان يكون من المصاحف لا في المصاحف انما لا يرد قياسا لكن اصل الوجوب عند الحق هو النظر المذكور

وهو عدم الورود ظاهر في هذا المثال ويقتضي بغير التخصيص في الشرع كما علم من منسب عليه السلام
فربما يفتن بكسب العرقين قال استغفار العرقين بالدراسات والدراسات بالدراسات والدراسات بالدراسات
المستحق ان يدرج في الف الف او كلاهما مقدار ما هو في الف الف او كلاهما مقدار ما هو في الف الف
وهو المسمى بمرتبة البلاد "حمل فليق بالاجابة قال اي لا يدرج في الف الف او كلاهما مقدار ما هو في الف الف
فلا يدرج من مرتبة البلاد او اسان الف الف او كلاهما مقدار ما هو في الف الف او كلاهما مقدار ما هو في الف الف
فقطها فيكون المسمى بمرتبة البلاد فليق بالاجابة قال اي لا يدرج في الف الف او كلاهما مقدار ما هو في الف الف
منه ومن يخرج من جرد المكان ودخل في الاستحالة مع بقاء المكلف في صلاة العبدان او افاض
فانما في الصلاة او عين وقتا للفعل كصلوة المظهر مثله يكون موجد معصا باسان الله عليه السلام
المقصود من فاذاعات الوقت بطل الحصة من حيثها المقتضى فليق بالاجابة الاول من دول العصر
القصا على الحاد بمرد او هذا على سبيل الجواز هو كالحال في هذا المقام قلت عر انفع من ان لم
يبلغ من الجاهل بغيره فليق بالاجابة الاول او بالاجابة الثانية او بالاجابة الثالثة او بالاجابة الرابعة
ثم انما كجاء لا يعقل مدونة فالاجابة لا يعقل مدونة فالاجابة لا يعقل مدونة فالاجابة لا يعقل مدونة
عمر القضاء في فوق العبد فالحاص مثله اذا ملك العبد فليق بالاجابة الاولى او بالاجابة الثانية او بالاجابة الثالثة
المنظر عن ورود الشرع عن جهة العصب والجملة في سبب الاداء والعصب او احدهما في الامدادات
"ايك منها حكم قطعا بان سببها واحد ومنه بالاجابة الاولى او بالاجابة الثانية او بالاجابة الثالثة او بالاجابة الرابعة
منها الذي سببها من سببها مثله فليق بالاجابة الاولى او بالاجابة الثانية او بالاجابة الثالثة او بالاجابة الرابعة
السر فيهما كقوله استدل بالمتين بان معنى يوم الجمعة هو يوم الجمعة او يوم الجمعة او يوم الجمعة

فلو عجز عن بيان الاول لم يكن في المحقق اقتضاء الفهم مطلقا ولكن اقتضاء الاول لا بالبداهة
 واقتضاء الثاني ثانيا وبالسبب مما يترجم كون الثاني اولادوه كما قال المستند في رد المحتدر في بيان
 ان الجواب في غاية السقوط لا وجوب التمسك به لا كجواب بقية الفقيه الذي لم يعمد الفهم بغير
 مطلق ان يترجم عن وجوب المقتضى مطلقا بل يترجم عن وجوب المطلق فيكون ان توجه
 الجواب المشهور بما حوت انما المطلق عن حيث هو اعني الطبيعة من حيث سائر النظم
 العموم المطلوب اسره ولا يعقل طلب الكل بدون طلب الجزء والطلب بهما هو الجواب هو حيث
 ولم يرتفع الجواب بالشيء ولا ببيان مع ذلك الفهم والدلائل والاشياء الخبيرة بالاعتناء فيكون الجواب في
 ما اخرجه هو القضاء ولم يكن هذا الجواب عن مزلولات الاطوار مسمو لا منه فيكون الاول وسواء على ارض
 الاول انه بطل من جهة دلالة عليه وسمي له وهو الاول هو حيث ان من جهة اقتضاء مقتضيات
 الاول عن غير ذلك عليه هو القضاء فاعلم فانه في وضوح في ظاهره وحق في حقيقة ما سطره الشارح
 ان هذه السئلة اعني مراد وجوب القضاء بالسبب في علمي المقتضى هو المطلق والفهم بهما متعدي
 وجزئي في معنى او متعدي في وجوده فمن في الاول قال بان السبب واحد وعن في الثاني قال
 بحد السبب فيكون الجواب بحد السبب بحد السبب اليه فعلى تقدير تعدد مقتضى الفهم
 وجودا في الخارج تعدد الاكابر فاقضاء المطلق اقتضاء واحد مقتضى اقتضاء اخر فالتعدد
 للاول انما له في عينه انما هو محقق الجواب في عينه من المطلق فادامات الاداءات الجوابية في عينه
 المطلق والنقص في عينه القضاء بين ذلك المطلق في وقت آخر والقضاء فهو جبهته في الاول والنقص
 مدين له والثاني ان وجود المطلق والمقتضى اذا كان في اعدوا وبطل الطلب المحتمل المتعلق به اني

الوقت فان الحار لا يكون مطلوبا باصلا او بطرا او بالاضا كما هو وجوده في الخارج فيكون الى
 القضاة من حديد و هذا الكلام في عامه السجدة بوجوبه الاول السجدة السابعة اما ان هو ما سيجب
 في بعض السجدة من رضى المذنبات ان حكم كل المجرى في قدره في حكمه لا حرجا فعلى القضاة بقدر وجوده المطلق
 والمقتضى في الخارج ان يكون المطلوب تمام بالذات هو مجموع ما هو مجموع ويكون انما هو مطلوب
 بالعرض ولم يتعلق بالذات بكل واحد منهما بالذات بل بالعرض عن حيث انهما مع بعضهما الى العرض
 في ان من الامور المغطاة الزمان الذي يحصل دون غيره من المجرى بما هو مجموع وبطلان الذي
 هو في السجدة السابعة بالعرض عن اخر وهو المجرى فان قلت ان وجود المجرى مع تقديره
 في السجدة السابعة الذي قد انما في هذا المقتضى ولا فصل الابان يحصل وجود كل حرجا من حرجا
 لكن الحار انما يحصل ما يجب كذا هو او منبهه حسن يتركه الحار واحد منها فحسنه حتى من اخره
 المطلوب في قياس الوجوب على الوجود مناس مع الفارق ان وجود الكل على بعضه انما يحصل
 بوجوبه كذا هو واحد منهما بالذات ووجوب الكل لا يستلزم تعلقه بكل واحد منهما بالذات بل يستلزم
 مطلقا ان من ان يكون بالذات او بالعرض ان يكون مطلقا او عن رضى السجدة السابعة اما ان
 في ما يخصه عن رضى السجدة السابعة ولكن في قوله كلام صالح المجرى ان المراد به الوجوب في الخارج
 في خبره الا انما يعني ان المطلق في السجدة السابعة المقتضى في السجدة السابعة في السجدة السابعة
 انما يستلزم كل منهما بالذات في السجدة السابعة لا يطل الاوان سلطان الثاني وفي ان السجدة السابعة يكون
 على هذا التقدير بالاسم امر ان امره مطلوب الصوم و امره بالمقتضى في السجدة السابعة في السجدة السابعة
 ثم هو ما هو في السجدة السابعة والثاني على الوجوب في السجدة السابعة في السجدة السابعة في السجدة السابعة

الذي هو المنفرد قد يكون من قوله الكيف قد يكون من مقولة الوضع كالصوم والصلوة مثلا فلا
 يخرج الغير الذي هو عن مقولة الختان المقولات لثانيهما كحل العقل ان قد واحد منهما تابا فزود
 سلم الاقادي المقولات فلما ينزح عن اسماء فرد عن قوله اي فوضا الخ فبان المطلق الذي
 هو عن تلك المقولات اسماء المطلق المذكور سلبا بطار اجاب المطلق بطلان متعلق صحيح
 في الغضا الى امر جديد كحصول المطلق على تقدير الحاد مع المقيد كقوله "ما يكون له مما لا يفتي
 سواء كان الحاد معها كالحج مع الفصل على طريق التركيب لا كما ياتي او يكون غير مع
 مثل الحاد المعهود الاسرائي العام مع مشاءه الخاص كالغزوة مع السماء لا بقدر بل بغير
 من اسماء مورد خاص ومتا كلك اسماءه يجوز ان يكون المطلق مورد الابداء والبدء لا كما
 اخر كما في التو الاول فلا مع التسبيق ولو فرض خذله بان عن ندران ليكشف شهر رمضان
 المعنى فلم يتكف فيه فانه كحسبه " نهت بصوم متعود حتى لو اعتكف في ربه ان آخر التو
 مع ان السبب الاول الذي هو النذر لا يوجب الصوم المقصود والابم يصح مع الصوم السبع الذي هو الصوم
 السبب الاول موجب للصوم العام وموجب الغضا لا يوجب الصوم المقصود فلم يكن السبب واحدا وجواب ان
 تبا اعتكاف كان موحا للصوم المنصود لان الصوم المقصود شرط للاعتكاف ما حله دون الصوم
 عمر معقول لكن شهر اثر سدر المذكور يعني الصوم المقصود مانع وهو وجوب الصوم قبله فلما زال
 الحائز المذكور فظهر انه بهذه الاعطى النذر المذكور في رمضان آخر ولا واجب آخر سوى
 الاول اذا جلدت مصل فينا لا يظهر دليل شاف دلل على استرا القوم فيه بقوله
 وسلم لا اعتكاف الا بصوم كما رواه البيهقي وهو ابدل على القوم المقصود بل هو مطلق شامل

والتبعية فهو دليل على اشتراط العلم فانهم قالوا مفروض الوجود المطلق انه لا
 له وجود بغيرها عارضا غير متوقف اذ لا عليها كالوجود بالنسبة للصورة مثلا انشئت القوم فيها
 بل هي واجب لذاته في ان واجب الوجود هو عينه وجوب المقدمه فان الوجوب من المعاني
 السميته بتعدد معدود نسوب اليه والاقا في الثاني من مسلمات السطر الاول على الاول وعن منظمانه
 كما سطره بقط السعي لا يترتب له ثبوت من وجوب الواجب كتراده فحققت عن مقدمه بل اسرع كما حذفت بقافي
 ان مرجب اذا وفقر واجب بقاينه نجاحا لا فاسراج معنوي المتعارف موجب لمقدمه مطلقا سواء كانت
 في نفسه في وجوده والسبب والمار عليه او شرطه هو ما لا يوجد المشروط برونه ولا يلزم وجوده
 حده - كان الشرط شرطه كالوجود للصورة او فلا كرك الصد مثل ترك النوم للصورة او عا كغسل
 جزا عن الارساقول لكل بالسبب في المعبر في معناه معتمد على استبيان الوجود ودون ان يكون له
 او لا يمكن. - في صورة مقعود اسباب واجب واحد لا يكون ذا حد عن الاسباب وجب الا
 ان يرد الى السبب الغير المتكرب بين الاسباب كوز فان المصنوع اداة التي نوع لا فاصلا
 بل احيى ذلك مع حقيقة على الحكماء فانهم اصرروا التوقف بمعنى عدم امكان وجوده بالتوقف برونه
 عليه وقبل مقدمه للواجب واجبه في السبب فقط وقيل في الشرط الشرعي فقط وهو ان انما هو بحسب
 في نفسه استخف مما قبل للوجوب مطلقا سواء كانت المقدمه شرطه شرعا او عقليا او سميا او غيره
 است - فيه يظهر عن الدليل على المذهب الجاهل هو انه لو لم يكن المقدمه واجبه لكانت التكاليف بالوجوب
 كالتكاليف برونه المتخذه به محال بالبداهة واغترض عليه بان الجماع هو التكليف شرطه بالمقارن
 مع عدم الشرط واما التكليف بالبداهة وادون التكليف بالشرط فليس محال واجبا ان المطلوب عن

تكون الصلوة مطلقاً من مطلقاً كان مع الشرط أو بدونها في جميع الاستسالات بالصلوة بدون
 التوفر وهو محال والصلوة مفصلة بالشرط وان لم يكن الاستسالات معطائل استبعاداً فخص
 المطلوب ثم أشار إلى الاستدلال أخر على المنهج المتفق عليه في حقها لا يري بخصه . باب الواجب
 واجبة اسباب الحرام حرام بالاجتماع وقال الحاشية في الاجماع على ان الواجب بالاجماع
 وحاصله ان المطلوب على السبب المختار كما ان ما است بالدليل لا كبر ايضا في جميع عليه لا ينافي في
 لاحتماله ان كان وجوب مقدم الواجب لا يكون بالنظر الى الواجب بل بالاجماع فيكون ان كان
 بان كلامنا في وجوب مقدمه بالنظر الى الواجب والواجب بالاجماع في وجوب دليل . باب
 ان وجوب مقدمه في الواجب الذي كلامنا فيه عالم مستسهل بالاجماع كيف في مقدمه في
 الوجوب مطلقاً اسما على الخواص فقط بالاجماع . باب
 بان في الاجماع على الواجب لا وجوب بالاجماع لا يودي لا ينافي في الواجب . باب
 ولم يستل الاجماع والوجوب الا كساري معاد الاجماع عليه او توتر بالاجماع لا معه المقام ولا يمكن ان يكون
 توتر الا تربي ان السبب الواجب ما هو الدليل السابق بان يقال ان الواجب لا يعقد
 الواجب . باب
 رى الحق والاجماع على ان اسباب الواجب واجب اسباب الحرام حرام بدون
 العبد الضعيف رضى . باب
 وحاصله ان ما هو المحقق بالباطل فان حامل الدليل ان الواجب
 لا يعقل بدون الواجب المقدمه به والذات المصاح وما قبل يجوز ان يكون وجوده في
 بغير موجب . باب
 بان وفيه ان الكلام بالنظر اليه وحاصله ان لو لم يكن . باب
 المقدمه في الواجب مع غيره المذكورة فكذلك في المحال فانه سدر الام بالصلوة اخرج الظاهرة

وجودها من غير العلم حتى لا يشهد فيه فالتقدير الجاهل على وجهه واجب لمقدمه اما ان يكون على الوجه
الاول او من غير العلم فان العلم في الوجوب لا سببا في العلم لا سببا في فذلك اما بطل حكم
العلماء في ما يحقق ان الوجوب لا يحار في بدون السبب على ما سبغ المقام فهو انه قد من في غير
منه الغي ان لا يستند بعضها لبعض على ما لا يثبت بل لا يستند في شيئا لو جدد بينهما علاقة الا
ان قولنا لو كان هو عرضا لكان واجبا في حال بغيره بالاعتقاد بالاستدلال مطلقا عما به في الغي
وهذا الجمال في الشرعيات هو عدم واجب وان كان محسنا بالنظر في موضوعه لا يستند عدم واجب في
وان كان مستلزما لغيره في الاخر الا ان عدم الصلوة هو جبر عدم الزكاة فلو فرض ان لا يكون
وجوب المقدمة من وجوب الواجب الذي هو المقدمة معدلة بل موجب آخر فقط وفرضنا عدم المقدمة تسو وان كان
نفروض محسنا بالنظر في موضوعها فلا يلزم عدمه بل يثبت كبر عدم العلم وحسب لا يكون المقدمة مقدمه وهو خلاف
فان قد يجوز ان يكون الواجب بغير جبر وجوب المسمى بغيره لا يكون السببا في وجوبه بل في
بل على كونه مقدمه مستلزما لعدم محذور اخلاقنا لا يكفي على الدين الذي قربان المطلوب من اقر
لله مثلا وجودها في الخارج ولا يتم وجودها كحالة الابدان والاسباب والاشياء التي بينها الاشياء فمن
نعمه لغير كون اسباب ما وشرائط التي عدت عن المقدمة ما مطلوبه بالذات الذي لا يملكها بغيره
و ان كان في سبب اسباب لمسيبات التي كانت مأمورا في الامور في تلك السبب
وانه في واجباته لا يلزم الاحكامه وان ذلك لا يثبت على كونه كونه مقدمه في سببها واجبات
ما عرض النظر الى موضوعاتها وعن هذا البيان معصية الصالح ما قال في
اي لو كانت متقدمة الواجب لكانت مأمورة بالامر المحرم والعكس والامر المحرم ما قلنا

والاستدلال

في كونها مأمورية واجبة بوجوبها على كل من سأل في وجوب الاستماع في كل وقت من وقتها
سبح وجوبها مقدم ولا يلزم الامر بالامر على الوجوب الاستماعي وهذا معنى قولهم الحارث بن عوف وطاحا بن عوف
ابن ابي اسحق في بعض النسخ والصلوات هي واحدة ما سألوا سألوا بالذات وليس بها بلوغ في سائر النسخ
والاصح فيه انه وفي ترك الاجابة الاصل المعنى بانظر الى الاسباب والنتائج اياها من حيث انها
من موجبات الضرر ولو بالعرض وليس الكلام فيه وانما قولنا للوجوب مطلقا قالوا لو كانت مقيدة بوجوب الاجابة
الاصل لم يقع الوجوب في تلك المقيدة فان الاجابة في نفسه معقدة بعدد وجوبه في كل وقت
وصلة بوجوبه في الاثبات لا في السمع والامر بغير السمع بين الفريقين محتوية وتوابعها ان الحاشية هي
شخص لا مطلقا يستلزمه علم اذ كان موجبا لذات د وأما انه بالامر الصريح اذ لم يلزم حاشية السمع في تلك المقيدة
لم يلزم حاشية الخطاب بها بالذات ولا وجوب شبهتها لغير ذلك ثم ان من الفارقين بين السبب وبين الشرط
وغير ما انما ساقط ان التعقيب يستلزمه كدرك سحمان وانسبها واختلف عن نفى حاشية مطلقا
فلا يحق لم يعرض ثم في المصالح المسئلة المذكورة عن ان مقدمتها لها حاشية مطلقا سنة حرر
اخر من واما ان الاستدلال بالاحكام حرمته المذكورة لان الكفر عن الحرام وهو موطن الاضحية
بأنه لا يكفر عنها في مقدمه الواجب فهو واجب وكذا القول للرويين احمد كما طلق حرمته في الاضحية
عن الحرام في حينها في التهمة مع حرم الكفر في هذه الصلوات من فقه السنة في يجوز تحريمه في حاشية
وانه تعلم بوضوح ان مسئلة المدونة بها بان الزوج اذا طلق واحدة معبئة منها في الطلاق
فقال لهما احكم به طلق فهذا القول قول التكرار ولكن لم يدركك المعسرة بعد تحريمه في كل
منها جزا لان الاضحية عن التكرار في وقته المسئلة بطريق المسئلة احصية الاضحية في التكرار

فما قيل ثم فرغ من هذه المقالة فالحاشية داخل في المتن لا يعلم وجود المعنى فلو لم يرد
بإحدى فابات التي هي عن معومات المعنى أي ما يكون وجود المعنى بحسب الحكم هو فوقه على وجود
العام لا يملك الصواب في قوله تعالى "وَالضُّمَامُ إِلَى التَّيْلِ" فان الامسك نفق
في رواية عن علي الاسك في رواية عن الحسن بن علي الكلام هو انك تخفض بعض الغيات
لأنك تعلم العموم الظاهر من عبارة المصدر لا ينفرد بغيره فأيضا في الكلام في الغاية
على ما نرى فان غاية التي لم يناد بها المصدر من حيث هو في المعاول لا يستلزم المنسب بل هو
عليه "ثم قال: الثمان ان الى من دخل بعدة واما قبل البعد من الاول هو الخواص مطلقا
في ذلك كذا في النسخة الاسمية للقطر والرابع التفسير بان كان عن حسن ما قبله في ذلك
المصدر غير المحققين بعارض بعضه فحينئذ اربع الاصل والاشياء ثم انظر في ذلك
الحاشية "ان مفهوم العادة انما هو فيهم في العمل بمقتضى الاصطلاح لا يكون اول
بما سطر في حكم المعنى يعلم وجوده في كل ما هو المعجب الحكيم فلو كان هذا التفسير في
فانهم فاذن وفق الحكم الى التام في وجوب الشئ بغيره فحينئذ اربع الاصل والاشياء ثم انظر في ذلك
بعض من حرمته وهو من باب الجبر او عين النبي عن غيره وهو من باب في الكرامة الى الامام
في الاول فحاشا وجهه في نفسه او من كراهة صهيبي فاني في زيد وفخر الاسلام
وانما هم انهم ليس بنا ولا متضمنين لها الصلا وهو من باب المعبر والناحية معهم بامام الحرمين وحي
سلام في القول بالبر محمد فان النعاج بحسب مفهوم ضروري في نفسه سيد وثمان مصارق
الوجوب ففعل وصدق النبي لا يفعل الا ان قال ان صدق الوجوب الذي والنهي الفضي وتعد

نجيب عنده من ادعى قال بان اقول الاخر عن ان فلا في تفسير الاول ثم منهم عن محمد بن مهران
 والمنزب فجعلها منها عن الله تعالى في الاول وسرها في الثاني ومنهم عن شخص بلا محض من كلام
 في النبي فقول ان النبي عن الشيء مضمون وجوده وقبل منه بصدده وقيل عن النبي
 وقيل لا عن النبي ولا بعينه ولكن يفرق بان الامر به عن جمع اصداء بخلاف التبرئة امر اجزاء اوه
 به الفرق ظاهر من ادنى مل الدليل على المختار الذي هو منبر المحمدي ان الواجب الشرعي الذي
 هو عبادة عن اقتضاء الفعل صماو على السبق تارة العقاب وهو سبيل الامتناع عن العبد في البرية
 امتناعا شرعيا وهو الاستمرار بالنظر الى ذات الوجوب وذلك بان في مقتضى الوجوب يقتضي تارة
 وبه التزم لصدقه فان الواجب للذات محمول على جعل الذات ولا في زمان كذا ان للزوم مجمعه لاه لا حصل
 في الكلام في ان لا نكاح في هذا التقدير برفع الوجود بغيره بين وجوب الحكمي الشرعي ففي الاول وجوب
 شيء يفي بامتناع صدقه وفي الثاني لا يتم الاستمرار اقول القاعدة المذكورة مسبوقة بالانتماء المنقضية
 كانه يمكن بالنسبة للمهمة فانه غير مجموع له حقا المهمة بل هي قبل جعلها الله لكم في زمان يكون الامتناع
 انكروا انكم كنتم فاعلمت به حصل المطلوب على هذا التقدير ايضا فان لا يلزم لمقتضاه ان لا يخلو
 من محمول للزوم فليس مضمونا ليس على القاعدة الكلية المذكورة وعدم تمام الدليل المذكور
 لم يكن متبرعة الله متفدية ما يقع لوجوب الشيء ولم يكن الوجوب سبعا بل مستقيما
 سائر الزواجر المتقدمة وفي ان التقدير لا يفي بالاستنباط مخافي وجوب المقدمة فان الكلام في صدقه
 بالنظر لا وجوب الوجوب في وجوب المقدمة بالثبوتية ولكن ان الشئ على الله بان الحجة
 الصادرة عن شرط وجوب الشيء او شرط على المقدمة وجوب الشيء استيع وجوب مقدمة حكمية

[illegible]

وادعى ان ما صاله من خافي وجوب المقدمة وانما في النهي مقصود بالذات وادعى ان ما صاله
 ان الخطاب في وجوبه انما ينطبق بطريق بالذات وانما يكلف عن صفة بالعرض في غير ذلك
 ثم قال ان ما صاله من قيل بغيره كراهية هذه والغالب به السنية والاسلام في غير ذلك
 ان خطاب النسخ العيني انتهى الصلحى انزل مرتبة عن الخطاب الصريح الى قوله ان ما صاله من
 الذي هو خطاب كذا ثابت في الصريح المزمع فانما ثبت عن الصلحى ان يكون دون منزلة منه وبهى الكراهية
 ورواه بانه يلزم اطلاق المكروه على المنع اى الحرام ولست الاستحسان في الاطلاق الا على فائدة تباين
 الجوزيل المراد بالاطلاق المعنوي اى يلزم صدق المكروه على الحرام بالحققة مع ما صاله من
 مفوت الاجابة باسمه في حرمة حكمه عليه الدليل وقد اعترف به السنية ايضا فقال فاصدق
 بان التحريم لما كان مقصودا بالامر والامر من غير انه ينهى عنه اذ لم ينهوا عنه كان مكروها كالامر بالقيام
 ليس ينهى عن الفعل وقصد حتى اذا تعذر قيامه لم يلزم صدوره ولكنه منتهى فالحكم الكلي ان السنية
 بانه مكروه يقتضيه الفساد المذكور وان قلت ان من سب الشيخ فيه اختيار كراهية الصلحى في الجوزيل
 روى القائلين بحرمة الاطلاق بان الجوزيل من غير عن حيث الصلحى اى جبهه الجوزيل
 الصام ولوا ان صوابا مفوت اما عن هذه الجهة يكون صدق الواجب حراما وقد يعجز عن ان يعارضه في القيد
 فهو كون كل واحد منهما مقبولا بالآخر كالسواد والبياض في السلب كما لا يعقد ولا القيام في السلب
 الذي ذكره الشيخ في غير
 قوله المصنف وقيل بغيره
 والصلحى بالذات له الصلحى فان الصلحى عن جهة التقويت لا يبراه في
 الجمهور فانهم قابلون بوجه صدق الواجب عن حيث الصلحى وهو ظاهر في محل الصراع الذي يوجب

[illegible]

[illegible]

في الواجب في خلو المنع وهذا القدر لم يتم دليل الشافعية وقيل في الاستدلال على الحكم بغيره في الواجب
وعدم جواز الترك فصل يقوم له فالسبح ان وقع حيا الجواز فهو مرتفع وان وقع على غيره
ايضا فان ارتفاع المقوم مستلزم لارتفاع ما يندم له ورد المصالحات الخمس في عدم انحصار الجواز
عدم الحج في الترك كالجسم الباقي يرتفع نحوه فيحصل فاعمل الجواز ونقول ان "ليس سحاك في
عنه ان المنع اذا وقع على الاجزاء فلا شك ان فصله اعني عدم جواز الترك هذا هو الصحيح واذا اراد
ارفع حصره عن جنس فلم يبق وجوده مطلقا في ضمن حصر اخرى ولم يبق محصور في الاية لبيان مكان
للمناسخ وكلامنا في اناسه المطلق الغير للمقارن بقدر الجواز وما ليس له محال هو صانعا او اما تركها
بالجسم الذي يرتفع نحوه ويستقي حيا او فمجرد القياس مع الفارق فان السبح معلوم بانها
وغيرها من الدليل العقلي وجوده في الجواز والنبات والحيوان لا يري لم يمسس بالليل صلافا فهم وانك
دقيق تحقيق باننا لم اعلم ان الجابر يرضى عما معان الاول الداح وهو ما استوى في الفعل
والترك شرعا والثاني ما لا يرضى شرعا فيستلزم الواجب والندب والاباح والثالث ما لا يمنع عقلا
الامكان الحكمي والرابع ما استوى الفعل والترك في اعتقادنا وشرعا فيفسر هذا المعنى في اباح وترك
الشرعي في الافعال الممكنة بعبارة الغير الشرعية والخاصة بالمشكوك فيه عقلا هو ما تعارض فيه الاول
العقلي او شرعا هو ما تعارض فيه الادلة الشرعية كما في حواشيها في مسئلة يجوز في نكاح الجنس
في يجوز في... بالبرهان عند فائدة الذنوب اجتماع الوجوب والحرم كالسبح والذبح والشمس فان
واجب وان حرام ومنع بعض الحكم بناء على ان واحد من حيث هو واحد والكانت وحده
وجوده صفة لا يتخلل محلات مسافة متناهية فانه تغير الجهات غير متناهية في

وغير واحد من هذه الأقسام لا يرد عن انفراد العلم الواحد من حيث هو احد من دون تعاريف الجهات
التي تقع في الوجود من حيث هي اقسام متحدة بالجهات في الواقع يفتي الى تناقض للمبطل
وسيد اريد من السبق بان الحرمة في مقابلة الى ان السبق في وضع المحبة
تدبر هو وضع به غير رفع العلم الى امر واجب مطلوب احد نفسا وانا الجزم من جهة اخرى
فيقول المصنفان يعرف المذكور لا يجدي فان الكلام في العظيم كالقلام في السبق
وكان التعظيم من حيث يتعلق بالباري تعالى واجري مطلوب لاعتناء الحرمة عن جهة تعظيم بالنفس
الان يقال معنى ما يرد في الالهيته فيما ذكره بعدوه كامن اجتماع الوجوب والحرمة في الواحد بالحد عن جهتين
والا لم يرخص المصنفان السراية في الواحد بالجنس حيث جعل خلاف للمعركة مباركة في سبب موافق للشبهة في الالام
في السراية انما هو في الواحد بالجنس فان قلت ان الواحد بالسوء والجنس كسيان في صورة التفرع
وعند اذ عند تعاريف الجهات فيصور اجتماع الوجوب والحرمة ولا تنافي ويظهر المثال فان الصلوة نوع واحد
حسب وقت ويكرم في وقت وبعد اتحاد الجهر في تصور الاحتياج كما لا يخفى على من لا ادنى دراية قسنت الى
الاجناس المترتبة على ان الاجناس منطقية لا كنهان لها في ذاتها بل هي متميزة عما يحصل بالقبض افاذا
كخصا جنس كالسجدة مثلا فيكون كالتعلق بالباري تعالى ليكون الجنس في هذه امر بدعي فتصل
مغايرة بالحقبة الزمنية التي هي من لفصل آخر كما اذا اخص المتعلق بالسبح او انظم فالسجدة بدعي
حقبة في هذه الزمنية مورد للوجوب والسجدة للشمس والعزم حقيقة في مورد للحرمة والسماء مطلق المنزلة
بالجنس يكون مورد الالهام والافكار العقلية في تلك مباركة صفة والاولى والنوع في فصلها كقوله ما يحاقد
من العقل حتى لا يمكن ان يكون مورد للوجوب والحرمة اقتضاها بين الصلوة الظاهر متساوية

[illegible]

مطلوب واما على هذا الوجه الموزن التكليف المخرج فلما يكون التكليف مخالفاً فان الفعل المخرج
 به معنى كذا ان يكون كذا من حيث كذا ابتداء الامتناع كذا انما هم يجوزون التكليف بالاعتناء
 بغيره ان المفادين مع قطع النظر عن سببه الشارح كالسبب في السقوط وهو التكليف
 انما يفسر به الشارح كالوجوب والخبر فلا يجوز التكليف به فافهم فانه دقيق والواجب
 في ذلك بعد وفيه الجهد كالصلوة في الدار المغضوبه فان الواجب هو الفدية نفسها والحرم من
 حصة يفتنون عند الجهل به ويقال القاضي ابو عبد الله في الاصل ويسقط بالطلب المستوعب لم
 ارى من قبله وقوع استبعاد الامام ان سفر المعصية حرام ويسقط بالطلب الصوم قلنا
 على انه لا يتصور واما الامام يستبعد ذلك في الصوم في سفر المعصية هي غير متعارفة
 في سقوط الطلب عند وجود المطلوب الصحيح في حقه وانما يستبعد الامام على الباقلاني في القول بعدم العلم
 وسقوط الطلب فان لم ير او الباقلي عن عدم صحته على عدم حوازه عن جانب الشارح انما يفتنون
 فيهم انما بالحقيقة راجع الى العلم والمعرفة والاصل في كل شيء صحيح فلا استبعاد في سقوط الطلب فانه
 انما يفتنون بالصحيح قلنا حسننا فانه لا يفتنون بالباقلي انما هو فافهم فانه انما يفتنون بالباقلي فافهم فانه
 في مداع معهم يدل على ابطال المطلق عند سقوط الطلب في غايه الامتناع وانه امر
 المستكملين والواجب ان لا يصح نفعه انما لا يسقط الطلب لاجل الخفاء بل هو عن ان
 المذكور كالصلوة في الدار المغضوبه به فان مصداق قولنا انما يفتنون بالباقلي فافهم فانه
 انما يفتنون بالباقلي فافهم فانه انما يفتنون بالباقلي فافهم فانه انما يفتنون بالباقلي فافهم فانه
 انما يفتنون بالباقلي فافهم فانه انما يفتنون بالباقلي فافهم فانه انما يفتنون بالباقلي فافهم فانه

١. باعتبار مصداق انتهى عنده وفاسد فحقيق المنعطفان والاعتراض عليه بالاسم من السكون
 غير وان كان صلو في مصداق لما مورته فان انتهى عن السكون في الدار المعصوب به
 المدحوب من الامر بالصلوة بخبره فلم يكن السكون في الدار المقصوب واختلف الجواب
 انتهى فقط فلم يتم الاستدلال على صحه ووجه المصداق الدلالة بغيره وانما يثبت له
 كون الشيء مأمورا به بما علة وهو محجوب فان الصادق يقتضي اتحاد الوجه ولا يلزم اتحاد الوجه
 في الشيء مأمورا به وبما علة فالصلوة في الارض المعصوبة من حيث انها صلوة فروضها مأمورة
 جهتها انها استحالة بل غير عارضة منهي عنه فلا تعادوا وانما في ارضه المذكورة اجتماع الشئ من جهة
 اسما المذكور والامر من جهة انه طالب لطلب الصلوة اعم من ان يكون مقربا وبالجملة في التي يعبر
 بها انتهى الا فان الدلالة المنهي عن السكون في المعصوب على ان السكون المطلوب في الامر بالصلوة بخبره
 بل المطلوب في الامر نفس الصلوة سواء لم يفرض في انتهى اصلا او عسر عن جهة اخرى فيكون حاله حال
 من امر عجزه بالامر لم يسببه عن السرخاء والسعي وسائر فانه مطيع وقاص قطع لكن لما كان في عين
 هذا استحالة فان قلنا ان الصلوة عبارة عن ترك النجس وغيرهما وانما في الامر بالصلوة انما يقال
 الارض فالصلوة في الارض المعصوبة كسبب وانها مع قطع النظر عن الجهات الاحزابية الى
 الغير فيكون لا لاتصال بقية النجس ويدون الاستعمال فهي من تلك الجهة عجزا وانما في
 في غير ما علة في الامر مأمورا بها في النجس وقلت لها جهتين جهة الصلوة منه لطلبه الى انها قيام
 ودعوة المزمع وقطع النجس من التخصيص باستدراك العجز فيكون من جهة الجهة فروضها مأمورة
 انه كخصصت الارض بغيره بغيره من جهة الجهة فروضها مأمورة انتهى بالحق في وجه الامر

الى الصبيحة للمفسرين

واما في النقص لعدم يوم الامانة لو كفي بعد الجبهة في النسخة لزم حتى يوم يركب
قوت يومين ميتة صوم ومنه في سن يثبت وقوعه في يوم التمتع انه لا يصح فاجاب عن

اولا بان
منه فانما يلزم انه صحيح وثانيا لو سلمه لثبنت في اول مانع وذلك لان ما هو النهي الدال على
في اليوم فلهذا

عن النقص فانما لا بد من تحاشي الصوم ولم يرد انه صريح في وقوعه
في اليوم فلهذا وقع في الصوم في يوم التمتع فلهذا يجب تخصيص الدعوى بما كان بينهما عموم من وجه
في الصلوة والعصية بينهما عموم من وجه وتحقيق الوجوب في الحرمة في الصلوة في الارض المحصورة
بالنظر اليها واما القبول المطلق وصعب التوفيق في عموم مطلق لا يمنع الوجوب بالحرمة بالنظر اليها فيما اذا
صرح في ذلك كما وجب ورواه المصنف بان مراد النقص على الدليل دون الدعوى فان عدم اني للمطلقين

في صريح الى انه لا يرد في المصنف في الحاشية لو قرر النقص بان في صوم يوم التمتعين كونه وفاء بانسار
وكذا في يوم التمتع بينهما عموم من فقيه لم يفتقر لتخصيص اصلا لانه حينئذ يكون كالصلوة في الدار المحصورة
ارجو ان لا يبالا لاسم او يابدا المانع انتهى مستند ذلك ان مقتضى الجواب بالتخصيص ما يكون الجمان
لذلك ان بينهما عموم وخصوص من وجه من الخارج كالصلوة والعصية الذي هو عبارة
عن التعريف في مكنته يعرف انه ولا شك ان التعريف المذكور والصلوة المذكور من المحرمات التي
النهي اي من المحرمات الخارجية بخلاف الوفا بالشرع فانه معنى راعى في الصوم في يوم
التمتع فانه عذر في ان قلت ان المحرمات هي الاستحاضة والحيض وجوبها في جميعه ولكن المحرمات
في يومين من الطائفة اعمدة هي غير موجودة في الخارج قلت انما اردت ان يكون المحرمات من الموجودات
التي تسمى وان اسما صحتها لا شك ان شخص الصلوة وشخص التعريف من ارسلت فيكون من

لم يجرى ما في حصر الوفا، الخاص والعموم، لا بالنسبة إلى من الوجبات الخارجية فافهم ثم قال في حصر
بين العام والخاص مطلقاً بينهما من وجوبان العام مطلقاً لا حصراً في التحصيل لا في الوجود
في معنى المبركة من الأمور العلة بأن جعلها واحداً فيلزم اجتماع المحسن والقيم في الوجه
وفي العموم من وجه حصصان مساويان لا لوجوبها أصلاً كما بين في كتابنا
والحرمة في الحقيقة الواضحة أنت تعلم ما فيه من الاضطرار ما وانا سلمنا الاتحاد في العموم على ما نحن
نعلم قطعاً بحكمها الاثري ان الصلوة المفروضة المطلقه بعد تحقق الوقت كروا ان الشمس ظاهرة
تأركها في جميع الوقت خاص قطعاً والصلوة المفروضة ليست دون ساعة في ذلك وقت تأركها في جميع
قطعاً مع انما المعلق مع الخاص وهذا انما هو العارض كما منحنى في الجواب كما في كتابنا كما هو مذهب
عنا ان دعوى الاتحاد في العموم مطلقاً فانتم في اجناس والفصول والافعال والاسماء والصفات
واما العام المطلق العرضي للمصداق والخاص كذا بالماضي العائد مثلاً فلا بد من دعوى الاتحاد فافهم
على المذهب سائر ما نبهنا في اوله من اجتماع الوجوب والحرمة في نوع واحد ما ثبت صلوة مكرهه والثاني
ان الصلوة التي او يستمع الفرائض الواجبات في بعض من صحيح قلنا هو من الواجب معاذ
مكرهه وبين الملازم ان الاحكام مسواة فالوجوب والكرهية الصفتان وان اختلفت اجزاء الوجوب
في النوع الواحد المدة او لم يجرى في الوجوب والكرهية في الصلوة الواحدة فيمكن ذلك المحقق في الملازمة
بطلان الثاني ان المقدم وبطلان لا يكون فرق بين منع المحرم والمنع في الاجتماع مع اوجبه
نحو الجهات فما استعان بالجب راجع لم يلزم من اجتماع الوجوب والحرمة في النوع الواحد بطلان
التكليف بفعله او بغيره وقدر سقط اجتماعهما على القاضيه ووجه الملازمة ظاهر ان الفعل المكلف به

يمكن صحتها بل لا سيما بما يقتضيه القوة الزمنية بل يعتقد ان الاستدلال المنهى فحق اجابته او
 في المدفان في نظم سره ونفى ما من القاضي لان ان يقال ان المدعى يعرف كمال اجابته غير الصحاح
 وهو يعرف بطلبه عدم سقوط الطلب بل لا بد له من العلم انه قد بين مما ذكر ان الواجب بالبيع كما هو
 اجابته الواسع والمحملة مما يجدد اليها ان لا يكون له في ذلك فلهذا في المدعى ان ياتي ان كانت
 تخرج من الخروج عن الارض محصوره في هذا الخروج مع قطع النظر عن تعدد الهبات واجبة وحرمان فان الخروج
 عن الارض محصوره في نوع واحد ومن الارض المحصوره في النوعية في نوع واحد في هذا النوع والخص من نفسه مع
 قطع النظر عن الهبات اامة مطهر بل لا يتحقق في نفسه حركة لا يحصل من قطع المسافة والنفوذ فيها
 وهو اتمام التدفيع في الخروج في غير اوجه 7 وهو قد فو له بان يتم ان الخروج المذكور له جهتان جهة التفرع فيكون
 سره من جهة واحدة واجبا جهة الاستئصال ويكون من هذه الجهة عارضا فيكون اجابته الواسع في هذه جهتين
 والاسحق لا يفرق ما له من جهة واحدة جهة التطلب المحل في التكليف المحال بل ان الاول ان الخروج عن غير ما هو متعلق
 اقدم وهو في الاستئصال على غير فكل واحد من ايجابه وحرمانه في التكليف بالقيضين في تكليف بالمدعيان
 في ان حقيقته لا يستلزم انما في النقيضين وهو مع بيان المدعى ان الخروج المذكور اذ هو حسن
 بالان وان كان يكون مكلفا بالنظر اليها ثم هو بالنظر في ذلك فيجب استلزام ان لا يكون مكلفا بالانظر اليها
 فيكون منقول الا ان بالنظر الى الجس الواحد مكلفا وغير مكلف في غير الجس الواحد فيرضى المدعى ان
 الخروج حركة والوكيل بعد تركه فالخروج من جهة الترك واجبة من جهة الاستئصال في الاخذ اليها
 في الترك سلبها وتفصيله ان انس في كل واحد من كسبه من الاخذ اليها لا يرى فاذا اخذت سلب
 في الخروج في غير اول ملاقاته في كل واحد يحصل ملاقاته بالآخر وبين زوال ملاقاته كمال حصول ملاقاته

يكون المصروع من وجه كسب الخبيث فانه زوال ملاقات المبدأ مثلاً قد يكون كسب المصروع
 من زوال الموضوع ولكن حصول ملاقات المبدأ الثاني قد يكون زوال ملاقات المبدأ الاول وقاية
 كسب الموضوع معهما فان المراد بان زوال هو اعدام الطاري دون السلب المحض فحقه
 البعد وانما سببه ترك المصروع كونه بين وبينهما مغموم وخصوصاً من وجه مثله مثل كسب في الارض
 المخصوصة وهذا هو المراد وما شئت فقل في المصروع قد يقال في الجواب ان استعمال ما حرم حق المالك وهو
 راض بالخروج فصار راضياً بالاستعمال المخصوص والمطلق الذي في ضمة وتكون مثل الاستعمال
 استعمالاً وقدر ان الكلام فيما اذا فرضنا بعدم رضا المالك بالاستعمال مطلقاً وذلك في اية من اقدم
 كلاماً عن المصروع مثلاً فلا يكون مثل الاستعمال والاستصحاب لان يقال انه من قول (ان ضمة مع قيام
 المحرم لا يوجب كسب الكفر على اللسان مع الاكراه للضرورة ثم ان السالك صاحب السيرة وغيرهما استمر
 في مهاجرة المعصية للخروج المذكور ما هنا لا يكون الا ان المصروع انفسه يخرج من ربه فكذلك احدهما دفع
 المصروع له واستفاد المعصية حتى الفرع بغير حافز سواء لم المرحل ليس معصية وهو عدم السواد
 حدوث المعصية انما يكون باجتماعهما كما فيهما كمن فخره فان الحدود كما تفضل الشئ في كسب
 قد يكون لغيرهما كالمثل ثم قال والحق ان التوبة ماحية للمعصية يعني ان الخروج وجميع فسخ
 حال كونه راجعاً كما في صورة السوء فانهم ان مسئلة يجوز تحريم هذا الاشياء او لا في سبيل
 انما يستلزم او وليه انما في ذلك يجوز تحريم هذا الاشياء او لا في المصروع ومنه المصروع
 لا مجال للجل والنائي اي واحد شاء في الثاني منع الجمع اي لا يجمع بين الامتناع في الاختلال بل هو
 لا يخل عن كسب العباد ولا في النص واخلافه لان الواجب الكراهية من المعين او واحد المعينة

كمال الشان وانه قد فاهم ثم علم ان يخلق المركب الذي يستلزم الترتيب للاثبات المتعديا على الخلق فان الله تعالى قد علم
 الماخوذ في تميزه مستضافة الى الاشياء المخرجة ان يكون نسبه في القبول الى المخرم بالذات المخرم
 بالعرض ^م مع الاول منها ان يكون مطلوبا صرحا للقبول مستقادا ضمنيا فبذلك افسد الاستدلال
 الاول منها ما يكون الاصل من نسبه الى المخرم بالذات صريحا وتلذذ افسد الاول منها ان يكون المركب معلقا بالذات
 حد الاشياء المخرجة مع تميزه السعي في موضوع القضية الطبيعية المصطلح للمعاني من بعد المركب الكلي الى كل واحد
 من مخرجاته فاعلموا ان لا تعلق واحد منهما وهذا معنى قول المفسر في عدم الطبيعة بهذا المعنى
 انما يكون بعد فهمه الاقرب والاشد ان كان مستغنيا عن فهم واحد من حيث هو مع قطع النظر عن حسنة العموم
 اعلموا ان المخرجات من المخرجات من انفسها فمحقق مركب احد افراد فقطة بالمركب الكلي ولعلهم يذكر المص
 بهذا القسم الثاني لغيره الى ان لم يفرق بينه وبينه وان ان يخلق المركب باصديق عليه ان يكون مفهوم
 الدوامه وعنوانا لما في عليه فبذلك ما عدم هذا الوجود فذلك يخلق بمفهوم واحد بالعرض بناء على ان
 بها الصف في الفرد والصف في الطبيعة في الجملة فلا يفرق عموم نسبته الى سلب العموم وان تعلم ان المعين
 الاخر من هذه المعاني لا يتعارف وان كان حقيقة بالنظر الى السلطان الموزعة فان الطابع ما است
 لا افراد في حكم اشياء هي تحت النفي بعد العموم والمتعارف هو المعلق الاول العنصر في السلب وانما يكون الاخر
 فيه منسوبة الى الاشياء وان يكون مستقادا ضميا فهو ما قال المصنف في القسم من ان يخلق المركب بالجموع
 مخرجة والاجتماع وذلك فيما كان المعطوف بالواد كونه لا باكل السكم واللبين وادراكه لا احد يفرق منه
 الى الترتيب بالذات والمخرم بالعرض فهو ما قال المصنف في القسم الرابع وهو ان يكون المركب فيهما وذلك ان كان
 المعطوف بالواد المقصود فهمه كونه على السك او البين والمقصود عدم الجميع فصار الكل والظاهر انه سلك من

[illegible]

هذا لفظ الامر بمعنى لفظ الامر فيها ، فهو ربه فقط فان فعل المندوب هو الامر فقط
 فلا . المندوب مأمور وهو المطلوب وغيره لفظ الامر محقق في الفعل وهذا الطبع قد يستلزم
 سبيل الحيز في الاجاب وسبيل المجازة المندوب على الثاني لما يلزم ان يكون معنى مجازا
 الامر بل يجوز ان يكون لفظ الامر موقفا على تلك الصيغة اعم من ان يكون مستعمدا معناه الحقيقي
 والمجازي كلفظ الحمد معناه احرص زيد عراسوا كما نعتي هذه اللفاظ مستعمدا معناه المركب
 الحقيقي او المجازي كلفظ الفاء الموضوع للقول المنفص عن سوا كان القول معناه والحقيقة او المجازي
 ومن المستفاد من ان لفظ الامر موقفا على تلك الصيغة ان لفظ الامر في الفعل ان يراد
 به تعلية حيث يرتب المعنى للمادة التي هي حقيقة اي الوجوب والمجازي الذي هو المندوب فبمعنى الصوى فان
 فعل من يرتب المعنى المجازي يتعلق بالمندوب ، وانما الذي يراد به يتعلق من حيث المعنى الحقيقي وحده
 ليعلم ان الفاعل في معنى الكبري يستلزم ان يكون ماحصل الكبري ان كلما يحضر فيه يتعلق معنى الفعل
 حقيقة هو المأمور فقط وهذا اقبل الخ فان الامر بوجوه ان يكون موضوعا لفعل اعم من ان يكون
 موضوعا مستغلا في الوجوب او المندوب فمكون المندوب انما يتعلق به معنى الامر فيكون ماحصل
 بل على المذهب المتأخر انما له لو كان الامر محققا في المندوب طكان ترك المندوب معناه
 بطا لا يتفق ارباب الملائمة ان لا يصح لغة وشراحي لغة الا بالاول لما يتفق اهل اللغة على
 ان المعنى من لفظ الامر واما الثاني فلعله بعدا فحسبت امرى كما سببه في نفس الامر والمندوب
 انه لو كان الامر معناه المندوب لما صح قوله نعم لولا ان اشتهى على امرهم بالسواك عند كل وضوء
 فان مقتضى الحديث انه لا يسواك الا بعد الوضوء فاذا كان المندوب في مورد المصباح يكون السواك منه وبما معناه

[illegible]

[illegible]

في المقام الثاني العني عدم كونه مكلفا بالكلية فانه في سعة الترتيب واللباشرة وانما العني ان وجوب
 اعتقاده الكراهية تكليف او ثقل الخطاب تكليف. قدم مفعلا انفا الى المسئلة الاباحية كما يري
 انه قد سبق ان الاباحية عن من الاحكام ولا حكم الا من المخرج فقد ثبت ان الاباحية من
 شرعي ولا يرد في قوله "ان من الاباحية الاصلية نوع من الاباحية الشرعية لان كلاما عدم فيه
 المدة في الشرعي لا جرم في تحله وتركه يندم ذكر شرعي للحكم الشارع به يجرى لا يكون الالباح الشرعي
 وانما تعلم ان الاباحية عبارة عن الاطلاق والاباحية الاصلية الثابتة قبل ورود البعث ولا شك
 انها ليست حكما لانها لم تتعلق بها خطاب الشرع حسدا وانما تتعلق الخطاب بها بعد البعث ما لم يكن
 عدم فيه المدة في الشرعي لا في فعله وتركه فانه بعد تسليم هذا لا يكون حكما عند تتعلق
 بهذا الخطاب بعد البعث وكلامنا قبله ولم يستكن انكم بالاحكام والتحريم بعد ورود البعث سيما
 انكم الاباحية هي انتم عبارة عن رفع الحكم ولم يثبت كونها ترك السابق ان كلاما "ان خطابا لذل
 عاراي وقد يتعلق قبل البعث بترك الاباحية وظاهر الخطاب "فقط بعد البعث فقد ثبت قبله يتعلق
 الخطاب في الاول المنفي فيكون حكما شرعيا لاننا نقول قد سبق ان يتعلق الخطاب بالاباحية بعد
 ولا يحصل الحكم بدون ذلك الخطاب والثاني الاباحية الثانية بعد البعث بالبرهان من ان البعث
 كما هو اقول له تعالى فاه طادوا وانكاح بهنوه تعالى فانكم او انكاح فامس مع العذر كما باحة للنسب
 مع الميم وفيه تفصيل كما ر. باقي ولا شك ان الاخرين من الاحكام الشرعية وهذا اعلا ظهورا بل الحق
 واما المعروف فمهم قابون بان المنس والصفة في الازل كاتفاق عن وجود الحكم مستان ان له ثابته
 واثباتها قبل البعث احكام شرعية ومظهرها الرسا الباطل بالبرهان "تفسيره والاحكامه وقد يقرر

في باب الحسن نفع فيما ذكره سلم ما لا يثبت فيه من قد ظهر مما سبق عن نفسه الحكم
الى القسم الاول من الحسن انما هو بالامير بين الشقي والنجس ان الوجوب والاباح تكمان مسايمان
حيث هم فلا يكون "باح حسن الواجب فيه قدسية تمام عظم المباح مراد فالحي برنجيه فلا يمنع من حق كما
سبق قلنا ان حسن الواجب استدلال عليه بان المباح هو لما دون من في النفس هو يراى وهو الواجب عليه
لان السلم ان تمام حقه فليس بل مباح هو مساوي في فوائده وكما هو في نظر العار من نظريا لافاح تحت عاهم
المباح ليس له اجراء يكون المباح ليس له اجبة ظاهر مما سبق فان المذكور ما باق ادل على ان
الوجوب ^{في باب} مساوي ان ومع ذلك قد خالف فيه الكعبة من باب الازواج ونفس مطلقا به تحت
الوجوب الاول انه امر مباح حيث "اي الموعود على طريق الاباحه واجب وان تعلم انه حكم آخر
ينفي في كل حكم من ظاهر من دليله الثاني انه قد سوا اجبة ان لم يكن من حيث الخفوه واجبا كالوجوب والعدا
بالنظر ادب الحكم انما صان احد ما جازي بسبب الوجود والعدم فردان من طسوا به من ان
نفسه كل واحد منهما بالنظر اليهما محكمه الاستلزام من المعنى يقتضيه دليل الكعبة فان كان
مباح ترك حرام وظل ترك حرام وكل واحد اجريهما معا اذ كان واحد او محرا اذ كان مستعدا وواحد انما كان
فان ان صدر المهني واجبة في امر او قد ذكر حقه سابقا لم يكن للترك فيه مدخل وحده مراد
الكعبة هي ولا منه ما ذكره المصنف في الجواب من ان الفتوى القابلة بان كل مباح ترك حرام مشروط
اما ولا فليجوز انهم الحرام بالعدم المقتضيه هو الارادة مثلاً بانما ان عديم عدم لانها بالعدم ملته بوجه
رصد لا يكون عدم الزام مسد الى فعل المباح الذي هو المانع به وجه من المس ظاهراً ان استوفى
عن الحرام والوجوب فيكون لعدم الارادة كلك يكون بالاسفوف المباح الذي هو ضده واولاً

اريد ما في الحاشية ثم يرفع يده عن ذلك ثم يرفع يده عن ذلك ثم يرفع يده عن ذلك
 ما يباين المباح انما يكون سركا له لو قصد بعده تركه وذلك لا يلزم ولو اراد الحرام ثم قصد فعل المباح تركه
 فانه يكون واجبا وكنز يرفع يده عن ذلك ثم يرفع يده عن ذلك ثم يرفع يده عن ذلك
 وصد واجبه ولو سركا فيكون كل من فعل واجبه واجب في نفسه واجبه في نفسه واجبه في نفسه
 ثم قصد فعل المباح تركه يكون واجبا ليس في نفسه فان المراد بالواجب الواجب التجري في فعله
 مرضي له كما لا يخفى حاشا من لا دون تامل لا يتوقف على اراده الحرام ثم قصد ترك فعله بل المباح في صدره
 ومقوت فيكون واجبا محزا وان اراد بالواجب الواجب العيني فلا يكون محميا فان الواجب العيني يلزم
 الاثم تركه لا يلزم بهما فالمراد بصدق فعل المباح في هذه الآية ضرورة صائر الحرام بالكل الواجب
 فلا يلزم للآثم قطعا وصد بغير التراج بين القوم الكثرة من ارجاء لفظه فالكثرة يلزم كون المباح واجبا
 بخلافه لا يلزم منه كونه مقوتا للحرام والقوم يلزمون كونه مباحا بالنظر الى انه ولا ساق في بينهما
 وقد مر في هذه البحوث مع التقيض مع الاحكام كل واحد منهما وبهذا البيان يظهر انه فاعلا
 على الكثرة بان من يك محال لفظا لاجاب بالمراد من ذلك لان الاجماع بالنظر الى قوله الله
 ووجوب المباح بالنظر الى الازالة وهو كونه مقوتا للحرام وبهذا الظاهر ان كون الواجب الاجماعيا
 لا يصح من باب اللغو والظهور ان الواجب بالنقص على ما ذهب اليه بان من يك يستلزم كون كل حرام واجبا لان
 كل حرام ترك الحرام امر به صد الحرام واجب وانه دفع ظاهر فانه حرام من حيث الذات واجبه من حيث
 الصدبة لا ينافي في هذه تعارض الجهتين اذ الواجب قد يرفع واجبا له في نفسه مالا ينافي فاعدا
 بانه ليس بالنظر الى ذاته وجبا كما مر ولكن قد يعرضه الوجوب بواسطة الواجب بالاصح واصف

[illegible]

الذئب في شرب نواله الى زمان الحرام استندم عتاده لا شرعا استنداره وبهذا القدر يتم
 الرد على الشافعي حيث قال ان محقق النقل يتحول وجب لم يكن جازما استدلال على القول بالبقاء
 عن ابطال العمل قال المرتضى لا يتطلب اعمالا كمنه فان قلت ان بطلان بقا
 في عدم الطاري وذلك انما يتحقق بعد تحقق الفعل ولا شك ان فواعيل غير الفاعل
 بعض اثر ليس بعزم طاري فذلك انما في البقاء فلا يتم التزيب لا فعال لا يحصل من معناه
 فان البطلان لعدم الطاري في الشيء انما يكون المستند له وجوب البقاء اما النقل بطه لا يتحقق لا ما قبل
 اطلاق التزيم الشيء بعد الوجه كما يكون رفع وجوده كمن يكون رفع ثمره المقصودة منه في حال بطلان
 سببها وجهه في المجهول المقصوده وكما قاله تعالى رضي الله عنهما لولا ان ارفع من الله شيئا
 ابطل حكمه وجاهلكم رسول الله لم قلت والى المي ارفع الوجود من شئ الثبات وهذا الوجه من الاعمال
 شائع قلت بطلان الامر العاود كزيد وعمرو السواد والبياض انما يكون بالعدم الطاري له واما الاطلاق
 والاحال ايجز القار والمسته في التزيم حقايقها من مبداء الى مسانها لاصطفا مثلا قاعدا هما
 الظارية بعد وجودها ليست باطلاق لها الا ان شفو من النفاذ اذ حصل في وقت الظهور مثلا في المجهول
 في السبب عدم وقوعها في وقت العطف مثلا بل انما يطلق الاطلاق عليها اذا فعل شخص بعضها ومرت
 بعضها او فعل تمامها ومصدر منها امر او نورا في غير تلك المقصودة منها كما في حديث ع. من
 رضي الله عنه عنها فاذا سطر الكرمية من النخيل من الباطل ثبت النهي عن كل ما فيلزم الاقام
 كما يلزم التزيم في اموريها في مزاها واذا لم اقام النقل كجبه قضاؤه فان موجب التزيم موجب للبقاء
 فياذا لم يعلم انه لا خلف له فتأمل في مسئلة الحكم من رخصة ان الحكم من قوله هو ما كان

صريح في كلامه برسخي الجوارض في سرهم ومالهم من عجز ليس وقد عرفت ان الحكم عبارة
عن خطاب المبرمج يتعلق بافعال المكلفين اقتضاها وكسرها وهو بالكلية تفسير للحكم التكليفي
ان كان له في التكليف وتخصيص التعريف بين سبب كحصول المصروف والالتزام للتعريف فاما
بالحكم الحكم التكليفي وجعل المصروف الحصة شاملة كذا في الحاشية فقيمة ربحها من جعل الحصة
شاملة من خطاب الوضع فان منها ما يكون واجبا ومنها ما يكون مندوبا وفيها ما يكون مباحا
«سماهي» تكليفه ثم قال في ما فيه وجه ان مصلوفا في عبارة عن الحكم من غير ان يرد
من الالتزام الوصفية بقول العبد الضعيف في الدنيا من ان الوصف بها حكمان وضعيان
احدهما كون التعريف غير مبرور به من ان يكون من الاحكام الوضعية المسموعة وما بهما في الخطاب
بان هذا الحكم معزى العسر وهذا في الظاهر ان كان جوازا فلو كان ليس هو الوجوب او لا
وامثال ذلك لا بأس فعدا من الاحكام الوضعية كالقضية مما هي قضية ليست من الاحكام ولصاحبها الوجب
والا بانه مثلا لا بأس فعدا من الاحكام الوضعية ثم للعرضة ما ير بعضهما يستعمل السمع كالتفكير
في الدين فان «قصر من عسر المبرور لا يستلزم في العرف ان يكون للمعسر اقبالا ولذا جعل المبرور
منها بالنظر في المعنى المتعارف بان معنى العرف اذا كان المنعز اليه اعم وجوديا كالاحكام يقتضي
ان يكون المتعز بآية الذات واذا لم يخلو السابق كان شاملا مجازا ولذا قال المصنف عليه
سماهي انه ثم في الجارعة وبعضها لا يشمله كما قال فيهم هو ما يستباح معه قيام المجرم ثم العنة
على رجة انواع فالذي الحكم في الرخصة لم لا ولكن المبرور اعني الحكم والاحتمالات من ضرب
الاسمين في غير اربعة من سقط منها ما يكون الحكم باقيا لمبدل فان لم يرد مقتضى الشرع فلهذا

وذهبنا إلى البعده احتمالات واقعية الأولى ما استجيب أي عومل بمعاملة المباح مع قبحه
 المحرم وقيام حكمه كإجراء الكلمة المكفرة على الله سبحانه لا كإجراء الكلمة المحرمة
 في حكمها ومع ذلك عومل بمعاملة المباح عنه بمعنى أن الاعتناء بمباشرته تفادى
 الأثر بوجه العزم أو بمعنى الآخر بالحكم الصالح أو بالذوات صاير من غير اعتبار تلك
 الكلمة على الله سبحانه كان ما جوارها وقع في قضية حيث رضى الله عنه قال في الحاشية وما في
 المختار الرخص المشروعة بعد مع قيام المحرم لولا العذر فبقية ما يقع كما في الخبرين
 المكروه على أجزاء الكلمة حتى يقبل محرمة قبل النفس بتمام مع أن الثابت على ما رواه الله في حشر
 رضى الله عنه عن جلفون ذلك انتهى وجوب الاقضاء وإن كان لولا المذخور في كلام المختار على أن المحرم
 لم يبق مع العذر محسباً أو لم يوجد حرمة لم يوجد مع اعتبار الله سبحانه تعالى أن الحرمة المفهومة من المحرم
 رادومة لا يعمل بها معاملة المباح ففي العذر لا يوجد المحرم بهذا المعنى والمراد بالمشروع في قول صاحب
 المختار لا يوجب حرمة ولو تفصل ما مع قيام المحرم والقسم الثاني ما نرجح حكم سركه ووالعذر كلف
 المسافر والمريض وهذا الذي لم يبق فيه المدلول ونفى الدليل المعنى أنه لم يبق في هذا المقام مجازة
 الحكم المدلول كوجوب الصوم ليدل به من شهد منكم الشهر فليصمه والعزم يعني التمسك بالاصل في هذا
 القسم الأول لم يصر فلو مات بالغير كما ثم والقسم الثالث ما نرجح كصفه لما كان على قبيل من سر
 كغرض موضع الخامسة واداء الربيع في الزكوة الى غير ذلك من قبل النفس في حاشية قوله وان لا يجوز
 الصلوة الا في المسجد والمنافع في ذلك وهذا القسم هو الذي لم يبق فيه المدلول معناه جمل من افرد
 عنه انما هو بالنظر الى المعنى المجازي المستعار كما ذكرنا انفاً والافانعة من غير ان السبب في بعض المعاني

رجع ما سقط من الخمر مع العذرة من شدة ريحها في الجدة في غير موضع العذر سقوط حرمة للذمضفر
ورد الله الثاني ثبوتان لما لم يقع الدلول مع الدليل والفرق ان في الثاني راضي الحكم
عن السبب كما في عموم مثله لولا لقاعدة من اعم اعز في هذه المقسم سقط الحكم اساسا كحرمة المسببه
سقط لولا ثبوت قد فصل لكم احرم عليكم الا ما حطرم ويجوز ذلك ليس بشايعه عن الثاني بالمراد
في الجدة في غير موضع العذر فان الصوم ايضا كذلك فم انهم قالوا ان في هذا من العذر السبب وسقط
ما مر منه ان يغير الحكم من سبب الى سبب كذا في بعض الكمال وبغيره وفي القس من المذكورين
او سقطت ولو فهو مجاز في ان شدة ريحها في الجدة في غير موضع العذر اساسا فقد بعد عن المحنة
الحسن بعد ما واد ان سقط فلا نسب الحكم في موضع آخره في موضع العذر ان محله على المحنة
بعد وقوع العذر من انسب ما تحقق في بقية فذوات حكم وتبدل صفة من العذر الى سبب هذا المعنى ان في الاول
فان الذي يلزم حكمه ولذا في حالة العذر يكون السبب هو من الذي راضي فيه الحكم فان راضي به
عن صحت الاستقاط ولو في زمان فله كسره بالاسقاط الذي هو الذي المجازي واذا منسب ان في حصته
الاستقاط يكون الحكم شرعا في عموم موضع العذر وساقط في موضع العذر كحسب اراء القدر عن العذر
ثبت ان اصل الحكم قاله سقوط غسل الرجل مع الحنف من القسم الذي هو رخصة الاستقاط فان اخذت
عائنه برضا من سره الى ذلك الجنب فعلى الجنب والظهور الوضوء سواء اذ لم يتعلق بالجنب
حصة الوضوء ومعناه فقر سقط اعتناءه سرعا في الموضع العذر وهذا معنى رخصة الاستقاط ووجه الربط
سواء اكثر من هذا انما هو ان الغسل اى غسل الرجل مع الحنف مشروفا فان رخصة الاستقاط
سقوط حكمه بالذبول مع العذر وعدم شروعه كما في المسير فان حرمتها لا قطع مع الميرور غير مشروعة

الشَّيْءُ وَمَعَ لَوْ عَمِلَ الرَّجُلُ مَشْرُوعًا بِمَنْزِلِهِ حَتَّى يَكُونَتْ مِنْهُ خُصْفَةُ السَّقَطِ وَدَوَّرَ
 عَمَلُ الرَّجُلِ مَعَ الْخُصْفِ إِنْ كَانَ الْأَوَّلُ لَا يَبْطُلُ مَسِيئَةً إِذَا خَاصَتْهُ الْهَرَّةُ وَخَلَّيَ الْخَالِدُ سَلَاةً إِنْ عَمِلَ الرَّجُلُ
 لَمْ يَكُنْ مَسْرُوعًا إِنْ كَانَ مَثَلُ بَاقِي الْأَعْفَاءِ الَّتِي لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا فِي الْوَضْعِ كَالظَّهْرِ مِنْ عِلْمِ لَا يَبْطُلُ
 عَنْهَا مَسِيئَةُ الْخُصْفِ كَذَلِكَ لَا يَبْطُلُ عَمَلُ الرَّجُلِ مَسْرُوعًا بِمَنْزِلِهِ حَتَّى يَكُونَتْ مِنْهُ خُصْفَةُ السَّقَطِ وَدَوَّرَ
 مَا سَمِعْتُمْ لَا فَالْأَمْرُ الْمَشْرُوعُ بِمَنْزِلِهِ لَا يَبْطُلُ بِمَنْزِلِهِ مَسْرُوعًا بِمَنْزِلِهِ
 الْوَضْعُ وَلَا نَسَمُ لَنْ كَمَا لَا يَكُونُ مَسْرُوعًا مَسِيئَةً إِلَّا بِمَنْزِلِهِ عَمَلُ الرَّجُلِ بِمَنْزِلِهِ
 وَالظَّهْرِ مَسِيئَةُ الْمَسِيئَةِ عَلَى الْمَسِيئَةِ لَيْسَ بِمَنْزِلِهِ مَسْرُوعًا بِمَنْزِلِهِ حَتَّى يَكُونَتْ مِنْهُ خُصْفَةُ السَّقَطِ وَدَوَّرَ
 وَلَا يَكُونُ مَسْرُوعًا إِلَّا إِنْ كَانَ لِلدَّيْنِ الْوَضْعُ مَعَهُ بِمَنْزِلِهِ الْحَقِّقُ مِنْ عَمَلِ الرَّجُلِ بِمَنْزِلِهِ
 عَمَلُ الْخُصْفِ الَّذِي هُوَ كَأَنَّ لَوْ وَافَقَ بَطْلُ الْخُصْفِ لَا يَبْطُلُ مِنْ مَسْرُوعَةٍ إِلَّا بِمَنْزِلِهِ عَمَلُ الرَّجُلِ بِمَنْزِلِهِ
 الْأَصْلُ وَالْخُصْفُ مَعَهُ مَعَهُ فِي الشَّرْعِ وَفِي الْمَنْزِلِ الْخُصْفُ مَعَهُ فِي الشَّرْعِ وَفِي الْمَنْزِلِ الْخُصْفُ مَعَهُ فِي الشَّرْعِ
 الْخُصْفُ الْمَدَّةُ فَالْفَعْلُ الْأَوَّلُ كَأَنَّ لَوْ وَافَقَ بَطْلُ الْخُصْفِ لَا يَبْطُلُ مِنْ مَسْرُوعَةٍ إِلَّا بِمَنْزِلِهِ
 مَسْرُوعَةٍ إِلَّا بِمَنْزِلِهِ عَمَلُ الرَّجُلِ بِمَنْزِلِهِ حَتَّى يَكُونَتْ مِنْهُ خُصْفَةُ السَّقَطِ وَدَوَّرَ
 الْخُصْفُ الْمَدَّةُ فَالْفَعْلُ الْأَوَّلُ كَأَنَّ لَوْ وَافَقَ بَطْلُ الْخُصْفِ لَا يَبْطُلُ مِنْ مَسْرُوعَةٍ إِلَّا بِمَنْزِلِهِ
 مَسْرُوعَةٍ إِلَّا بِمَنْزِلِهِ عَمَلُ الرَّجُلِ بِمَنْزِلِهِ حَتَّى يَكُونَتْ مِنْهُ خُصْفَةُ السَّقَطِ وَدَوَّرَ
 الْخُصْفُ الْمَدَّةُ فَالْفَعْلُ الْأَوَّلُ كَأَنَّ لَوْ وَافَقَ بَطْلُ الْخُصْفِ لَا يَبْطُلُ مِنْ مَسْرُوعَةٍ إِلَّا بِمَنْزِلِهِ
 مَسْرُوعَةٍ إِلَّا بِمَنْزِلِهِ عَمَلُ الرَّجُلِ بِمَنْزِلِهِ حَتَّى يَكُونَتْ مِنْهُ خُصْفَةُ السَّقَطِ وَدَوَّرَ

بتدريج على الرجل لا يظهر عمله في محرمات طارئة وادوية المدة في الحاشية بان الحنف لما اصره شرعا
 فاعلم انه لا يحدث للرجل قبل النزع او انقضاء المدة فداؤه وجود الحديث وقت الخوض بل بعده وقت
 النزع والى ... مدة فداؤه كيف الغسل قبل الحديث لان الازالة في وجوده بل فانما يفي الحديث الى الرجل
 بعد الزينة او لا بد منها فانما يحدث طارئة الغسل فيكون الغسل وقت وجوده وعدمه سواء في ازالة الحديث
 لا يفي غيره وقد كان في غير محله انتهى حاصل ما في الحاشية وبقول العبد المذنب رضي الله عنه ان
 الجاسوس قد يحس الى تفتحه وتلويعه فان الامر به في جفاء فاقول ان شارح اكثر قال في شره
 الغسل ثانيا ان الغسل الاول كاف لا غسل المستريح الواجب بانقضاء المدة وما يفي للمشروع مشروع
 واجبة عند الشيخ ابن الهمام بان الغسل الاول يجوز ان يكون غير مشروع لكنه اذ قد غسل فكيف سببه المشروع
 انما بان سندا او من الغسل وغسل واستمر منه فانه كغيره وحاصل ايراد المذكور في المتن والله اعلم
 في الحاشية ان الحنف لما اعتبر ما عدا من برائة الحديث لا تقدم فوق الغسل عند وقت دخول الماء في الحوض
 عند نزع لم يوجد الحديث فلم يوجد الازالة ولا شبهة لان الغسل لا يكفي للحديث الطارئة بعده عند الزينة
 وانقضاء المدة فان الاجماع متعده على ان الرجل لا يظهر عمله في الحديث الطارئة بعده واو قد قال
 المحقق كيف لا يبعد الشراء كما قال في غلام يجب بعد الزينة لانه قد حصل فلا بد من القول بوجود الحديث
 في القدم وبطلان المسح عند دخول الماء في الحنف عند الخوض ثم الازالة والكف بعد الشراء والا فلا كفا
 والازالة فيكون دخول الماء الحنف عند الخوض واقعا للحديث حيث لا يكفي لما بعده فيكون مشروع عاقبة
 ثم مدعى شارح اكثر ويرى جواب الشيخ فتأمل فانه دقيق حقيق بالتأمل بل الحق في نزع
 ما قال شارح اكثر ان بعض المعتبر في حصة الاعطاف في المشركين في نظر الشارع بان العمل بانواعه

4-2-1978

ان قوله وان كان الامر الاول فيمكن ان يقال انه يحتاج الى التوضيح فالامر ان هو اقتضا الطبعية انما يقتضي
واقفا، الطبع المطلق فقول القائل هم يوم الخميس على وجه العموم الخاص بالعدم المطلق والمكلف
الاذا صدر به ما هو الاول دون الامر هو الثاني اذا اقتضا الطبعية يجوز ان يكون من حيث العموم
بحيث لا يخرج عن العبرة بل بالقضاء فتأمل فيه واذا ظهر من قول المصنف في المتن والحاكاة ان الصحة
لوجه الموافقة للامر وليست اسقاطا فتقارن في جنسها مع غيرها من يوم والحق خلاف ذلك كما قد
يؤيد اربعة آيات في ما ورد على وجه التحقيق ان المطلوب من الاوامر بعد تحققها انها هي الامور كبر
الامر كان والامر الى الله اقضية التي فيها السار فالتوافقية ما تحفنه انما تحصل الى ما لا مهور به تلك
الحكمة واذا لم يحصل العلم بالمهور بحسب سبيل التحقيق يقوم الظن مقامه في اتمام الظن ما ما يكون الموافقة
التي هي الامثال معتبر الا عند الشارع واذا ظهر الخطا يرتفع الموافقة من الاصل ولم يكن معتبرا عنده ولكن
قال سقوط القضاء فاذا ما دام ظن الموافقة باعنا بسقط القضاء ويحصل الموافقة التي هي عبارة عن
فيما ظهر خطأ يتعين رفع الركن لئلا يرتفع الموافقة ويلزم القضاء فالموافقة المذكورة وسقوط القضاء
مثلا فان فانه عند العلم الفعلي ما كان المهور في الواقع يتحقق كلاهما وكذلك عدم الظن وعدم خطأ
الذين لا يحصل كلاهما وبالجملة ان هذه الاحوال هي الاول جرم الموافقة والثاني صحتها والثالث شكها
والرابع جرم عدم الموافقة والخامس خطئها واما شكها فيرجع الى شكها واسدس عدم التصور فنه
الاولى والثاني صحتها مثلا زمان وفي الباقي ما سوى السدس لا يتحققان وفيه ان اني ما لو افهم المعبر
من الشرع فبما زمان وان اضل فلا يتحققان فان قلت اذا لم يتصور ان يكون تعلق الشرع
مع استراها في نسبها وكلاهما او المشقة فقط لم يحصل الموافقة ولم يسقط ايضا كلاهما

لا يلزم من عدم تصور الموافقة أو اللاموافقة ثبوت الفعل الموجب لاختلال السبيل كجوران في صورته
 وبما يتعلق السبيل فحصل فلا يما على سبيل السداد وبهذا الشأن ظهر التزام مدين الموافقة وسقوط القضا
 وأما المحجة بلغة فيرى الزم في التزامه في مثلها من شأنها وما يظهر يادني تأمل فناء وان عجز
 في الحام فلا يلزم للمعا في التمس المذكورة فإن الصيا أو اوى صلوة الظهر مثلاً داخل سبعين اجابته
 وانقضى الوقت سقط القضاء وان لم يلزم من المأمور به وحصل للموافق ولم يرتفع السائم سبب اختلال
 الواجب وقد ظهر من كلام المصالحان الصريح سقوطه بغير ورود الامر بوقت ذلك بل بوقت وقوعه في الزمان
 انما ليست بعقوبة فانها من احكام الوضع هي ليست بعقوبة ووجه ان "الصريح لا يعرف الا بالضرورة والاركان ^{الربط}
 والاسباب هذه المعرفة من احكام الوضع وهي ليست بعقوبة ووجه ان "الصريح لا يعرف الا بالضرورة والاركان
 بالصريح بعد تصور ظرف عقلي كمال للمع ومع قطع النظر عن هذه الجهة فليس على ضرورة توقيف امره
 على السبيل فلهذا المراج بين الفريقين في نظري واهنا فذهب ثلث ما هو ان الصريح يلزم للموافق عفاً عن بعض
 الاسقاط من وجوه المصالحان لا سيما بان الاسقاط في القامته هي بالموافقة عقلية فالسقوط عليه ^{الربط}
 عقلياً وادباً فثبت ان "الصريح لا يعرف الا بالضرورة والاركان
 المنزلة اي سقوط القضا الى ان يحتاج الى التمس فكيف يكون عقلياً واما ايراد المصالحان في كماله
 في الحاشية ان القضا عندهم مقسم بالاسان في غير الوقت استدر كالمفات نبعث لفعل الموافقة
 وتصور معنى القضا بالمع المذكور وسقوط لا يحتاج العقل بعد اسان المأمور به في الوقت مع انقضاء الامر
 في التمس بسقوط القضا الى امر اخر سرعى بل يعرف بالعقل فقط مسدلاً لانه لو لم يسقط القضا بل يرتفع
 فإيدان بقوت المأمور به في الوقت فتم يكن موافقة اللاموافقة "كلنا جبراً بالموافق هذا خلاف

منه حتى لا يتصل بها فافهم اما المعاملات فمعنى "المعونة" مبادر عندهم فيها هو ترتيب الثمرات على العقود كذلك
المرتب على ذلك للسمع على السبب ولا يمكن ان يكون على الترتيب مبادر حتى لا يخلو الحاصل من رزاقا ان في حوائج

شرح محرم "انما يدرى ان السبب الفاسد بعينه المكنون انفسه فيكون محتمل في كل واحد من عقود الحاصل
بمعاملته المحرر من الحوائج قال المفسر و قد ان ذلك الحاصل بان جعل العقود اسبابا لا تكون من الوضعية لكن
السمع لم يرب ذلك بل بانها كما تجعلها وذلك هو للناظر لا يستتبع الثمرة ولا يستتبع بعينه السبب
العقود... القول من المعاملة المتع في غاية التحقيق وانما العبادات والمعاملات خارجا مما سواها كان

كل واحد منهما اشرايط واسباب فحده من كل واحد منهما مبادر من الواضع واللايمان بهما في
كل واحد منهما يدرى ان الشرط والاسباب الداركان يعرف بالعقل واللايمان بالعبادات والمعاملات
لما جعلها الشارع باركانها وشرائطها واسبابها بما هو المستتبع للثمره سواء كانت دينية كنسك
المرتب مثلا في السمع والتمسك وفي المعاملات احرور كالثواب الاخرة في الصلوة والركعة مثلا في العبادات
"انك ان استتبع الثمرة بعد وجود الثمر وتبين الثمر من الشارع يعرف بالعقل فالحق ان العود على الوضعية

واسم استتبع الغاية وترتيب الثمرات في العبادات والمعاملات بعد ورودها في سببها ومن حقا
نبيها وادكانها مع الزايط والاسباب والعمات والثمرات عقلا لا شئ به في الشارع في الزايط
كما حققنا وانه نظير كما هو حاله وبعد توضح الحق لا حاجة لنا الى الفصل والقال فتأمل في هذا المقام يظهر كبره
الخال "انما يدرى ان الحكم فيه هو بالفعل مسددا لا يجوز التكليف به ملاقيه الله من مباحة
الحاكم والحكم شرع في مباحة الحكم فيه هو بهما افعال التكليفين وهذا مسددا لا يجوز التكليف
بالفعل فقال لا يجوز "انما يدرى ان الحكم فيه هو بالفعل مسددا لا يجوز التكليف به ملاقيه الله من مباحة
الحاكم والحكم شرع في مباحة الحكم فيه هو بهما افعال التكليفين وهذا مسددا لا يجوز التكليف

خلق البراه من القدرة الحادثة فانه ممكن في نفسه وهذا القصد به ان اجب وغير محقق من المكلف به
لهم وتخصيلها في موصفة وجود الاشياء سميت بالمتحقق مطلقا سواء كان بالذات او مع المحققين
واختلفوا في وقوعه اما المتحقق معناه كمال الحيل فهو زعمنا خلافا للمعترلة ولا يجوز زعمنا لغيره
المعترف ان لا وسعها والاجماع منعها صح التكليف بالعلم الشرعي انه لا يقع ولا معتد لا محالة
البعض فانه مكر للسبب من الشرع والله ليل علمه من المتحتم ان التكليف بالعلم لو صح لكان العلم
مطلوبا ولا يصح طلبه فانه موقوف على تصوره ثم كما طلب والا لا طلب ذلك بل سنا آخره وقبح العلم
في الخارج من استحداثه ويقول العبد الضعيف رضى الله عنه ان هذا الكلام مع الشك والآن يذكر
احكامه فمن تفصيله ما فيقول ان الطلب وان كان حقيقا لا يستلزم وجودا مطلقا في الحال
ولا في المال ولكن لا يستلزم امكانه كذلك اما في الحال فانه الظاهر ان الطلب لا يجامع المطلوب بل ما في
علم مع وجود المطلوب ولا امكانه بمعنى امكان المعنى ثم النظر الصحيح المراسم بالنظر الكلامي والاصولي
بعد تدقيق النظر الحكم بان الطلب الحقيقي المعبر عنه في الفارسية كواس يجوز ان يتعلق بالاحكام والاشياء
ابتداء وخلافا لغيره من عمل آخر او كقولك بالجد ان استحالته تكليف الحال بالذات اما بالنظر الى الحالة
نفسه ذلك باطل ضرورة امكان لصوره باوجبه والذي امتنع الحكم عليه بالسلب او بالنظر الى انتفاء
اليد فذلك انه باطل فان الحال بالذات لم ياتت العقل اليوم حكم عليه بالسلب لوجوده باطل قطعا
وبعد تصوره والانتفاء اليه يمكن طلبه لا اذ خلا في الوجود او موت بل لا سلا لا زعمنا بل لا طلب
في تيسر مطلوب آخر وما زعمنا ان الطلب لا مفهوم عالم يمكن وجود المطلوب فذلك وعلم باطل نظرا الى ما قبل
ذائق وتفكر عميق فقلع لا يمكن من المقلدين ويريقون في الجواب الثاني ان الزعم با في التفصيل

الآن قال مصنف لام من وجوب تصور المركب فهو في الطلب الحقيقي والتكليف حقيقيا كما في
 الصوري والطلب الذي كبر ان يتلفظ بغير الامر وتكون عند المي التمسك باجماع النقيضين فما هو الا
 كقولك بـ "بضين واقع وحاصل مطابقا لما اراد الـ التكليف على نحوين الاول فيما حقيقه
 وان يكون مع الطلب قايما لذات الطلب بغيره ويكون ذلك المعنى متعلقا بمطلبه به الذي هو
 لو كان انتج من هذا المعنى لم يلفظ الامر او عن امثاله ولا شك ان هذا المعنى المستور لا في
 المطلوب الذي تصور في تصور وقوع الحال في الخارج كما في فخلق التكليف والطلب الحقيقي المحال
 بالذات باطل في اني منها صوري بان يلفظ امره مثلا ويقول انك باجماع النقيضين فلا
 ولا يقوم كغيره بالـ "التشخيص" بالذات الطالب ولا يخلق ملك الكيفية بوجوده المطلوب الواقع بل كمن
 يلفظ والصوري مع الطلب مع المتعلقات بدون الفهم الخارج في لفظه تلفظك بغيرك بتمامه ففهم
 وقع فاذلا استحال في هذا القول والسر عن معناه كمرى المركب من معنى الموضوع والمجموع والسر
 "امر الخمر او لا يقصد بالمطابقة للواقع كغير الامر بذا معني قوله فما هو اى التكليف الصوري
 الا كقولك اجتماع النقيضين واقام فالمراد من القول هو التلطف والطلب بـ "تقريبه ذلك القول من
 المطابقة الواقع فاذ سئل من جهة الاستحالة المسئلة المذكورة والحق عندى ان كلا الطلبين متعلقان
 بالمستحيل بل لذات الامر الصوري فظاهر واما الحقيقي فلان قيام معنى اطلب لذات الطالب ابتداء
 فبذلك يثبت الكافله تحصل المطلوب من شخص آخر لا استحال في ذلك الا اننا وبما حاله
 خارج لا طالب لا يسطر تصور المطلوب بل يوجب ما متعلق لواء استحال بذكر الطلب لا سر زعي
 حصوله وان كان بل يوجب حصوله في العصور لا المطلوب كما ان الاستحالة حاله خارجة عن لفظ

حصول المقتضى بالصور المختلفة البهيمية لا يكون حصول المقتضى بالصور المختلفة البهيمية
الصورة المستعملة في صور البهيمية تكون التسمية بهما مطلوباً بمقتضى التكليف فإذا كان التكليف
بهما فالتفاوت كيف ترتب له هذه الصفات قلت إن المعادمية والمباينة المطلوبة من صفات
الاستدقاقية ذات المطلوب الموصوف بالبهيمية في ثبوتها ولو باعتبارها بصورة بديهية كما ينبغي ثبوت
بها الصفات فإفهم بهما مغايرة أخرى ومرة أخرى في بعض الجوانب ولا يفسر منسوب المصنف
فالحق صرحه قال صاحب التمهيد إن الحق "علم بالضرورة إمكان كل فائدة للجمع بين الصديقين" ^{بها}
يظهر مما ذكر في الشرح ما يتأخر من القول المصنف وأما قيل من مع التكليف الصوري إلى المعنى المنطوق أن ذلك
ليس آخر وهو أن التخصيص لا يبعد وهو التلخيص المطلوب المحال للمعنى مستحيل عليه مما لو تم لم يقصود
ويقول العهد الضعيف في المدعى عنه أن لولا استماع الثاني لأمسية الأول فهو الحق بهما فإن ^{الاول}
الصوري المسمى بالمحال يجوز أن يكون له جوار في مطلوب آخر من الذي كلف ما يفرضه ولكن لا يتم
مطلوب المصنف فإن طلب الحقيقة يجوز أن يكون كذلك فالجميع كالصوري كما حذرنا أنقام قال
ولعطر الغضا والما ^{الاول} لا ينفصل عن استماع طلب البحار بالمطلب المصنف اشترنا إلى المدعى بها
أجمالا والاول ^{الاول} ان يفصله فصلا فإذ العهد الضعيف في ذلك يقتضي عنه اشكالي وضعه أنه فاح
بعضها ^{الاول} أن يفصله تفصيلا فنقول إن ذلك أصل قال العلامة في الصور وجود
المحال غير لازم ودفع المصنف بأن ذلك مكابرة فلا بد من معنى المطلوب الاستدقاقية ^{الاول} حضوره
عليه أن يطلب حالة البسيط قائمية بالنفس متعلقة بالمطلوب فإذا اجتمع في النفس متعلقة بالمطلوب
يكون العلم حضوراً من العلم لا يلزم القهورة عند هذا المدعى ^{الاول} الطارئة على ان حروف القوة

١٠ في المسئلة السابعة تصور كيف يكون إذا كان هذا باطلاً ان العلم المصورى شيء لا يستلزم تصور
 وإتمامه ضرورة فصله عن متعلقاتها وفيه ما ينفذ في جانب وجوبه وان كان علمه محصوراً ولكن لا يعقل
 بدون السبق فيكون كما ان الحادثة فيه ان كان علمها تصوراً ليس لا يعقل بدون تصور
 المحصور بل علمه فافهم وقال ذلك الفاضل تبييناً في وجوبه ولا يستلزم ان التصور يوجب التبيين بل
 المطلوب لا يميز حصول المطلوب عما هو المطلوب في الذين يميزون. حكمتنا فان المحال ما يكون حاله
 محالاً في ذهنين ولا في الخارج ورده المصنف بان العلم شيء بالوجه هو علم الوجه حقيقة او لا يحال
 بالكون والامراد من ذلك لم يكن هو حصول ذات الشيء ولا من ان ذات الوجود يحصل في العلم بالوجه بالذات
 دون وفي الوجه كما حرر عنهم ولما كان العلم عبارة عن الحصول والجهول بالذات في ذلك العلم
 بالوجه هو المعلوم حقيقة والطلب حقيقة انما يتعلق بالمعلوم فكان المطلوب هو الوجه والمحال ما هو
 ذو الوجه لعلمه يمكن المحال المطلوب بانما خلفه ولقول عبد الصعفر رضي الله عنه ان هذا الكلام
 في علم السحابة فان في علم الشيء بالوجه وان كان الوجه حاصل في الذين بالذات ولكن الاتفاقات بالذات
 التي في الوجه ومناط الحكم بالذات دون الحصول كما حصلت في بعض الجوانب التي في كافي في هذا المقام
 نعم يتوضعا الفاضل المهور وعلم الاستدلال المسند الى من تصور الوقوع العلم من ان يكون الوجه او
 بالكون وزعم انما تصور وقوع المحال من حيث لا محال سواء كان بالوجه او بالكون ليس له كونه في وقوعه فلا
 عزاً من عناية بن تصور وجهه ما كان خارجاً من ادبه فادرس الاختلافات في من مقدمات واورد ذلك الفاضل
 اما ان تصور العقل حقيقة المحال معصنة بالوجود سواء كان الصفت المبهمة في الواقع او باليسر ان حاصل
 كلام المهور وانما ان سلباً ان تصور في النفس في الطلب المتيقن يستلزم تصور وقوع المحال في تصور

انصاف بالوجود ولكن لا يعلم ان يكون كذا فهو العقل يكون متحققا في الواقع ووجهه
 بان الكلام مع العقلية التي الاستقالية بل المقصود ان المحال من حيث انه معلوم الاستقالية
 لا يتصور وجوده الخارج في الخارج فان الكلام في الطلب الحقيقي والوجود العدمي قد رضى مدركا
 من هذا المدرك في الحاصل فان المحال الذي سلم الاستقالية سواء كان هذا العلم في الزمان او في
 الالباس طلبا حقيقيا كما او مائة كذا بالاس تصور وجوده وكذا بالاس تصور ماضيه
 في الخارج فان التصور لا يجر في فخلق نبي لم يعلم كون الشيء معلوم الاستقالية بما فيه من وجوده
 الخارج وتجزئه في الزمان ايضا وكذا في حرم العاصم تجزئه في زمان كجزء من زمانه
 يوجد في الخارج واما الاستقالية تصور هذه الامور فكلا ولا يستلزم هذه التصورات ان تكون متفرقات البتة
 وفرض الكلام في الطلب الحقيقي لا معنى له فان قيام الطلب على كذا به معنى حقيقته كما ذكرنا للاستلزام
 هذه التفرقات البتة ولا يستلزم هذه التصورات المذكورة وان سلمنا استلزامها فهذا التصور
 مع تجزئ العقل لوقوعها بالاستلزام لتلك التفرقات كما قلنا وادرك ذلك الغافل المورد راجعا بالنفيس
 بالصلوة مثلا ان الله سبحانه لا يستلزم تصور وقوع الطلب بالاستلزام الامر بالصلوة تصور
 وقوعه مع ان الامر بالصلوة تصور وقوعها مع ان الامر بالصلوة لم يتصور به معنى فلهذا الوجود في الواقع
 اذ لم يوجد به وجوده ان تصور وقوع الشيء في الخارج مستلزاما ان يستلزم وقوعه الخارج بالافضل فان وجوده
 بالصلوة حين الطلب هو باطل ولا يستلزم مجاز ان يتحقق تصور وقوعه بحسب الخارج بالادوم في
 فمكس متعلق بالمتنوع بالذات وهو خلاف مدرك المستلزم وجوده بالمتنوع بالذات من غير المتعلق
 كالصلوة مستلزاما في سويتها غير تصور الامر فاما مكانها في الخارج فمكس زمان المستلزم حاصل

التي لا يستلزم إمكان التصور له وتوجد في الحال يستلزم وجود الصنعة في زمان الطلب وانما يعلم ان الزمان المصور
الوقت والوقوع عند الطلب هو كسب فاعلم ان كسبه ونظمه في ما هو متعلق بالصفات المتكاملة المصورة
والوجود فلا تخفى ان هذه طلب الصفات في جهة متعلق التمام بالوجود والوقوع بالانتماء في كسبه كسب التمام
منه من متعلق في ذاته بالطلب يستلزم وجود المتعلق بالانتماء كما سادى عليه قول المصنف ان تصور في
الحال - ~~في تصور في~~ في الخارج باطل فالحال صاندا بل كذا يكون مستقوفا بالصنعة المأمورة فان الطلب
ينبغي فيه الاستلزام تصور وقوعها وتصور وقوعها يستلزم وجوده فبذلك ان يكون الصنعة موجودة في
الواقع وفي غير ما فيه فان الاستلزام ان زوايا الوقوع في قوة التصور وقوعه في الحال اعلم من ان يكون بالفعل او في الحال
تلك اذ لا يمكن انكاره بل قول المصنف ان فيه التصلب لا ساق في ثبوتها كذا بعض الافعال التي كانت
بها ولم يخرج من الفعل اصلا من كان منزهة هذا فلا بعض بالصنعة لتعسم سوية عليه الاسكات
وبين غلظ عنها اصلا كما كان انما الوقوع بالفعل اما لا نعم او امكانه او اورد الموردا مسان
فيكم فبعض يقولون وجوده التام في حال فاستلزم المصور المحال من حيث الوقوع في البتة فان
البنوت والوجود مترادف وقد فاه ان الصور وقوع في الحال يستلزم وجوده او امكانه في المصنف في وجهين
الاول ان الحكم في هذا القول على الطبيعة الثابتة مظهر في الذهن وهي عنوان الافعال الباطنة التي لا يتصور وقوعها
وجوده لا في الخارج ولا في الذهن بل في التوهميات اعمها التمسك في الحال نعم في حقها ساق عليها
انها هي من غير استلزام اموار وكلها في قول المذكر ان هذه الطبيعة ممتنع ومحال كحسب ضرورة تحقيقها
منزوعة ما ينافي فرق بين تصور المحال الصانع كما في الطلب الحقيقي وبين الصورة مطلقا كما في صورة بنوت
الحكم ولا بد من صحتها في كل حال في معرض الازالة بالاول فلمات وروا في الحال

وجوده مستلزم لقوة الطبيعة الامري او المكانة كما نرى المستلزم واحدة في الاستدلال فمستلزم
المستحال ظاهر وجوده في القول المخصوص اي التفصيل محال ضرورة لعدم عنوان المخصوص في القيمة
ولا يرفع القول بان الحكم فيه على الطبيعة اي فان التصور بالذات لوجود المحال لا يثبت في ذاته فهو
اي على الطبيعة القول المذكور وادعاء المستلزم في الاول دون الثاني بحكم كذا لا يثبت في ذاته التصور
بمعنى ان يحصل في العقل عنوان وتحتل ملازمة الباطل عند وقوع المحال في الوجود فمستلزم
مستلزم في الثاني اي في مستلزم الاستلزم فوم المحذور ظاهر في الصور بين بل في الثاني انه لا يثبت
للمستلزم في ثبوتها ايجاب القول المذكور عن ان الحكم لا يوجب في الاستلزام على الطبيعة ووجودك صدق المعاد
المعروف مستلزم فان المراد بالمحال في قول اجتماع المنقبضين محال هو المحال بالذات فيستلزم ان هذا
المحال ثبوت بالذات لما في الطبيعة او الفرد كلاً على محال لان اما الادعاء ففان الطبيعة في ذاته لا تكون
مستلزمة لامتثال بالذات واما الفرد فبطلان كنه مستلزم من الاشياء فان الثبوت مستلزم
للوجود كما هو التحقيق وقد ساء مفصلاً في بعض الجمل ان شئت فارجع اليه واما الرد الثاني في قوله
فان التصور البقاء فيهم عاذا اراوه اعلان مراد به تصور الابقاء فينا وان سلمنا وجوده في الطلب
الحق فلا سلم له مستلزم لوقوع فان التصور لا يستلزم وجود المنصور ولا وجوده لا يستلزم التصور واما
ان يراوه لا يثبت في حيث الحضور للمعلية فذلك ليس بحجج رايد على الكيفية العلمية بالهتة في قوله
انه لا يستلزم وجود المطلوب على علواً واحداً ولا امكانه بل يجوز قيامه بالذهن ابتداء للمختصة او كونه
وهذا في حقيق الحسنة من الامراء الى غير ذلك كما قلنا انفاً واما الشبهة الثانية في تركيف المحال انه لا يثبت
التكليف باليمنح لم يثبت بان الملائمة مستلزم بظاهر وبطلان في تركيف التكليف بالمحال واقع لان العاقل

[illegible]

تكملة

أما من الأثر المجازي لوقوع الفعل من العلم البارح من الأثر به ولم يكن فيه علم بعدم الوقوع فالحال
والابتناعي الغرض ذات المكلف لا يستلزم الجواز ولا إمكانه بالنظر في ذات الواجب تعالى فالحال
قد يكون ممكنا بالنظر في المستبعد بالنظر في آخر فانهم ويرد على الاحتجاج قوله تعالى ان احصوا
للمذكور سنة اذ لم ان يكون كل تكليف بالجملة والصدور باطل فانهم وان جرد التكليفات مع بعضها
مستحبة فوجه ميان الملازمة ان يجب ان يتعلق علم البارح بتكليف واحد انقيضت به سائر
والمعروف واجب متكلم اياها واجب ممتنع ولا شيء منها ممتنع في شكاف فكر التكليفات
بمقدور من المكلف وليس بقدر من المكلف هو الممتنع ثم انهم ان معلومها بالاحتمال والكان واجبا
لذلك ساقى المقدورية فيجب ان يتعلق القدر المسمو به بالمعلوم واجب الصدور مقدور له في هذه خلاف العلم
ممتنع من الاول في وجه اذ ان يقال انهم مخرجون من وقت التكليفات بالمتنوع من التكليفات مع اذ وقع
كما هو الخضم والبرهان كما اذ الى المكلف خلاف ما هو في حصر سائر الاحتمالين وهو ان يستقيم
واسلم ان يستلزم الحاصل في سائر القدرين الفعل فيذهب الى ان افعال العباد محكومة
منها بالنظر في المدينين المدينين لا يتم على الاصل في التكليفات حال بالنظر الى الاول فلان التكليف
بالصدور قبل الفعل كما بين ان سببا في وان سببا في الاسوي وبعض متابعه الله
قبل الفاعل انهم لا يكونون بالقدرة المستلزمة من التكليفات كما يكونون بالقدرة البريانية فثابتة
فانها ايضا ملقحة بالاول من جهة البرهان واذا كان التكليف قبل الفعل ولم يكن حتميا معقورا لان
القدرة وقت الفعل فلا عزم في التزام التكليف بالمتنوع من المكلف واما بالنظر في الثاني فذلك
افعال العباد اذ كانت محكومة لصدورها فلم يكن محمولا فالعبد فيكون ممتنع الصدور منهم فان الاحتمال

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

الشيخ محمد بن عبد الله

1936

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

البراق

والله اعلم الغيب استوعبهم وانما انقضى الحجة في انفسهم لانهم لم يروا من الله شيئا فيكونوا على ما يرون
انهم كانوا في حجة عليهم انهم لم يروا من الله شيئا فيكونوا على ما يرون ان الله اعلم الغيب
ووجوده قبل خلقهم مع عدمه عليه والظاهر انهم لم يروا من الله شيئا فيكونوا على ما يرون
محققا كما في علم الله انهم لم يروا من الله شيئا فيكونوا على ما يرون ان الله اعلم الغيب
كما في علم الله انهم لم يروا من الله شيئا فيكونوا على ما يرون ان الله اعلم الغيب
والتسليم ووجوده في حقهم على انهم لم يروا من الله شيئا فيكونوا على ما يرون
بالعلم قبل علمهم انهم لم يروا من الله شيئا فيكونوا على ما يرون ان الله اعلم الغيب
التي هي في العلم والقدرة كغيرها من الصفات التي هي في العلم والقدرة
القدرة المتكلمة انما هي في العلم والقدرة كغيرها من الصفات التي هي في العلم والقدرة
بغير شئ من العلم والقدرة كغيرها من الصفات التي هي في العلم والقدرة
على ذلك العلم والقدرة كغيرها من الصفات التي هي في العلم والقدرة
من ذلك العلم والقدرة كغيرها من الصفات التي هي في العلم والقدرة
الحول والفاق بالبرهان عند اكمال العلم على كل ما في العلم والقدرة
لكن في العلم والقدرة كغيرها من الصفات التي هي في العلم والقدرة
بأنها لا تفتقر الى العلم والقدرة كغيرها من الصفات التي هي في العلم والقدرة
عليها كغيرها من الصفات التي هي في العلم والقدرة
قدرة على العلم والقدرة كغيرها من الصفات التي هي في العلم والقدرة
من العلم والقدرة كغيرها من الصفات التي هي في العلم والقدرة
بأنها لا تفتقر الى العلم والقدرة كغيرها من الصفات التي هي في العلم والقدرة

[illegible]

مجلسه اول در تاریخ ۱۳۰۲/۱۰/۱۵

عليه

[illegible]

والله اعلم بالصواب الذي فرض علينا وعليكم كتابه والحمد لله رب العالمين

[illegible]

[illegible]

[illegible]

20

الحمد لله

حیات

[illegible]

وہی

المذوق

کتاب

013

۵۰
عبدالمجیب

وہابی

[illegible]

4

4

子

[illegible]

[illegible]

اسی

[illegible]

[illegible]

۱۰۸

۱۰۰

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

14
Dj

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

۴۰
محرم

112

[illegible]

[illegible]

۱۸۵۰

114

[illegible]

دینی ارباب! یہاں تک کہ ان کے لئے جو حق ہے وہ بھی ان کے لئے ہے۔

اختصاصی

[illegible]

